www.kassioun.org

1176

الاثنين 27 أيار 2024

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «1500» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

النهج التفريطي الرسمي يطال القطاع الصحي العام هذه المرة!

[08]

الافتتاحية

«والنصر قرب من عنينا»!

تزداد صورة الصراع الذي تخوضه المقاومة الفلسطينية -رغم التعقد الهائل للمشهد ومعطياته- وضوحاً وجلاءً؛ بين معطيات الصورة المعقدة، يمكن تسجيل بعضٍ من الجوانب الأساسية لها ضمن ما يلي:

- كمين نوعي تنفذه حماس يؤدي إلى أسر جنود «إسرائيليين» جدد ضمن قطاع غزة، وما يحمله ذلك من آثارٍ سياسية ومعنوية ودلالات كبرى.
- رشقة صاروخية جديدة تنطلق من غزة وتدوي صفارات الإنذار في تل أبيب، بعد ثمانية أشهر من ابتداء العدوان على غزة.
- المقاومة المسلحة في الضفة الغربية تتصاعد بشكل غير مسبوق تاريخياً، بما في ذلك تشكيل كتائب مسلحة متعددة، والدخول في اشتباكات يومية مع المحتل ومستوطنيه وتحقيق نتائج ملموسة، مقاومةٌ واسعةٌ تجري محاولات إخفائها إعلامياً من جانب جهات متعددة، متناقضة شكلياً، لاعتبارات متعددة، ليس من مجال لذكرها هنا.
- تصاعد حدة المواجهة في الشمال الفلسطيني المحتل مع المقاومة في الجنوب اللبناني، وتغيّر في معادلات الصراع، أدى إلى كسر كل «الخطوط الإسرائيلية الحمراء» السابقة، وعلى أساس يومي، مع عجز شبه كامل للكيان عن القيام بردود أفعال متناسبة... وهذه الجبهة هي الأخرى، كما حال الضفة الغربية، لا تنال حقَّها من التغطية الإعلامية والسياسية.
- انقسامات وخلافات لا تكف عن التعمق ضمن النخبة «الإسرائيلية»، وفي شارع المستوطنين، وكذلك ضمن النخبة الأمريكية، وغياباً لأي استراتيجية قابلة للتحقق.
- خسائر اقتصادية متعاظمة ضمن الكيان، وعمليات هجرة معاكسة متواصلة، وخاصة ضمن أوساط النخبة التقنية والعلمية ضمن الكيان.
- حركة شعبية عالمية واسعة مناصرة للقضية الفلسطينية، وخاصة في أوساط الطلاب في الدول الغربية. وكلّ عمليات القمع المباشر والناعم ضدها لا تزيدها إلّا اتساعاً وجذرية.
- ثلاث دول أوروبية، إيرلندا، إسبانيا، والنروج، تعترف بالدولة الفلسطينية.
- المدعي العام للجنائية الدولية يوجه بإصدار مذكرات توقيف بحق رئيس الوزراء «الإسرائيلي» ووزير دفاعه.
- دورٌ صيني/روسي متصاعد على خط الوساطة المباشرة بين الفصائل والقوى الفلسطينية.

هذه المعطيات بمجموعها ليست اللوحة بأكملها، وإنما جزء من مكوناتها الأساسية. والنتائج الأوّلية التي يمكن استخلاصها منها، تتلخص بما يلي:

أولاً: بالمعنى التاريخي، فإنّ موضوع إقامة الدولة الفلسطينية بات محكوماً بالتحقق، ولم يعد هنالك وزنٌ عمليٌ للرفض الأمريكي و«الإسرائيلي» لقيامها. ما تبقى هو الصراع حول أيّ دولة ستكون؛ وهنا يحاول الأمريكان اللعب باتجاه إقامة دولة مسخ بلا سيادة ولا استقلال، وبلا حقّ عودة بطبيعة الحال، وهذا ما لن يحصلوا عليه ولا حتى على جزء منه. ولكن استكمال الانتصار التاريخي يتطلب وحدة الصف الفلسطيني وتطويق وتقويض الاختراقات من مختلف الأنواع ضمنه.

ثانياً: أحداث الأشهر الثمانية الماضية، والأيام الأخيرة خاصة، أثبتت أن 7 أكتوبر/تشرين الأول لم يكن استثناءً تاريخياً غير قابل للتكرار، ولم يكن رميةً من غير رام، بل كان نقلة نوعية جاءت نتاجاً لتراكمات تاريخية على المستوى الفلسطيني الداخلي وعلى المستويين الدولي والإقليمي. وأكثر من ذلك، فإن «7 أكتوبر» باتت السمت المحدد للأحداث اللاحقة، التي لن تنتهي إلّا بالوصول إلى نتائجها النهائية المطلوبة.

ثالثاً: تَبين بالممارسة العملية، أنّ الانتصار يتطلب اجتماع ثلاثة عناصر: الإرادة السياسية الصلبة للمقاومة، وخاصة في خوض معركة طويلة الأمد، والاحتضان الشعبي الفلسطيني لها، والحد الضروري من التضامن والدعم على المستوى الإقليمي والدولي، مع توازن قوى دولي مناسب. وهذه العوامل الثلاثة متوفرة، ولذا فالطريق الذي تمشي عليه المقاومة، وكما يقول الشاعر المصري الراحل أحمد فؤاد نجم: «ما لهش راجع، والنصر قرب من عنينا».

أخيراً: وبما يتعلق بنا في سورية، فإنّ الدرس واضح أمامنا؛ أولئك الذين يعولون على الغرب وعلى قوته ونفوذه، وعلى الصفقات معه، أياً يكن الطرف الشكلي الذي ينتمون إليه، لن يحصدوا سوى الهزيمة؛ التوازن الدولي تغيّر إلى غير رجعة، والطريق مفتوحٌ أمام مزيد من الضعف والتراجع للأمريكان والصهاينة وعملائهم، أو الراغبين بإرضائهم خدمة لمصالحهم الأنانية الضيقة.

وبالتوازي، فالطريق مفتوح سورياً أمام حل سياسي شامل على أساس القرار 2254 يُعيد توحيد سورية وشعبها، ويخرج القوى الأجنبية منها، باشتراك الغرب فيه أو بعدم اشتراكه، برضاه أو رغماً عنه...

شؤون عمالية

الصناعة تتدهور بتسارع وكذلك معيشة العمال

02

ملف «سورية 2024»

خطوات المحكمة الجنائية الدولية الأخيرة وما الذي سيترتب عليها؟

06

شؤون اقتصادية

التبادل اللا متكافئ: كيف غذت دماؤنا شرايين الكتلة الإمبريالية؟

14

شؤون عربية ودولية

النتائج معاكسة لأهداف الاستراتيجية الأمريكية - الصهيونية

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

الصناعة تتدهور بتسارع وكذلك معيشة العمال

تعلن الجهات الرسمية وغرف الصناعة في المحافظات المختلفة مراراً وتكراراً أن الإنتاج وتحسينه من أولويات عملها، وسوف تسعى بما أوتيت من قوة وما أوتيت من موارد لتحقيق هدف زيادة الإنتاج وتطويره سواء عبرها مباشرةً أو عبر شركاء محليين وغير محليّين. وتعقد تلك الجهات الاجتماعات والندوات، وتشكل مجالس الأعمال مع شركائها في الدول الأخرى، وتم إصدار العديد من القوانين التي تنص على الاستثمار في الجانب الإنتاجي الصناعي والزراعي والآن في الطاقة الكهربائية «الطاقة البديلة والمتجددة» كما يقال عنها.

هذا الكلام الذي تردّده على مسامعنا الجهات المختصة في المسألة الصناعية والإنتاجية، ويبقى الكلامُ كلاماً طالما أنّ الواقع الإنتاجي والصناعي ينحدر نحو الأسفل بخطه البياني من حيث عدد المنشآت العاملة ومن حيث التكاليف الإنتاجية الباهظة، لأسباب أهمُّها عدم توفر المواد الأولية التي بمعظمها مستوردة من الخارج، والصعوبة الأخرى التي تواجه مَن بقي من الصناعيّين عدم توفّر المشتقّات النفطية، والتي ارتفعت أسعارها بشكل متوالٍ وخاصة مادة الفيول، وإنْ توفّرت فأسعارُها عاليةٌ تزيد من تكاليف الإنتاج، وبالتالي لا توجد سوق للتصريف سواء الداخلية منها أو الخارجية إلا بشقّ الأنفس وهذا الواقع قد عبّرتْ عنه بمرارة مجموعةٌ كبيرة من الصناعيين المكتوين بنار الإجراءات الحكومية ويحذّرون من مخاطر تلك الإجراءات على استمرار صناعاتهم.

ماذا يعني هذا الوضع؟ أي ما هي نتائج التضييق والحصار على الصناعة بالرغم ممّا يقال عن ضرورة دعمهما.

النتائج المباشرة لسياسة التطفيش يتحمّل وزرها العمّال المرابطون خلف آلاتهم فهم يخسرون من تلك السياسات القسمَ الأكبر من أجورهم بسبب التوقّفات المتكرّرة للمعامل، حيث يلجأ أرباب العمل إلى توزيعهم على دفعات مقابل نصف أجورهم، أيْ يعملون بنصف طاقتهم الإنتاجية المفترضة التي تؤمّن لهم أجراً كاملاً وربما حوافز ومكافآت.

الجانب الآخر من سياسات الحكومة تجاه الصناعة أنّ أرباب العمل يلجؤون إلى تصفية معاملهم والهروب خارج البلاد ليبدأوا رحلتهم الجديدة في تأسيس صناعتهم في بلاد المهجر، ومنهم مَن استبقَ الأمور وقاموا بتأسيس مشاريع صناعية خارج البلاد، وهذه خسارة كبرى يمنى بها الاقتصاد الوطني بشكل عام وخسارة مباشرة للإنتاج وللخبرات المكوّنة لليد العاملة التي يُضحَّى بها وتتحول وتنضم إلى جيش العاطلين عن العمل أو جيش المهاجرين الباحثين عن عمل مهما تكن النتائج وتتعدد الأسباب، والأمثلة عديدة.

لا ندري إنْ كانت الحكومة تعي المخاطر السيئة المتعددة التي تصيب الوضع الصناعي والزراعي، وهذا سؤال افتراضي لأنها تعلم بتلك المخاطر الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي السياسية، جرّاء ما يجري بحق الصناعة والزراعة والعمّال من عمليات قسرية في النهاية، تصب في مصلحة الناهبين؛ حيث تتركّز الثروة بين أيديهم ويُعادُ تدويرها في مطارحَ لا علاقة لها بالاقتصاد الحقيقي.

الصناعة السورية اقتربت من حالة الانهيار إنْ لم تكن منهارةً في الحقيقة، والطبقة العاملة السورية اقتربت من حافّة الجوع وستبحث عن مخارج للدفاع عن حقوقها ومصالحها.

العمال المؤقتون اليوم عاطلون عن العمل غداً

نص قانون العاملين الأساسي في الدولة رقم 50 لعام 2004 على أحكام الاستخدام المؤقت وذلك في المادة 146 منه وقد أورد ما يلي: يجوز للجهة العامة وضمن حدود الاعتمادات المرصودة لها في الموازنة لهذا الغرض استخدام عمال مؤقتين «على أعمال مؤقتة بطبيعتها» أو موسميين أو عرضيين ويحدد النظام الداخلي للجهة العامة الحالات والأعمال التي يجوز فيها استخدام هؤلاء العمال.

الحكومة تخالف القانون

المادة 146 من القانون حصرت استخدام العمال المؤقتين أو بعقود سنوية لأعمال مؤقتة بطبيعتها، ولكن الحكومة قامت باعتماد هذا النموذج من التعاقد وبتوصيات من صندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية «لا وظيفة دائمة لعمل دائم» على جميع مسابقاتها، فأغلب المسابقات الحكومية التي يتم الإعلان عنها اليوم تقوم على مبدأ التعاقد وفق عقود سنوية ووفق المادة 146 مع العلم أنّ الوظائف التي تسند إليهم لا تحقق شرط المادة 146 أيْ ليست مؤقتة بطبيعتها بل تدخل في أساس العمل داخل المؤسسات، وبالتالي هي أعمال دائمة، وقد منعت المادة 148 استخدام العمالة المؤقتة في مَلاك الجهة العامة حيث نصت على «عدم جواز أن يجري الاستخدام المؤقت على الوظائف التي عرّفتها المادة الأولى من القانون» والمادة الأولى عرّفت الوظيفة «بأنها كل عمل دائم وردت تسميته في ملاك الجهة العامة...» وبالتالي مطالبة العمال بتثبيتهم بناء على ذلك هي مطالبة محقة. هذا ما جرى بحق الموظفين العاملين في وزارة العدل، فقد تم تعينهم على أساس أعمال مؤقته في المحاكم ولكن طبيعة عملهم هي أعمال دائمة، وأمضوا في وظائفهم سنوات طويلة ولكن هذا لم يشفع لهم وتمَّ تسريح العشرات منهم بجرّة قلم، وبالرغم من محاولاتهم العديدة مع الجهات التي لها علاقة بإعادتهم، ولكن جهودهم ذهبت أدراج الرياح بما فيها مع النقابات التي وعدتهم بالمساعدة. والكثير من الحالات المشابهة جرى التعامل معها بالطريقة نفسها مثل عمّال محالج الأقطان حيث يُسرَّحون من عملهم بعد انتهاء الموسم ليعاد التعاقد معهم في الموسم الذي بعده.

لقد سعت النقابات كثيراً من أجل تثبيت العمال المؤقتين فلم يُستَجَبْ لمسعاها إلّا قليلاً وبقي معظم العمال المؤقتين على حالهم دون تثبيت.

إن بقاء العمال على حالهم دون تثبيت هو استغلال لهم ولجهدهم، ويهدف للضغط عليهم –فهم مهدَّدون بالتسريح في أيّ وقت– وحرمانٌ لهم من الحقوق التي يحفَظها القانون للعامل المثبَّت، فهؤلاء العمال لا يخضعون لقانون العاملين الأساسي بل لما جاء في صكوك استخدامهم.

الحكومة مسؤولة عن أزمة العمّال المؤقّتين

بالرغم من معاناة القطاع الحكومي من نقص في الأيدي العاملة، وهو الآن نقصٌ كبير في اليد العاملة، وخاصة في المعامل والمراكز الخدمية، إلّا أنّ الحكومة لا تقوم بتثبيت العمّال المؤقتين إلّا قليلاً، الذين هم في حاجة إليهم وخصوصاً بعد اكتسابهم الخبرة في أعمالهم، كما لا تقوم المؤسسات الحكومية بالإعلان عن مسابقات للتوظيف لتلافي النقص في الكوادر، وإنْ قامت بذلك فإنّها تعلن عن مسابقات للتعاقد بعقود سنوية ولعدد محدود جداً لا يتجاوز العشرات، كما جرى في المسابقة الأخيرة والتي لم تسدّ النقص الكبير في اليد العاملة التي تحتاجها المعامل وأماكن أخرى.

ونتيجة لذلك تتراكم مسألة تثبيت هؤلاء العمال سنة بعد سنة، وتتزايد المطالب بشأن تثبيتهم وتقوم الحكومة كل فترة بإصدار مشروع قانون لتثبيت العمال، ولكنها لا تثبّت سوى عدد قليل منهم فقط وذلك بربطها لمرسوم التثبيت بكلمة «يجوز» بدلاً من «يجب»، وهو ما يترك العمال لمزاجية الإدارات التابعين لها ولمزاجية وزرائهم عدا عن حالات الفساد والمحسوبيات.

مشروع قانون التثبيت الأخير

هذا ما حدث في مشروع القانون الأخير الذي اعتمده مجلس الوزراء منذ فترة بـ«جَواز» تثبيت العاملين المؤقتين الجاري استخدامهم بموجب عقود سنوية وفقاً لأحكام المادة /146/ من القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم /50/ لعام 2004 وتعديلاته، وذلك بقرار من الوزير المختصّ، من خلال الشواغر المتوفرة في كل وزارة وإمكانية الاستعانة بشواغر الوزارات الأخرى.

كيف يمكن حسب مشروع قانون الحكومة ربطُ التثبيت بحسب الشواغر المتوافرة في كل وزارة، مع العلم أنّ هؤلاء العمال على رأس عملهم ويقومون بأعمالهم؟ أي: الشواغر تعتبر متوافرة حكماً.

أي: إننا سنواجه أيضاً مشكلة تثبيت العمال المؤقتين بعد فترة وذلك لأنّ الحكومة نفسها تخلق المشكلات وتتركها تتراكم، ثم تقف عاجزة عن حلها بعد ذلك، فلماذا لا تقوم الحكومة بإلغاء التوظيف المؤقت وبطريقة العقود السنوية وتجري مسابقاتها للتثبيت، وبالتالي تنتهي من هذه المشكلة التي تتفاقم سنة بعد أخرى؟

عمّال المياومة، الأكثر عرضةً للظلم، ما زالوا مياومين بسبب طبيعة عملهم المؤقتة أيضاً والتي استمرت لسنوات طويلة!! والحكومة ما زالت تعمل على وعدهم بتحويل عقودهم إلى سنوية بدلاً من تثبيتهم وإعطائهم حقوقهم مع أنها بحاجة إليهم، فهؤلاء العمال لا يستفيدون من زيادة الأجور ولا من التأمينات الاجتماعية ولا من إجازات، فهم لا يتقاضون سوى أجرة اليوم الذي يعملون فيه فقط دون أية حقوق أخرى ويعملون في وضع استغلاليّ جداً.

عمال القطاع غير المنظَّم حقوقه مغيَّبة

ينشأ القطّاع غير المنظم مع غياب دور الدولة وضعف برامجها والخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية، التي لا تأخذ بعين الاعتبار معدَّل النموّ السكّاني. ومع عدم إيجاد فرص العمل الضروريّة كي يتمّ استيعاب أعداد العمّال الجدد الداخلين إلى سوق العمل نتيجة هذا النمو السكاني، وزيادة الفقر والبطالة في البلاد. وتكون عملية توظيف الاستثمارات ذات طابع عشوائي حيث لا تلبي إلّا فئة محدَّدة ومحدودة.

وبالتالي تنتج عن ذلك زيادة شرائح اجتماعية خارج التنظيم والحماية، هذا إضافة إلى التخلف والفقر، فالعاملون في القطاع غير المنظَّم يمارسون أعمالاً مختلفة، منها الخدمات ومنتجات السلع الصغيرة والمتوسطة إلى الأعمال الشاقة والخطرة، وذلك دون أن يرى عملهم هذا الحماية القانونية من قبل الدولة أو التنظيم النقابي الذي لا يعرف عنهم إلا اليسير، وهم بالتالي لا يعرفون أو يدركون أهمية النقابات في الدفاع عن حقوقهم، وبالتالي فهم غير مشمولين بمظلة التأمينات الاجتماعية.

تُمارَس على العاملين في القطاع غير المنظم كلُّ أشكال الاضطهاد والاستغلال، ويضمُّ شرائح متعددة من الأعمار وخاصة الأطفال والنساء. هذا وقد بدأت عمالة الأطفال تزداد مع بدء الحكومة تبنّي اقتصاد السوق والسياسات الاقتصادية الليبرالية وازدياد نسب الفقر. كما أن وجود فرص العمل للأطفال في القطاع غير المنظَّم شجَّع الأطفال وصغار السنّ على التسرُّب من المدارس، وخاصةً عند الأسر الفقيرة ذات الدَّخل المنخفض، الذي لا يوفّر لهم الحدَّ الأدنى من المعيشة. ومن الجدير ذكره أنّ الطفل يعاني خلال العمل الحرمانَ من كلّ أشكال الرعاية الاجتماعية والصحّية وحتى النفسية، حيث يقوم بأعمال لا تتناسب مع طبيعة جسمه وبنيته التي لا تزال في طور النمو.

تعاني النساء المضطرّات إلى الدخول في سوق العمل لأسباب مختلفة من ضعف في أجورهن واستغلال لحاجتهن للعمل. وتتمركز أعمالهنّ في هذا القطاع في الورش الصغيرة والمتوسطة التي تتطلب عمالاً ما بين /5 – 20/ عاملاً وخاصة في القطاعات الغذائية وفي قطاع الخدمات والعمل الزراعي الموسمي وحتى في العتالة. الحكومة اليوم تعمل على تشجيع المشاريع الصغيرة أو المتوسطة وحتى المتناهية في الصغر كما تصفها. والسؤال: ما الغاية من هذا التشجيع لهذه المشاريع التي تصنف في نهاية المطاف قطاعاً غير منظَّم؟

يتميز القطاع غير المنظَّم بأنه:

- اقتصاد لا يخضع لرقابة الدولة، والأهمّ لا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات العامة للدولة.
- التهرّب من جميع الاستحقاقات الواجبة عليه تجاه الدولة، من ضرائب وبيانات إحصائية، رغم أنه يستفيد من معظم الخدمات التي تقدم للقطاعات الأخرى بكل أشكالها، وليس لديه دفاتر حسابات نظامية أو موثقة.
- لا يعترف بالتشريعات العمالية النافذة وهو بعيد عن أعين الرقابة المختلفة.
- أكثر القطاعات فيه لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة.
- يستخدم غالباً تكنولوجيا غير متطورة.
- معظم منتجاته تصرف في السوق الداخلية ودون رقابة.

ويعاني العمال الذين يعملون في القطاع غير المنظّم الحرمان من الكثير من حقوقهم ومنها:

- تدنّي الأجور مقابل ساعات العمل الطويلة.
- الحرمان من الطبابة والضمان الصحي.
- الحرمان من الإجازات مدفوعة الأجر.
- العمل تحت التهديد الدائم بفقدان فرصة العمل بسبب زيادة نسبة البطالة.
- فقدان الأمن الصناعي في مكان العمل وكثرة التعرض لإصابات العمل الخطيرة منها والبسيطة.

إنّ المنشآت الكبيرة –رغم ملاحظاتنا الكثيرة عليها– هي التي تستطيع تأمين فرص عمل أكبر وأكثر استدامة، وأجوراً أفضل إضافة إلى ميزات الأمن الصناعي والسلامة المهنية.

الطبقة العاملة

كندا - تصويت الإضراب

صوّت عمال الحدود يوم 24 أيار في كندا بنسبة 96% لمصلحة الإضراب الذي سيكون بنسبة كبيرة في الأسابيع المقبلة. وتمثل نقابة الخدمة العامة الكندية PSAC ضباط الحدود في المطارات والمعابر البرية والبحرية ونقاط الدخول التجارية. وتقول النقابة إنّ أعضائها ظلوا دون اتفاقية جماعية محدَّثة لمدة عامين، وأن المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود. والجدير بالذكر أنه في عام 2021، تسبب إضراب محدود ومؤقت لعمال الحدود بطوابير طويلة من الشاحنات ومركبات الركاب التي توقفت عند نقاط الدخول إلى البلاد. وهذا العام، تقول النقابة إنها تريد أجوراً عادلة تتوافق مع أجور العاملين الآخرين في مجال إنفاذ القانون في كندا، ونظام تقاعد عادل. كما أنها تطلب أيضاً خيارات مرنة للعمل عبر الإنترنت والعمل عن بعد.

فرنسا - السكك الحديدية

أضرب يوم 21 أيار موظّفو الشركة الوطنية الفرنسية للسكك الحديدية، الذين يطالبون بمكافآت تتناسب مع تعبئتهم المقبلة خلال دورة الألعاب الأولمبية في باريس. ويسعى العمّال من خلال الإضراب إلى الضغط على إدارتهم، عشية اجتماع حاسم بشأن المكافآت المخصَّصة للعملاء الذين تمت تعبئتهم خلال الألعاب الأولمبية، حيث تقترح الشركة الوطنية للسكك للذين سيتم تعبئتهم خلال فترة الألعاب الأولمبية والبارالمبية مكافأة إجمالية قدرها 50 يورو يومياً، بالإضافة إلى مكافأة إضافية تتراوح بين 200 إلى 500 يورو اعتماداً على الفترة التي يأخذون فيها إجازتهم. وتعتبر النقابات عرض الإدارة غير كاف وتطالب بمكافأة «100 يورو صافية يومياً خلال الألعاب الأولمبية والبارالمبية»، بالإضافة إلى مكافأة للألعاب البارالمبية لجميع موظفي الشركة تزيد عن 1000 يورو، وزيادة عامّة في الرواتب بمقدار 400 يورو شهرياً.

المغرب - عمال المطارات

هدّد عمّال شركة «رام هندلينغ» في 23 أيار بخوض أشكال احتجاجية، بما فيها الإضراب العام على الصعيد الوطني وفي جميع المطارات الوطنية من أجل الدفاع عمّا اعتبروه حقوقَهم المشروعة. واعتبر المكتب النقابي لشركة «رام هندلينغ» التابع للاتحاد المغربي للشغل أنّ عرض الإدارة يعتبر هزيلاً وإهانةً إزاء الجهود الجبارة التي يبذلها عمال الشركة، ولانتظارهم المشروع في إقرار عدالة أجرية وزيادة عادلة في الأجور بما يتماشى وتدهور قدرتهم الشرائية، وفي سن نظام تحفيزي عادل في المنح والعلاوات السنوية وفي باقي التعويضات وتحسين ظروف العمل والحماية الاجتماعية.

وأكدت النقابة التشبث بفضيلة الحوار البناء والمسؤول، ودعت إدارة الشركة والإدارة العامة لمجموعة الخطوط الملكية المغربية إلى تجويد هذا العرض وإلى الاستجابة للمَطالب العادلة والمشروعة المتضمَّنة في الملف المطلبي.

السويد - الرعاية الصحية

أعلنت نقابة أخصّائيّي الرعاية الصحية في السويد يوم 21 أيار، عن إضراب يشمل نحو 2000 عضو في عدد من المناطق، اعتباراً من الرابع من شهر حزيران القادم، بهدف الضغط على أرباب العمل لتحسين ظروف العمل، بما في ذلك تقليل ساعات العمل وإنقاذ الرعاية الصحية، وفقاً لبيانٍ صادر من رئيسة النقابة.

وجاء في بيان صحفي أصدرتْه رئيسة النقابة: «نعلن عن الإضراب لأننا جادّون في إنقاذ الرعاية الصحية! يجب أن يحصل أعضاؤنا على ساعات عمل أقصر ليتمكنوا من الصمود طوال حياتهم المهنية».

وأوضحت النقابة أنّهم قاموا قبل اتخاذ القرار «بتقييمات مسؤولة» لتقليل التأثير السلبي للإضراب على سير العمل، كما تمّ التأكيد أنّه لن يشكّل خطراً على حياة الناس أو يؤدي إلى مشاكل صحية دائمة.

نظرية ماركس في الاغتراب «1»

أساس ظاهرة الاغتراب التي نظّر لها كارل ماركس، يكمن في استغلال طبقةٍ لطبقةٍ أخرى، حيث يقوم مالك وسائل الإنتاج بسلب الإنسان المُنتِج منتوج عمله ويتصرّف به. وهذا غير ممكن إلا بوجود الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. وهكذا نجد رجال الأعمال «الرأسماليين» يسرقون العمّال، والإقطاعيين يسرقون الفلاحين، والأسياد يسرقون العبيد. وباختصار، تاريخ الاغتراب/الاستلاب هو تاريخ المجتمع الطبقي.

وهكذا يبين كارل ماركس في مرحلة باكرة من نظريته عن الاغتراب كما ظهرت بدايةً في مخطوطاته الاقتصادية والفلسفية لعام 1844 بأنّ الاغتراب يتجلّى أساساً في أن «تُسلَبُ من العامل تلك الأشياء التي يحتاجها بشدّة ليس فقط من أجل الحياة بل من أجل العمل أيضاً... فالموضوع الذي ينتجه العمل، أي منتوج العمل، يقف ضدّ العامل مثل شيء غريب عنه، كقوة مستقلة عن المُنتِج» والحياة التي وهبها العامل لموضوع عمله تواجهه «كشيء عدواني وغريب». ولذلك يطلق على الاغتراب أيضاً تسمية الاستلاب.

الاغتراب والقيمة الزائدة

عندما أخذ ماركس على عاتقه دراسة الاقتصاد السياسي، وتطويره ثورياً إلى علم حقيقي في «رأس المال»، نضجت أكثر نظريته عن الاغتراب ليقدّم البرهان العلمي عليها عن طريق تحليله للبضاعة، واكتشافه لقانون الرأسمالية الاقتصادي الأساسي، أي قانون القيمة الزائدة، وهي القيمة التي يخلقها عمل العامل المأجور زيادةً عن قيمة قوّة عمله، ويستولي عليها الرأسمالي بلا مقابل؛ أي القيمة التي يستلبها الرأسمالي من العامل، ويغرّبها عنه.

فالإنتاج البضاعي إذن بحد ذاته هو عملية «اغتراب» بالمفهوم الماركسي، ونجد فيه وحدة متناقضين: 1 – تجسّد موضوعي للعمل البشري: أيْ لمجهود العامل في منتوج قابل للاستعمال «القيمة الاستعمالية». 2 – استلاب العمل البشري: لأنّه سَلْب العمل الزائد من العمال، وسَلبهم منتوجَهم لبيعه وشرائه «تبادله» في السوق كقيمة بضاعية «كقيمة».

والاغتراب هو حالة تاريخية ملازمة للملكية الخاصة، ولذلك فهو ليس خاصاً بالرأسمالية بل يجري أيضاً في التشكيلتين الطبقيتين السابقتين لها «الإقطاعية والعبودية». فالاغتراب بالمحصلة هو استلاب العمل الزائد وكما أوضح ماركس في المجلد الأول من رأس المال فإنّ «رأس المال لم يخترع العمل الزائد. ففي كل مكان حيثما يمتلك قسم من المجتمع احتكار وسائل الإنتاج يتوجب على العامل، الحر أم غير الحر، أن يضم إلى وقت العمل الضروري من أجل إعالة نفسه، وقت عمل فائضاً لكي ينتج وسائل المعيشة لمالك وسائل الإنتاج».

الاغتراب وتقسيم العمل

لكن الاغتراب الرأسمالي له خصوصياته مع ذلك، ولا يعود ذلك لسبب «تكنولوجي» بحت أو لتقسيم العملية الإنتاجية إلى مراحل بحدّ ذاتها، بل بسبب الطبيعة الخاصة للتقسيم الاجتماعي للعمل الرأسمالي الذي، وكقاعدة عامّة، لا يملك فيه العامل حرّية اختيار أيّ المراحل بالتحديد يحبّ أن ينجزها، أو حتى نوع العمل والمهنة ككل التي يريدها، كما أن العامل في الرأسمالية لا يملك القرار فيما إذا كان منتوجٌ معيَّن يجب أن يُنتَجَ أصلاً وما هي مواصفاته «هل هو ضارّ أم نافع من وجهة نظر الطبقة العاملة والتقدّم الإنساني؟ عدا عن الترفيّات الفاخرة التي ينتجها ولا يستطيع أن يتذوّق منها شيئاً فتبقى غريبةً عنه وهو غريبٌ عنها». فكثيراً ما يُجبَر العامل على أيّ عمل كان كي لا يموت جوعاً.

وبهذه المعاني تبرز مسألة عدم الرضا النفسي للعامل في نمط الإنتاج الرأسمالي، في اختلافٍ حتى عن الإقطاعية عندما كان الحرفيّ أو الفلّاح يمكنه أنْ ينتج منتوجاً كاملاً «من أوّله إلى آخره» وكان ما يزال يتمتّع بدرجة ما من «الرضا» و«تحقيق الذات» في عمله، رغم معاناته آنذاك كمُنتِج أيضاً من اقتطاع «تغريب» جزء من ناتج عملهِ عنه «بشكل ريع للإقطاعي مثلاً». وبهذا تكون للاغتراب الرأسمالي خصوصيّته الأعمق والأقسى.

وبحسب نظرية ماركس في الاغتراب يمكن تمييز خصائص للاغتراب الرأسمالي أهمّها ما يلي...

أولاً: يخلق تبادل البضائع الوهم بأنّ البضائع لها صفات بشرية اجتماعية، وتنعكس العلاقات بين الأشياء في وعي الناس بشكل مشوّه وكأنّها علاقات اجتماعية بين البشر، وهذا ما سمّاه ماركس في «رأس المال» بـ «الصنمية البضاعية» واكتشف ماركس سرّها في أنّ المنتجين يواجهون في بضائعهم العمل البشري بشكل عام متجرّداً عن سمات الأعمال الخاصة بمنتجيها وشخوصهم، على عكس الاغتراب الإقطاعي مثلاً حيث العلاقات الاجتماعية للأشخاص في عملهم تظهر ببساطة ووضوح كعلاقات شخصية لهم بالذات، فالعمل الزائد الذي يقوم به الفلاح في أرض الإقطاعي، يُستلَب منه لمصلحة هذا الأخير ولكن وفق علاقة شخصية مكشوفة لكل من طرفيها بوضوح لا يكتنفه ذلك الغموض الذي يلفّ البضائع في السوق. وبالطبع يكون «الصنم الأكبر» هو بضاعة البضائع، أي المال.

ثانياً: في الرأسمالية يصل الإنتاج البضاعي إلى ذروة تطوّره، وبما أنّ العمل المأجور، كما يقول ماركس، لا ينتج بضائعَ فقط، بل ينتج نفسَه والعاملَ كبضاعة، وقانون العرض والطلب يتحكم بإنتاج البشر تماماً مثل أيّة بضاعة أخرى، نرى كيف يتعمّق الاغتراب ويصبح مأساة بشرية شاملة لأنّ العامل بوصفه رأسَ مال حيّاً هو صنف خاصّ من البضاعة ابتُلِيَتْ بكونها رأسَ مال ذا حاجات. وهذا يعني أنّ حاجاته يمكن أن تُشبَع بالقدر الذي يتناسب فقط مع إسهامها بتراكم الثّروة، أي بتراكم رأس مال غريب.

وحتى الرأسمالي نفسه يصيبه الاغتراب لأنّه، وكما أوضح ماركس في المجلد الأول من رأس المال: «بصفته رأسمالياً ما هو إلا رأسمال مشخَّص.. ولكن ليس لدى الرأسمال سوى رغبة حياتية واحدة وحيدة هي الرغبة في الازدياد، في خلق القيمة الزائدة... إنّ الرأسمال عمل ميت لا ينتعش، مثله مثل مصاص الدماء، إلا عندما يمتص العمل الحي».

والمشكلة أنّ هذه الرغبة هي من جهة نوع من التعطش الذي لا يرتوي بالنسبة للرأسمالي، ولذلك لا مانع لدى النظام الرأسمالي أمام التعطش للأرباح في دفع الاقتصاد لإنتاج قيم استعمالية لمجرّد أن تكون حاملاً مادياً للقيمة التبادلية، بغض النظر عمّا إذا كان المنتوج مفيداً أم ضاراً للإنسان، فالهدف الوحيد هو تغريبه «بيعه وشراؤه»، إنتاجه واستهلاكه، حتى لو كان سمّاً قاتلاً أو تلوثاً أو سلاحاً للجريمة أو قُبحاً أو فنّاً هابطاً...إلخ. وبالتالي فإنّ الاستلاب الرأسمالي يخلق عند جميع البشر رغبات لا ترتوي وحاجات استهلاك وشهوات لا-إنسانية. يخلق الجشع والأنانية، حتى أننا نجد هذا الواقع ينعكس في الوعي الاجتماعي كما في المثل الشعبي القائل «ابن آدم لا يملأ عينه غير التراب» وهو نوع من التعبير عن الوهم الشعبي بأنّ اغتراب الإنسان قَدَرٌ سيلازمه إلى الأبد، بينما تعتقد النظرية الماركسية بأنّه حالة مؤقّتة في التاريخ سوف يتمّ تجاوزها والانعتاق منها. وفي الحقيقة لم تخلُ التعبيرات الشعبية أيضاً من حسّ تقدّمي عفوي ينطق بهذه الفكرة، ويمكننا أن نتذكر مثلاً جملة من كلمات سيّد حجاب في أغنية المسلسل المصري «المال والبنون» 1992: «قالوا الشيطان قادر وله ألف صورة، قلنا ما يقدر على اللي خيرو لغيرو». فمن هو الذي خَيرُه لغيره، أليس البروليتاريّ المُستلَب؟

ثالثاً: يتميز الاستلاب الرأسمالي أيضاً بأنّه يخلق شروط تجاوز الاستلاب «أي الانعتاق من الاغتراب» كما سنرى...

تُسلَبُ من العامل الأشياء التي يحتاجها بشدّة ويقف منتوجه ضدّه مثل قوة غريبة ومستقلة عنه

انقسام النصرة بين الولاءات، والشارع نحو تَوحُّدٍ ضد كل أطراف الانقسام!

سجّلت المظاهرات والاحتجاجات الشعبية ضد جبهة النصرة وزعيمها الجولاني في مناطق سيطرة هذا الأخير، منعطفاً جديداً خلال الأيام القليلة الماضية، وخاصة مع الإعلان الصريح الذي أطلقه الجولاني الثلاثاء الماضي 5/21 بأنّ «صبره قد نفد»، وبأنه «سيواجه كل من يعبث بأمن المنطقة».

■ مهند دليقان

رغم أنّ السنوات الماضية التي سيطرت فيها جبهة النصرة/هيئة تحرير الشام على إدلب والقسم الأكبر من أريافها، وجزء من أرياف حلب، لم تخلُ من تحركات شعبية مناهضة للنصرة وسيطرتها، إلّا أنّ يومَ الأحد 25 شباط الفائت، كان نقطةَ انعطاف تحوّلت فيها التحرُّكات الفردية والضيّقة الحُدود ضد الجولاني إلى عمل واسع على نطاق شعبي، عبر خروج تظاهراتٍ بدأت بالعشرَّات ووصلت إلى المئات مؤخراً، والبعض يقدرها بالآلاف، في كل من إدلب وبنش وجسر الشغور، وهي المراكز الأساسية الثلاثة، بالإضافة إلى عدة تظاهرات في الأرياف.

أطلق المتظاهرون أربع مطالبات أساسية هي: إسقاط الجولاني، حل جهاز الأمن العام «وهو الجهاز الأمني الأساسي لدى النصرة»، تشكيل مجلس شورى منتخب، تبييض السجون من معتقلي الرأي.

يوم الجمعة الماضي، 5/24، تجددت المظاهرات على نطاق واسع مكرِّرةً المطالب نفسها، ولكن هذه المرة، وبعد إعلان الجولاني عن «نفاد صبره»، تحوّلت سياسة قمع المظاهرات وتنفيذ الاعتقالات إلى «سياسة رسمية» للنصرة، تضمنت وضع حواجز على مداخل المراكز الثلاثة الأساسية في المحافظة «مدينة إدلب، وبنش، وجسر الشغور»، لمنع المتظاهرين من القدوم من الأرياف للتظاهر فيها. وتم اعتقال عدد من المتظاهرين واستخدام أشكال مختلفة من أدوات القمع بما فيها الرصاص الحي.

اللافت خلال الأسبوع الماضي، هو انتقال الجولاني نحو الهجوم الشامل على المتظاهرين، ليس ضمن حدود الاعتقالات والقمع فقط، بل وأيضاً على مستوى «الخطاب السياسي والديني» الذي يبرِّر عمليات القمع؛ حيث مارست النصرة رقابة عالية على مضمون خطب الجمعة في المساجد، ومنعت الخطباء المعارضين للنصرة من اعتلاء المنابر وأبدلتْ بهم خطباءَ مؤيدين لها... بين هؤلاء خطيبٌ في أحد مساجد منطقة حارم دعا المصلّين إلى «اتقاء غضب الحاكم لأنّه إذا غضبَ فلن يوفِّرَ أحداً من الذين يعترضون عليه».

قبل انتقال الجولاني إلى المواجهة العلنية الصريحة مع المتظاهرين، كان قد جرَّب خلال الأشهر الماضية أن يقوم ببعض الإجراءات الشكلية لاستيعاب المظاهرات ووقف تطوّرها. من ذلك أنّه أصدرَ «مرسوم عفو» أخرجَ بموجبه مجموعةً من السجناء، تبيَّن أنّهم بمعظمهم سجناء جنائيّون، في حين أبقى على السجناء السياسيين على خلفية التظاهر ضده، كما حاول تأريض التظاهر من خلال اجتماعات ولقاءات متتالية مع وجهاء محليين وعشائريين من مختلف المناطق في إدلب، ولكن النتيجة تقول إنّ هذه الإجراءات كلّها لم تتمكن من تطويق الغضب المتصاعد ضده وضد تنظيمه.

ضمن خلفيات حالة الغضب الواسع ضد الجولاني جملة من الأمور والممارسات، ربما أقلّها تأثيراً هو الجانب القمعي الأمني الذي وإنْ كان موجوداً بشكل مستمر طوال فترة سيطرة الجولاني، إلا أنّه بقي مضبوطاً إلى هذا الحد أو ذاك بحكم طبيعة المنطقة وطبيعة السكان التي تجعل للعائلات الكبيرة والعشائر قوة مفاوضة بوجه الجولاني وتنظيمه لا يمكنه تجاوزها ببساطة.

بين التطوّرات التي دفعت الأمور نحو الانفجار، تبرزُ عوامل أخرى لا يجري إيلاؤها الاهتمام الكافي في الكثير من وسائل الإعلام التي تغطّي المسألة. وبين هذه العوامل ما يلي:

يحاول الجولاني تقديمَ نفسه ضمن هذا الصراع بوصفه نقطة التوازن بين التيارين الموالي للأمريكان من جهة والموالي للأتراك من جهة أخرى

أولاً: الوضع الاقتصادي الاجتماعي

السنة الماضية شهدت تردياً هائلاً في أوضاع الأهالي الاقتصادية في مناطق سيطرة النصرة، فإضافة إلى الفساد على المعابر والتحكم بالمساعدات وحركتها، برز أمران مهمّان؛ الأوّل هو الانخفاض الكبير للمساعدات القادمة من خارج إدلب، سواء المساعدات الدولية المباشرة أو عبر المنظَّمات وعبر برنامج الغذاء العالمي، والتي تقول التقديرات إنّها انخفضت إلى ثلث ما كانت عليه قبل عامين.

بالتوازي، ومع تراجع مصدر أساسي من مصادر التمويل للنصرة، عبر نَهْب أجزاء من المساعدات، بأشكال مباشرة وغير مباشرة، قامت النصرة بتعزيز عملياتها «الجمركية» على الحواجز داخل مناطق سيطرتها وعلى حدودها، ما انعكس في ارتفاعات إضافية في الأسعار وخاصة أسعار المواد الأكثر أساسية.

وأيضاً، ابتداءً من شهر أيلول الماضي، وفي تعبيرٍ عن حالة التردي الاقتصادي العام، سمحت النصرة للمَتاجر داخل مناطق سيطرتها، بتسعير وبيع بضائعها بالدولار الأمريكي، بدلاً من الليرة السورية والليرة التركية اللتين كانتا العملتين المستخدمتين في التبادلات الداخلية في تلك المنطقة.

ضمن الوضع الاقتصادي الاجتماعي أيضاً، وبين الأمور التي استفزّت عموم الناس بشكل أكبر، أنّ حالات الثراء الفاحش لدى المتنفِّذين ضمن الهيئة وبعض المتعاونين معهم من التجّار، قد باتت نافرةً ومؤذية للوجدان الجَمعي بشكل كبير؛ ففي الوقت الذي تعيش فيه الغالبية الساحقة من السكان تحت خط الفقر، بدأت تظهر علامات الغنى الفاحش بما فيها أسواق الذهب والسيارات الفارهة وأشكال الترف المختلفة، على بعد أمتارٍ قليلة من الجوع والفقر والمخيَّمات الكثيرة داخل إدلب التي يقترب عددها من 2000 مخيم تكاد تنعدم فيها أدنى شروط الحياة.

ثانياً: التناقضات الداخلية ضمن النصرة وحولها

بين العوامل المؤثرة فيما يجري، والذي يمكن أن توضحه الشعارات المرفوعة في المظاهرات، التناقضُ الداخلي والصراع الداخلي ضمن أجنحة النصرة؛ هنالك مثلاً بين الشعارات المرفوعة المتكررة ضمن المظاهرات، شعارٌ يطالب بإسقاط الجولاني وفي الوقت نفسه يحيّي «الجهاز العسكري للنصرة».

يضاف إلى ذلك ما تسرّب منذ أشهر عن خلافات واعتقالات على مستوى القيادات الأولى ضمن النصرة، والتي شكّلت زناداً قادحاً عزَّز عواملَ الغضب الشعبي المتراكم، وأمّن لها «سنداً» داخل النصرة نفسها.

الانقسام الداخلي ضمن النصرة، ليس مجرَّد انقسامٍ على «توزيع الغنائم»، بل يعبِّرُ في جانبٍ عميقٍ منه عن انقسام الولاءات الدولية والإقليمية ضمن النصرة؛ ففي الوقت الذي يبدو فيه نفوذُ الأمريكيّ هو الأعلى ضمن النصرة، فإنّ هنالك أيضاً نفوذاً تركياً لا يُستهان به ضمنها.

والحراك المناهض للجولاني، يمثل في أحد جوانبه هذا الانقسام. والجولاني يحاول تقديمَ نفسه ضمن هذا الصراع بوصفه نقطة التوازن بين التيارين الموالي للأمريكان من جهة والموالي للأتراك من جهة أخرى، في حين يبدو السلوك الإجمالي للنصرة أقرب للأمريكان، خاصة بما يتعلق بمُخرَجات أستانا وضروراتها التنفيذية.

من الصعب التكهّن منذ الآن بالنتيجة النهائية لحالة الاستقطاب الجارية على مستوى الشارع في إدلب ومحيطها، ورغم أنّ التيارين الأساسيين يحاولان استخدام الشارع وتوظيفَه في البازار السياسي، إلا أنّ إرادةً شعبية مضادّة للتيارَين، ومطالبة بتغيير عام في البلاد بأسرها، تتبلور يوماً وراء يومٍ بشكل أكثر وضوحاً، خاصةً مع الاختبار الملموس لقوى الأمر الواقع ولوعودها الكلامية وتصرفاتها العملية المُناقِضة...

خطوات المحكمة الجنائية الدولية الأخيرة وما الذي سيترتب عليها؟

قدم كريم خان، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، يوم 20 أيار طلباً لإصدار أوامر قبض فيما يتعلق بالوضع في دولة فلسطين، وأصدر مكتب المدعي العام بياناً حول الموضوع عرض فيه الأفراد الذين تمت تسميتهم في الطلب والأسس القانونية، أو الجرائم وفق نظام روما الأساسي، التي على أساسها تم تقديم الطلب. وتضمّن الطلب أسماء ثلاثة من قيادات حماس، وكذلك مسؤولَين «إسرائيليَّين» وهما رئيس وزراء الكيان بنيامين نتنياهو ووزير دفاعه يوآف غالانت. وفي الخطوة التالية، وفق إجراءات المحكمة، ستقوم الدائرة التمهيدية في المحكمة بمراجعة الوثائق كافةً الداعمة للطلب الذي قدّمه مكتب المدعي العام، لاتخاذ قرار حول إصدار أوامر قبض أو مذكرات توقيف بحق المدَّعى عليهم.

■ مركز دراسات قاسيون

وقال المدَّعي العام في بيانه المشار إليه أعلاه: «إن الذين لا ينصاعون للقانون ينبغي ألّا يضجّوا... عندما يتخذ مكتبي إجراءات. وقد آن الأوان لذلك... ولقضاة المحكمة الجنائية الدولية المستقلين وحدهم الحكمُ فيما إذا كان المعيار اللازم لإصدار أوامر قبض قد استُوفي. فإنْ وافقوا على طلباتي وأصدروا الأوامر المطلوبة، سأعمل حينئذ عن كثب مع مسجِّل المحكمة باذلاً كلَّ جهدي للقبض على الأفراد المذكورة أسماؤهم... ومن الحاسم الآن أن يُسمح لمكتبي ولكل أجزاء المحكمة، بمن فيهم قضاتها المستقلون، بالاضطلاع بعملهم باستقلال تامّ وحيادية تامة. وأصرُّ على الإيقاف الفوري لكل محاولات عرقلة مسؤولي هذه المحكمة أو إرهابهم أو التأثير عليهم بشكل غير لائق. ولن يتردَّد مكتبي في التصرف عملاً بالمادة 70 من نظام روما الأساسي إذا استمر هذا السلوك... ولن يتردّد مكتبي في تقديم المزيد من طلبات إصدار أوامر القبض إذا ارتأينا استيفاء الحد الأدنى لإمكانية الإدانة استيفاءً واقعياً... ولنكنْ واضحين اليوم بشأن مسألة جوهرية: لو لم نُظهِر استعدادنا لتطبيق القانون على قدم المساواة، ولو بدا أنه يُطبَّق تطبيقاً انتقائياً، فإننا سنتيح الظروف المواتية لانهياره».

قانونياً، في حال صدرت أوامر القبض بحق شخص ما من قبل المحكمة، يتم إرسال مذكرات الاعتقال إلى الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، وهذه الدول ملزمة بالتعاون مع المحكمة في تنفيذ مذكرات الاعتقال. كما يمكن للمحكمة أن تطلب من الدول غير الأطراف تنفيذ أوامر الاعتقال، لكن الامتثال لها يخضع لتقدير الدول. كما أنه في حال وجود اتفاقيات ثنائية بين الدول بعدم تسليم المطلوبين لطرف ثالث، فإنّ هذه الاتفاقيات تكون مقدَّمةً بالمعنى القانوني على الاتفاقيّات التي تشكّلتْ بموجبها محكمةُ الجنايات الدولية.

فعلياً تنفيذُ هذه الأوامر من قبل الدول سواء كانت عضواً في المحكمة أو لم تكن، يعود لها في نهاية المطاف لأن المحكمة الجنائية الدولية ليست لديها سلطة أو قوة تنفيذية، أو بكلام آخر جهاز شرطة يلقي القبض على الأشخاص المدانين، وتعتمد على تعاون الدول، الأمر الذي خضع تاريخياً لبازارات وحسابات سياسية معقدة، صبّت بشكل كامل تقريباً في المصلحة الغربية. ومع ذلك، فإنّ مجرَّد إصدار الأوامر يشكّل ضغطاً سياسياً على الأفراد الصادرة بحقّهم وهناك دائماً احتمال تنفيذها من قبل دولة ما، وستكون لديهم اعتبارات مختلفة عند التحرك دولياً.

الأهم من الجانب القانوني وتداعياته وإمكانية تطبيقه، هو الجانب السياسي، والذي بدأ بالظهور فعلياً حتى قبل إرسال الطلب لإصدار هذه الأوامر؛ ومن أهم المؤشرات على هذا الجانب كانت ردود أفعال الكيان عندما بدأ الكلام حول احتمال أن يقوم المدعي العام للمحكمة بإرسال الطلب، الأمر الذي عالجناه في مادة سابقة نشرتها قاسيون قبل ثلاثة أسابيع، أي قبل ما يقارب الأسبوعين من إعلان مكتب المدعي العام إرساله الطلب المذكور هنا.

عودةً إلى الجانب القانوني وبالتحديد حول اختصاصات المحكمة؛ فهو محدَّد بالجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي، وجغرافياً بالدول الأعضاء، وبما أن المحكمة تنظر في المسؤولية الفردية في الجرائم ضمن اختصاصها، لديها القدرة على النظر في الجرائم المرتكبة في أراضي الدول الأعضاء في المحكمة، أيْ الموقّعة على نظام روما الأساسي، أو الجرائم المرتكبة من قبل مواطني الدول الأعضاء. وهنا يمكن التطرق إلى ما يتم تداوله حول أنّ «إسرائيل» ليست موقّعة على نظام روما الأساسي، إلّا أنّ طلب فلسطين للانضمام إلى المحكمة تم قبوله في عام 2015، وما جعلها قادرة على الانضمام كان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2012، والذي بموجبه تم تغيير وضع فلسطين من مراقب في الأمم المتحدة إلى دولة مراقبة غير عضو، الأمر الذي فتح الباب أمامها للانضمام إلى منظمات ومؤسسات دولية مثل المحكمة الجنائية الدولية، ما يعني أنه بات يمكن النظر في الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي والتي يتم ارتكابها في الأراضي الفلسطينية بدءاً من تاريخ الانضمام، وتعريف الأراضي الفلسطينية خاضع للقرارات الدولية ذات الصلة، ما يعني أن كل ما يتم اعتباره أراض محتلة يقع ضمن اختصاص المحكمة، إضافةً إلى قطاع غزة والضفة الغربية. وبمجرّد انضمام دولة إلى المحكمة، يُمكن للمدَّعي العام فتحُ تحقيقات للنظر في ممارسات يمكن أنْ ترقى لمستوى الجرائم ضمن اختصاص المحكمة. وفعلاً، أعلنت المدعية العامة للمحكمة آنذاك في عام 2021 أنها ستفتح تحقيقاً في جرائم محتملة على الأراضي الفلسطينية.

كل هذه التطورات في الإجراءات والخطوات التي اتخذتها المحكمة دفعت مسؤولين من الكيان وبعضَ داعميه، وبالأخصّ الأمريكان، إلى الإدلاء بتصريحات ذات طابع تهديديّ تجاه المحكمة والمدَّعي العام، ومحاولة الضغط عليهم لعدم اتخاذ خطوات إضافية قانونية تجاه الكيان ومسؤوليه. وما يجعل درجة العدائية أعلى مرتبطٌ باستمرار تصاعد الرأي العام المناهض للكيان وممارساته والمتعاطف مع الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، إضافة إلى الإجراءات الجارية في محكمة العدل الدولية ضمن القضية التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد الكيان، والتي التحقت بها وأيّدتها عدّة دول، وكذلك اعتراف بعض الدول الغربية مؤخَّراً بالدولة الفلسطينية، بينها النرويج وإسبانيا وإيرلندا.

وكان المدَّعي العام قد تطرق إلى بعض هذه التهديدات التي تم توجيهها إليه ولقضاة المحكمة ومحاولات الترهيب والتخويف المباشرة وغير المباشرة، وقال سابقاً وكذلك في البيان الذي أصدره قبل أيام، إنّ هذه المحاولات لن تثنيه عن المضي قدماً في تطبيق القانون وملاحقة المنتهكين والمتورطين في الجرائم التي تقع ضمن اختصاص المحكمة.

وفيما يلي بعض ردود الأفعال من مسؤولين من الكيان ومن الدول الداعمة له:

كالمعتاد، نتنياهو يخرج بتصريح مصوَّر للرد على كل شيء، وفي تغريدة نشر فيها التصريح للردّ على المحكمة والمدعي العام، قال: «إن القرار المشين الذي اتخذه المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كريم خان، بطلب إصدار أوامر اعتقال ضد قادة «إسرائيل»

فلاشة: إنّ تجمُّع الحركات الضاغطة على الكيان من شأنه أن يضغط أيضاً وبالتوازي على صاحب مشروع الكيان الأساسي أيْ على واشنطن

المنتخبين ديمقراطياً، يشكل انتهاكاً أخلاقياً ذا أبعاد تاريخية. وسوف يُلقي ذلك بعلامة عارٍ أبدية على المحكمة الدولية».

يسرائيل كاتس، وزير خارجية الكيان، كتب في تغريدة له: «إن القرار الفاضح الذي اتخذه المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي هو اعتداء مباشر غير مقيد على ضحايا يوم 7 تشرين الأول ورهائننا الـ 128 في غزة. وبينما يرتكب القتلة والمغتصبون من حماس جرائمَ ضد الإنسانية ضد إخواننا وأخواتنا، فإن المدعي العام يذكر في الوقت نفسه رئيس الوزراء ووزير الدفاع «الإسرائيلي» إلى جانب وحوش حماس الدنيئة الشبيهة بالنازية – وهو وصمة عار تاريخية ستبقى في الذاكرة إلى الأبد. لقد وجّهتُ بإنشاء مركزِ قيادة خاصّ على الفور في وزارة الخارجية، يضمّ جميع الكيانات المهنيّة، بهدف مكافحة القرار الذي يهدف بالدرجة الأولى إلى تكبيل أيدي «إسرائيل» ومنعها من ممارسة حقها في الدفاع عن النفس. أنوي التحدث مع وزراء خارجية الدول الرائدة في جميع أنحاء العالم لحثّهم على معارضة قرار المدعي العام والإعلان أنّه حتى لو صدرت أوامر الاعتقال، فإنهم لا يعتزمون تنفيذها ضد القادة «الإسرائيليين». لن تمنعنا أي قوة في العالم من إعادة جميع رهائننا وإسقاط نظام حماس الإرهابي».

وتطرّق ممثل الكيان في الأمم المتحدة، جلعاد أردان، في تغريدة له عن مداخلته في جلسة لمجلس الأمن، وما قاله فيها حول قرار المحكمة: «لقد انتقدتُ بشدة قرار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية وقلت إنه «يوم أسود» للمحكمة التي أصبحت سلاحاً في أيدي الإرهابيين. إنها «مطاردة ساحرات» مدفوعة بكراهية اليهود والمصالح السياسية».

رون ديرمر، سفير الكيان في واشنطن، قال في مقابلة له: «إن الاتهامات التي وجهها المدعي العام ليست مشينة فحسب، بل إنها خطيرة. وسوف يقوّضون الديمقراطيات التي تحارب الإرهاب ويؤجّجون نيران معاداة السامية في جميع أنحاء العالم».

في تصريح رسمي للبيت الأبيض، قال الرئيس الأمريكي بايدن: «إنّ طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إصدار أوامر اعتقال ضد القادة «الإسرائيليين» أمرٌ مثير للغضب. واسمحوا لي أن أكون واضحاً: أيّاً كان ما قد يعنيه هذا المدّعي العام، فإنه لا يوجد أي مساواة بين «إسرائيل» وحماس. وسوف نقف دائماً إلى جانب «إسرائيل» ضد التهديدات التي يتعرض لها أمنها».

في تصريح لرئيس الوزراء البريطاني نشرته سفيرة الكيان في بريطانيا، يقول: «ليس هناك مساواة أخلاقية بين دولة ديمقراطية تمارس حقها المشروع في الدفاع عن النفس وجماعة حماس الإرهابية».

أبعاد إضافية

رغم أنّه لا يمكن التعويل فعلياً على نتائج مباشرة تترتب على تحرك المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، أيْ على الوصول الفعلي إلى اعتقال نتنياهو مثلاً، ورغم أنّ كريم خان المعروف بعمله وفقاً للتوجهات الغربية قد ضمّن إشارةً في قراره لميله تجاه الكيان «عبر اختيار ثلاثة من قيادات حماس بمقابل قياديين في الكيان»، إلّا أنّ النتائج غير المباشرة لهذا الضغط المتصاعد على الكيان لم تتأخّر في إظهار نفسها، ولن تتأخر في إظهار نفسها بمزيد من الوضوح.

موضوع اعتراف ثلاث دول أوروبية بالدولة الفلسطينية مؤخّراً، ليس أمراً عابراً، رغم أنه رمزيّ بطبيعته، ووضع الكيان في قفص الاتهام في كل من محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية في الوقت نفسه، من شأنه ليس فقط ضرب وتحطيم الدعاية «الإسرائيلية» والدعاية الغربية حول «أخلاقية الجيش [الإسرائيلي]»، والتي باتت محلاً لهزء وسخرية الشعوب حول العالم، وخاصة في الغرب مؤخراً. كذلك فإنّ هذه الظروف من شأنها أن تصعّد إمكانيات فرض عقوبات اقتصادية مباشرة على الكيان، كما جرى في تركيا مؤخّراً، ومن شأنه أن يعزّز من حركة المقاطعة العالمية للكيان وبضائعه والشخصيات المروِّجة له، كما جرى ضمن حملة تكسير وتحطيم الانتشار على وسائل التواصل الاجتماعي لحسابات مشاهير مناصرين للكيان، والتي أثرت بشكل فعليّ على أرباحهم، وحتى على مواقفَ بعضهم الذين حاولوا تدارك خسائرهم عبر تغيير علنيٍّ لمواقفهم من القضية الفلسطينية.

فوق ذلك كلّه، فإنّ تجمُّع هذه الحركات الضاغطة على الكيان، من شأنه أن يضغط أيضاً، وبالتوازي، على صاحب مشروع الكيان الأساسي، أيْ على واشنطن، التي تعيش عزلة دولية متزايدة بما يخص القضية الفلسطينية، عزلةً ينفض عنها فيها حتى أقرب الدول إليها، بما فيها دول أوروبية عديدة...

أزمة واحدة، صراع واحد، حل شامل!

يرى كثيرون أنّ ما يعيشه العالَم منذ بضع سنوات على الأقل -منذ بداية معركة أوكرانيا بشكلٍ خاص- هو حربٌ عالميةٌ ثالثة.

■ عماد صائب الخالد

هذا الوصف –فيما نعتقد– مصيبٌ وخاطئٌ في آن معاً؛ مصيبٌ لأنّه يعبّر عن الصراع الدولي في مرحلة تغير كبير في موازين القوى، ولكنّه خاطئ لأنّه يحاصر الواقع الجديد المتمايز نوعياً عن الماضي بنموذجين من الماضي هما الحربان العالميتان الأولى والثانية، بشكلهما وطبيعتهما المؤسِّسة على الصراع المباشر بين القوى الكبرى، في أوروبا وحول العالم، في وقت تبدو فيه وصفة «الحروب الهجينة الشاملة» الأداةَ الأساسية في الصراع بشكله المعاصر.

رغم الفوارق الكبيرة بين النموذجين، القديم والمعاصر، إلّا أنّ تشابهاً جوهرياً ما يزال مفيداً في فهم سيرورة المواجهة المعاصرة ومآلاتها؛ التشابه هذا هو أنّ الصراع كلما اشتد، تعاظم الترابط بين ساحات المواجهة المختلفة، وتعاظم الارتباط المصيري بينها، لتغدو الساحات المتعددة ساحة واحدة في نهاية المطاف، مع فارق أنّ ساحة الحرب الحالية لم تعد محصورة في «أوروبا» و«المستعمرات»، بل شملت العالم بأسره، ببساطة لأنّ عالم اليوم هو أيضاً «أوروبا» و«المستعمرات»، لكن بعد أن توسعت أوروبا فباتت «الغرب»، وتوسعت المستعمرات فباتت كل ما تبقى من العالم، بما في ذلك روسيا والصين «من وجهة نظر الاستعمار الاقتصادي والتبادل اللامتكافئ».

إذا نظرنا إلى آخر 10–15 سنة، لن يكون صعباً القول إنّ كل الأزمات الجديدة التي ظهرت، ما تزال قائمة ولم يَجرِ حلُّها، على العكس من ذلك، فهي تزداد تعقيداً، وتجري إضافتها وربطها مع الأزمات السابقة واللاحقة لها؛ من العراق إلى ليبيا إلى سورية إلى فلسطين إلى أفغانستان إلى السودان إلى أوكرانيا وتايوان، وصولاً للأزمات الداخلية في «الغرب» وفي أمريكا اللاتينية.

ربما يكمن التفسير المنطقي لهذه الدرجة من الترابط العنيد بين مختلف الساحات في بضع نقاط أساسية، بينها:

أولاً: التراجع الفعلي على المستوى الاقتصادي–الاجتماعي، وعلى مستوى النموذج الحضاري، للغرب وخاصة للولايات المتحدة، هو تراجعٌ أكبر بكثير من كلّ التعبيرات الرقمية والسياسية عنه؛ ولذا فإنّ الخسارة السياسية في أيّ نقطة على الخارطة الدولية يمكنها أنّ تحمل مفعول الدومينو الشامل؛ ولذا، وبينما لا يمكن تحقيقُ نصرٍ غربي في أي نقطة، ينبغي منعُ انتصار الطرف الآخر عبر إطالة الأزمات وتعقيدها إلى الحدود القصوى، وخاصة عبر ربطها بعضها ببعض.

ثانياً: القوى الصاعدة تهاجِم من موقع الدفاع بالدرجة الأولى، عبر «حرب مواقع» شاملة، تحجب الأخطار التدميرية الكبرى، وخاصة النووية، وتؤمّن انتقالاً تدريجياً نحو العالم الجديد.

ثالثاً: بالعودة إلى قوى العالم القديم، فالحرب الشاملة الهجينة ليست أداة في تأخير القدر المحتوم فحسب، بل وهي الأمل الوحيد المتبقّي في منع ذلك القدر.

هذا كلّه لا يعني بالضرورة أنّ المَخرج من الأزمة العالمية الراهنة لن يكون إلّا بشكل متزامن في كلّ بقاع الأرض؛ فالحلَقة يمكن كسرُها نقطياً في عدة أماكن، وهذا ما يجري فعلاً، إلى هذا الحد أو ذاك، في أفريقيا مثلاً. ولكنّ الصورة الإجمالية، ومن وجهة نظر تاريخية، ستبدو في نهاية المطاف كما لو أنّ انهياراً متزامناً قد جرى في كلّ مكان حول العالم؛ لأنّ حساسية ميزان القوى القائم وهشاشته، تفترض أنّ عتبة التراكم المطلوبة للتغييرات الجزئية «الانتصارات الجزئية المطلوبة»، هي عتبةٌ منخفضة، ومتى تمّ الوصول إليها فإنّ التاريخ سيدخل طوراً جديداً من التسارع أعلى ممّا نعيشه اليوم بمراحل، رغم أنّه بالأساس في وضع تسارعٍ غير مسبوق...

النهج التفريطي الرسمي يطال القطاع الصحي العام هذه المرة!

يقف غالبية المواطنين اليوم على مشارف كارثة حقيقية قادمة، فبعد الإصرار الحكومي على المضي قدماً بسياسات الإفقار، وبنهج إضعاف القطاع العام وتقويض الإنتاج، من خلال تخفيض الإنفاق العام ورفع الدعم تدريجياً عن العديد من المواد والسلع والخدمات الأساسية، سيراً نحو إنهائه كلياً، مع تكريس تراجع دور الدولة عن الكثير من مهامها المفترضة والتفريط بها، وعلى الرغم من النتائج الكارثية لذلك على المستويات كافة، إلا أن القادم لا يشي إلا بالأسوأ!

فها هي صافرة الخطر من موجة جديدة من تخفيض الدعم والخصخصة المبطنة تدوي مجدداً، والضحية هذه المرة بالقطاع الصحي العام، وخدماته العامة المجانية افتراضاً!

توجه رسمي واضح!

ورد على الموقع الرسمي للحكومة بتاريخ 2024/3/18 ما يلي: «تحت عنوان «الاستثمار في القطاع الصحي، الإمكانات والغايات...»، نظمت جامعة دمشق اليوم ندوة حوارية بمشاركة ممثلين عن الكليات والوزارات المختصة، بهدف تبادل الأفكار والآراء من أجل الوصول إلى توصيات ومقترحات تسهم برسم خطة طريق لمشروع الاستثمار في هذا المجال. وناقش المشاركون في الندوة محاور شملت الدور الحكومي المستقبلي وآليات تنفيذه، والتشاركية بين القطاعين العام والخاص في إدارة المنشآت الطبية... وتقييم واقع الخدمة الطبية المجانية وتعزيز دور المؤسسات التأمينية الصحية والاستثمار الجيد والموجه لرأس المال البشري».

وقد شكّلت تصريحات وزير الصحة الصادمة في الندوة الحوارية أعلاه إعلاناً رسمياً عن التوجه الحكومي باستكمال التفريط بالقطاع الصحي العام، ليصبح بعهدة الاستثمار الخاص، مع ترك رقاب المفقرين تحت رحمة الناهبين والفاسدين!

حيث بيّن الوزير بحسب الموقع الحكومي أن: «وزارة الصحة بدأت بتنفيذ الكثير من الأمور المطروحة في الندوة، منها العمل على تحويل المشافي جميعها إلى هيئات عامة ومستقلة لها خصوصيتها الإدارية والمالية... والتأكيد على أن الخدمة الطبية المجانية بالمطلق بمكان معين واجب، ولكن أيضاً لها الكثير من المساوئ، انطلاقاً من أن الخدمة المجانية يجب أن يستحقها من يستحقها، وضرورة تعديل بعض التشريعات الأساسية التي لها علاقة بهذا الموضوع».

ونقلت صحيفة الوطن بتاريخ 2024/3/18 عن وزير الصحة قوله عن الخدمات المجانية خلال الندوة أيضاً: «لها العديد من السلبيات ويمكن أن تستغل من المقتدرين على تلقي الخدمة بشكل مدفوع جزئياً أو في القطاع الخاص، إلا أنهم يفضلون الحصول على الخدمة المجانية وبالتالي يأخذون دور وفرصة من يستحق الخدمة المجانية» مشيراً إلى تكاليفها الباهظة على الدولة.

وأشار الوزير بحسب الصحيفة إلى أن: «الوزارة لا تهدف من خلال التشاركية مع القطاع الخاص إلى بيع القطاع العام أو إلغاء الخدمات المجانية بالمطلق، إنما توجيه الدعم والخدمات المجانية إلى مستحقيها ولا يعني تمليك القطاع الخاص لأي جزء من المشفى، مضيفاً: إنما نهدف إلى تشاركية ضمن شروط وضوابط تضعها الوزارة لمدة محددة وفق آلية معينة ويبقى القطاع العام هو المشرف والمراقب وذلك ليس انتقاصاً من القطاع الخاص».

هذا النهج لن يشكل خطراً على المستوى الصحي للغالبية المفقرة وعلى حياتهم فقط بل ربما على مستوى تهديد عوامل الأمن الاقتصادي والاجتماعي أيضاً!

الندوة بعنوانها الاستثماري ومحاورها وضحت التوجه الرسمي نحو الخصخصة المبطنة للقطاع العام الصحي عبر التشاركية مع القطاع الخاص، مع نوايا واضحة لعزم الحكومة على استكمال إجراءات تخفيض الدعم على هذا القطاع، وتحديداً على مستوى الخدمات المجانية، مستخدمة العبارة المستهلكة نفسها تبريراً لهذا الإجراء على لسان الوزير، وهي: «توجيه الدعم والخدمات المجانية إلى مستحقيها»!

فجوهر الطروحات أعلاه هو تعزيز لتكريس انسحاب الدولة من مهامها وواجباتها وأدوارها المفترضة، مع تخلٍّ إضافي عن هذه المهام لمصلحة القطاع الاستثماري الريعي، وهذه المرة على حساب القطاع الصحي العام وصحة المفقرين!

وربما لا يهم بهذا الصدد التأكيد الرسمي على عدم التخلي عن الملكية حالياً، طالما النتيجة واحدة وهي التكسب من هذا القطاع الحيوي والهام!

استكمال الجوقة!

قال نقيب الأطباء، الدكتور غسان فندي لبرنامج «المختار» عبر إذاعة المدينة إف إم بتاريخ 2024/5/13: «يعيب المشافي العامة، ولا سيما الأقسام المجانية، سرعة وصول المقتدرين وأصحاب العلاقات أكثر من المرضى الذين يفتقدون هذه الميزات، رغم التأكيد أن القسم الأكبر من خدمات هذه المشافي تذهب إلى الأشخاص الأكثر حاجةً».

وتابع النقيب: «هناك دراسة بدأت منذ شهر تتجه نحو تحديد بعض الأسعار ليس بهدف الربح وإنما تخفيف خسارة هذه الهيئات، وذلك ضمن الأقسام المدفوعة منها، مع ضمان أن تبقى التسعيرات أقل من تكاليف الخدمة المُقدمة في سبيل استمرار تقديم الخدمات وتحسين جودتها».

وعندما سُئل عن موضوع رفع الدعم عن القطاع الصحي أجاب بالآتي: «لا يوجد طب مجاني على مستوى العالم بل هناك جهات تمول هذا الأمر سواء حكومية أو جمعيات خيرية، والتوجه اليوم هو في البحث عن الفئة الأكثر حاجة لهذا الدعم وتوجيهه إليهم، وما تبقى من فئات يدفعون بحسب إمكانياتهم بشكل شخصي أو عبر النقابات وغيرها».

حديث نقيب الأطباء أعلاه يساير التوجهات الرسمية أعلاه حيال القطاع العام الصحي، على مستوى الدعم والخدمات المجانية، وعلى مستوى المقابل المادي للخدمات، وعلى مستوى الخصخصة المبطنة!

فهل معالجة مشكلة وصول «المقتدرين» للخدمات المجانية تكون من خلال المزيد من إجراءات تخفيض الدعم سيراً نحو إنهائه، أم بمعالجة جذور المشكلة الكامنة بانتشار المحسوبيات وتفشي الوساطة واستشراء الفساد؟

وهل سيتم تزويد المواطن المستحق «غير المقتدر» ببطاقات ذكية جديدة فريدة من

نوعها، تتيح له دخول المشافي العامة مجاناً أو بتكاليف رمزية؟

وما هو المقياس لتصنيف «المقتدرين» هذه المرة، هذه المفردة الفضفاضة المبهمة التي سبق أن دفعنا ضريبة ظلمها عبر آليات إنهاء الدعم «لغير المستحقين»، على الخبز والغاز المنزلي ومازوت التدفئة والسكر والرز؟

أم إن النوايا الرسمية التعسفية غايتها إيصال الخدمات الصحية عبر المشافي العامة لاحقاً إلى فئة ضيقة جداً، من المقتدرين والقادرين والواصلين، بما يتماشى مع مصالح الاستثمار الخاص وتضخيم أرباحه، بينما سيفرض على المفقرين لاحقاً استجداء التداوي والعلاج والاستشفاء من الجهات الممولة؟!

المقدمات المبيتة الباردة والنتائج الكاوية!

الطروحات التفريطية أعلاه هي نتيجة لمقدمات سبق أن تم العمل عليها رسمياً خلال السنين الماضية!

فالقطاع الصحي العام وضعه من سيئ إلى أسوأ، إمكانات محدودة وكوادر قليلة، ومستلزمات مسقوفة، وخدمات متراجعة، كواقع كارثي أورثته الحكومة لمواطنيها، تزامناً مع قرعها طبول الانسحاب من الأدوار المفترضة للدولة على هذا المستوى وفي هذا القطاع!

فبعد أن أهملت المستشفيات العامة وتراجع دورها مع الوقت، وانحصرت خدماتها في العمليات الجراحية الإسعافية والباردة، وبعض خدمات التصوير الشعاعي والتحليل المخبري، وذلك بسبب سياسات تخفيض الإنفاق العام وتراجع الدعم الحكومي على هذا القطاع الهام في توفير المعدّات الطبية والأدوية المجانية والأجور العادلة والمجزية للكوادر الطبية، مما تسبّب في أزمة حادّة انعكست بشكل سلبي على الخدمات الطبية المقدمة للمرضى والمراجعين من ناحية، ومن ناحية أخرى على الكوادر الطبية والتمريضية وصولاً إلى تطفيشها، أتت النتيجة بالتوجه التفريطي الذي طبخ على نار البرود الرسمي بكل هدوء، مع غض الطرف عن انعكاساته الكاوية على المرضى المفقرين، بالتزامن مع تردي المستوى المعيشي للغالبية المفقرة!

فالخدمات الطبية التي كانت تقدَّم للمواطنين في المشافي العامة بشكل مجاني أو شبه مجاني لن تعود كذلك وفقاً للتوجه أعلاه، أي إن العديد من الأسر المعدمة ستفقد حقها بالحصول على طبابة شبه مجانية وضمن الحدود الدنيا في القريب العاجل على ما يبدو، بانتظار التشريعات التي سيتم تعديلها بما يتناسب مع وضع هذا التوجه بالتنفيذ، وطبعاً بما يحقق مصلحة مستثمري القطاع الخاص!

أخطار تتعدى التضحية بصحة المفقرين!

مروحة التوجه التفريطي الرسمي المزمع واسعة جداً، فهي لا شك ستطال المشافي التابعة لوزارة الصحة، وكذلك المشافي التابعة لوزارة التعليم العالي، وربما المستوصفات والمراكز الصحية الأخرى التابعة للوزارتين أيضاً على طول البلاد وعرضها، وبشكل انتقائي طبعاً بما يتناسب مع حجم العائد الاستثماري من كل منها لمصلحة البعض المحظي من المستثمرين!

فإعادة هيكلة الخدمات الصحية «المجانية افتراضاً» في القطاع الصحي العام، تحت عنوان التشاركية مع القطاع الخاص الاستثماري، أو إيصال الدعم لمستحقيه، من خلال الفرز الجديد بين مقتدر وغير مقتدر هذه المرة، وشرعنة ذلك بذريعة التكاليف المرتفعة وبعدم وجود طب مجاني، وغيرها من الذرائع، وصولاً إلى تعديل بعض التشريعات بما يضمن تنفيذ ذلك، ستؤدي حكماً إلى تقليص تلك الخدمات كماً ونوعاً، وإلى رفع أسعارها بحيث تصبح حكراً على من يملك المال، المقتدر عملياً، مقابل عجز من لا يملك المال عن تلقي الخدمات الصحية، غير المقتدر فعلاً، أي الدفع بالمفقرين إلى جحيم الأمراض، وصولاً إلى الفتك بصحتهم والتضحية بها وبهم!

فالحكومة ماضية بتصدير موبقات سياساتها لتجيرها على حساب المفقرين كما درجت العادة، ومن خلال التخلي عن جزء إضافي من مهام الدولة الأساسية على المستوى الاجتماعي!

وفي ظل الوضع الراهن فإن هذا النهج لن يشكل خطراً على المستوى الصحي للغالبية المفقرة وعلى حياتهم فقط، بل ربما على مستوى تهديد عوامل الأمن الاقتصادي والاجتماعي أيضاً!

فإنهاء الدعم عن القطاع الصحي العام، وصولاً إلى زيادة أجور خدماته وتكريس الفرز الطبقي فيها، لا ينعكس سلباً على صحة المواطنين المفقرين فقط، بل على القطاعات والفعاليات الاقتصادية والخدمية كافة في البلاد، وكذلك على الكثير من الظواهر والآفات الاجتماعية السلبية التي ستتفاقم وتتعمق أكثر فأكثر!

فهل من عسف وظلم وتفريط أكبر من ذلك؟!

خبر عام وتعليق هام... الخدمات الحكومية كافة ستصبح إلكترونية قريباً!

يقول الخبر: مدير الدفع الإلكتروني في مصرف سورية المركزي: الخدمات الحكومية كافة ستصبح إلكترونية قريباً.

تعليق: حكومة الديجيتال... والله حلو التطور باستخدام التقانات الحديثة... بس معقول خدمات إلكترونية بلا كهربا وبدون نت... لك ارحمونا من كتر الحكي عن الدفع الإلكتروني والإلزام فيه... وبنية تحتية متل العالم والخلق مو متوفرة... عنجد فلم كرتون للأطفال!!

يقول الخبر: مصدر مسؤول في مصرف التسليف الشعبي... إيقاف استقبال طلبات القروض الشخصية نظراً لشدة الإقبال ما أدى لتراكم الطلبات، علماً بأن المصرف وفروعه مستمرون بمنح القروض الشخصية المسجل عليها قديماً والمستحقة لأصحابها.

تعليق: بغض النظر عن مبررات وقف استقبال طلبات القروض الشخصية... بس خلينا نوقف عند عبارة «شدة الاقبال...» واللي هي تعبير عن شدة الفقر لا أكتر ولا أقل... لأن القرض أصلاً صغير ومو حرزان.. وفوائده كبيرة نسبياً... بس الرمد أحسن من العمى بالنسبة للمحتاجين اللي مسكرة البواب بوجههم!!

يقول الخبر: معاون وزير التربية: قطع الاتصالات والإنترنت إجراء احترازي يهدف للوقاية من أي خلل أو ضرر في سمعة الامتحانات العامة ونزاهتها، والضرر الذي سيلحق بالعملية الامتحانية في حال عدم تطبيق ذلك سيكون أكبر من الضرر العام الناجم عن تطبيقه.

تعليق: حلوة هي سمعة الامتحانات ونزاهتها... لك يمكن الأهم من سمعة الامتحانات هي سمعة العملية التعليمية نفسها خلال العام الدراسي... وخاصة وقت الحكي عن الضرر... لك في ضرر أكبر من إنو الطالب يروح على الامتحان والمنهاج مو خالص بالمدارس... أما عن النزاهة فهاد حديث ألو أول مالو آخر... وكلنا منعرف أنو قطع النت ما بيمنع الالتفاف ع النزاهة وشراء الذمم!!

يقول الخبر: رئيس جمعية المخابز في دمشق وريفها: يجري إعداد دراسة لإصدار تسعيرة جديدة للخبز السياحي والصمون والكعك، حيث من الممكن أن يصبح سعر ربطة الخبز السياحي 15 ألف ليرة أما كيلو الصمون 20 ألف ليرة بينما سعر كيلو الكعك بسمسم 30 ألف ليرة.

تعليق: لك الأسعار بالسوق هلأ هيك تقريباً... يعني التسعيرة اللي بدها تطلع مو أكتر من تبرير للسعر الحالي... بس الخوف أنو بعد التسعيرة ترد تزيد الأسعار... لأن هيك العادة!!

يقول الخبر: مدير الامتحانات في وزارة التربية: لا توجد نية لإلغاء شهادة التعليم الأساسي واعتبارها مرحلة انتقالية، إنما تدخل في ضبط الإجراءات القائمة وتخفيف للأعباء التي تتكبدها الدولة ويتكبدها الطلاب والمدارس في شهادة التعليم الأساسي، ويتم حالياً تشكيل لجان لدراسة هذا الموضوع العام القادم.

تعليق: منفهم من هالحكي أنو لا نفي ولا تأكيد... بس بالمقابل يعني أنو في بدعة جديدة عم تندرس بوزارة التربية للتجريب ع الطلاب ومستقبلهم... وليش لأ... الوزارة عودتنا ع تجاربها المريرة ع حساب الطلاب... الله يجيرنا من تجاربها القادمة!!

يقول الخبر: مصدر في وزارة الكهرباء... بعد أن تحسنت قيم توليد الكهرباء ووصلت خلال الفترة الماضية إلى حدود 2300 ميغاواط، عادت لتنخفض إلى حدود 1700 ميغاواط خلال الأيام الأخيرة بفعل انخفاض وصول توريدات حوامل الطاقة خاصةً مادة الفيول الذي تراجعت نسبة مساهمته في التوليد لحدود 30%، علماً بأن حاجة البلد حالياً بحدود 7000 ميغا واط.

تعليق: أبداً ما في ولا شي جديد بالحكي تبع الوزارة... دائماً نقص بالمشتقات والنتيجة تراجع بالتوليد... والأهم أنو ساعات الوصل صارت هي وقلتها بالنسبة للناس وبيوتها... طيب وبعدين معكم... لإيمت ح تبقى هالحجج مستمرة... لك نحنا ملينا... وأنتو لا بتكلو ولا بتملو؟!

اعتمادات صندوق دعم الإنتاج الزراعي شبه صفرية!

القطاع الزراعي ضحيةً قديمة لسياسات تخفيض الدعم الجائرة التي تستمر الحكومة بانتهاجها، رغم الكم الهائل من الموبقات التي أورثتها وما زالت تورثها هذه السياسات لمختلف القطاعات الحيوية الهامة الأخرى، كالقطاع الصناعي!

فبعد عقود من انتهاج الحكومة لسياساتها الكارثية لم يعد خافياً على أحد حجم ما يعانيه الإنتاج الزراعي من صعوبات ومعيقات ومشكلات كارثية، ومع ذلك، ورغم مناشدات الفلاحين، تصر الجهات المعنية على المضي قُدماً بسياسات تخفيض الإنفاق وتقليص الدعم، تاركة هذا القطاع الاستراتيجي في مهب الريح، ليعاني ما يعانيه من استغلال ونهب، الأمر الذي أدى عملياً إلى تراجعٍ الإنتاجِ الزراعي بشكل كبير!

فبعد أن وصلت سورية لما يشبه الاكتفاء الذاتي بالكثير من المنتجات الزراعية وصناعاتها المرتبطة بها، بتنا اليوم نستورد القمح والبقوليات والخضار، والكثير الكثير من المنتجات الزراعية «النباتية والحيوانية»، وصولاً لاستيراد الأغنام والعجول مؤخراً!

نقاشات حكومية لا تُغني ولا تُسمن!

ناقش مجلس إدارة صندوق دعم الإنتاج الزراعي الأسبوع الماضي- خلال الاجتماع الذي عقد في وزارة الزراعة برئاسة وزير الزراعة- الموازنة التقديرية وخطة عمل الصندوق لعام 2024، والميزانية الختامية لعام 2023، ومما جاء خلال المناقشة: «أكد الوزير على أهمية أن يكون للصندوق دور في رسم سياسة دعم القطاع الزراعي على المستوى الوطني، وفق رؤية علمية واضحة تحقق الهدف الأساسي لإحداثه، لافتاً إلى ضرورة تحديد آلية جديدة لتوجيه الدعم الزراعي ليكون له أثر مباشر على الفلاح، وانعكاس إيجابي على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي».

حديث الوزير أعلاه يدفعنا للتساؤل: ما هدف الحكومة الأساسي من إحداث صندوق دعم الإنتاج الزراعي؟ وهل أدى الصندوق مهامه؟ الجواب عن هذا السؤال يُعيدنا لعام 2009، عندما بدأ صندوق دعم الإنتاج الزراعي عمله بشكل فعلي، حيث تمثلت مهامه حينها بتقديم مبالغ الدعم للفلاحين بهدف سد العجز الحاصل في تكاليف الإنتاج الزراعي، وذلك بعد رفع أسعار مدخلات العملية الإنتاجية، في ظل السياسات الممنهجة التي بدأت الحكومة بتنفيذها في عام 2005، كقرار رفع أسعار المازوت، والبدء بتحرير أسعار الأسمدة، مما تسبب في رفع تكاليف الإنتاج الزراعي لحدود خيالية غير مقبولة!

والآن، وبعد 15 عاماً، ومع تراجع الإنتاج الزراعي وخسارتنا للعديد من المحاصيل الاستراتيجية كالشوندر السكري والقطن وغيره، ومع تراجع مساحة الأراضي المزروعة، وعزوف الكثير من الفلاحين عن الزراعة، فهل نستطيع القول: إن صندوق دعم الإنتاج الزراعي أدى الغاية والهدف من وجوده؟!

فمن المعروف أن تفعيل دعم قطاع الإنتاج الزراعي يرتبط بوجود عاملين اثنين، أولهما: تعزيز عمل صندوق الدعم عبر زيادة موازنته سنوياً، وهذا ما لم يحدث قط، وسنتطرق له تفصيلياً فيما بعد، أو التراجع عن السياسات المقوِّضة للإنتاج، كسياسات تحرير الأسعار، وتخفيض الإنفاق والدعم، وهذا ما لم يحدث قط أيضاً، بل ما زال مستمراً حتى تاريخه!

وفي متابعة لما ورد من نقاشات في الاجتماع أعلاه، فقد أشار الوزير إلى: «ضرورة إجراء لقاءات وحوارات مفتوحة على مستوى المحافظات والمناطق بحضور كافة الشرائح فيها، من فلاحين وخبراء وفنيين ونقابات ومنظمات وغيرها، لمناقشة آلية الدعم الحالية، وتطويرها، والأساليب المطلوب اتباعها لتوحيد جهة الدعم، وتوجيه مساره بطرق جديدة، ووضع خطة استراتيجية مستقبلية لعمل الصندوق».

وهنا نتساءل: ما جدوى هذه اللقاءات في ظل استمرار النهج المتبع نفسه؟

ولعل مثال ما حدث مع فلاحي سهل عكار في أيلول الماضي، عندما خسروا محصول البطاطا، أحد الأدلة على ذلك، ومثله الكثير من الأدلة الشبيهة!

فهل حديث الحكومة مع الفلاحين وسماع مطالبهم سيثمر كما أثمر حديثها مع مطالب الصناعيين؟!

75 مليار ليرة موازنة الصندوق!

استعرض مدير الصندوق رائد حمزة خطة عمل الصندوق المنفذة خلال 2023، والمبالغ المرصودة لصالح الصندوق خلال 2024 البالغة 75 مليار ليرة، بالإضافة إلى المبالغ المدورة من خطة العام الماضي، وأشكال الدعم المحددة وفق الخطة، مثل: دعم البذار المحسن الموزع من المؤسسة العامة لإكثار البذار، واستبدال أشجار الحمضيات الهرمة، ودعم المحاصيل البقولية "حمص وعدس وفول حب"، والمواد العلفية، مثل: الذرة الصفراء والشعير المسلّم للمؤسسة العامة للأعلاف.

هنا تحديداً تكمن الكارثة!

هل يستطيع مبلغ 75 مليار ليرة، المخصص لصالح صندوق دعم الإنتاج الزراعي، تغطية عناوين الدعم المستهدفة بحسب الادعاءات الرسمية الجوفاء؟

فالدعم الذي يجري الحديث عنه، كمبلغ مرصود، محدود وضئيل جداً يكاد لا يغطي حاجة الفلاحين لدعم البذار، خاصةً ومع تنوع المواسم والمحاصيل، فكيف ستستطيع الحكومة تنفيذ خطة الدعم المناطة بالصندوق؟

أرقام تبين حجم الكارثة!

رغم أهمية قطاع الإنتاج الزراعي بكل ما يؤمنه من إنتاج نباتي وحيواني على مستوى الأمن الغذائي وكفاية السوق المحلية أولاً، وصولاً لما يتم تصديره إلى الأسواق الخارجية، إضافة لما يؤمنه من فرص عمل تعيل مئات آلاف الأسر، وارتباطه بالكثير من الصناعات المحلية، الغذائية وغير الغذائية، إلا أن الواقع يشير إلى تراجع هذا الإنتاج عاماً بعد آخر، والأرقام تنذر بخسارتنا لمحصول تلو الآخر، والسبب الأساسي لذلك يعود لسياسات خفض الدعم الجائرة التي زادت تأثيراتها السلبية خلال السنوات القريبة الماضية بصورة قاسية وفجّة!

فيما يلي جدول يبين متغيرات الاعتمادات المرصودة لصندوق دعم الإنتاج الزراعي من واقع أرقام الموازنات السنوية الرسمية، بالمقارنة مع متغيرات سعر الصرف الرسمي، لتوضيح مؤشر التراجع الكبير خلال السنوات الماضية في هذه الاعتمادات:

العام	الاعتماد/مليار ليرة	سعر الصرف الرسمي	الاعتماد بسعر الصرف/ مليون دولار
2019	10	434	23,041
2020	50	434	115,207
2021	50	1250	40
2022	50	2500	20
2023	50	4500	11,11
2024	75	12562	5,208

الدعم الموجه عبر الصندوق انخفض بنسبة 99% خلال السنين الماضية منذ إحداث الصندوق وحتى الآن بل وكأن هذا الدعم أصبح شبه صفري!

الأرقام أعلاه، تُظهر وكأن هناك زيادة، أو ثباتاً نسبياً، بالاعتمادات المرصودة للصندوق محسوبة بالليرة، لكنها بالمقابل تُظهر الكثير من التفاوت بحال حسابها بما يعادلها بالدولار، ليتضح مقدار التراجع الكبير بهذه الاعتمادات عاماً بعد آخر!

وتجدر الإشارة إلى أنه في عام 2010، أي بعد عام من إحداث الصندوق والبدء بعمله، كان الاعتماد المرصود له في الموازنة العامة للدولة بمبلغ 34 مليار ليرة، أي ما يعادل 680 مليون دولار بحسب سعر الصرف الرسمي بحينه!

وبمقارنة المبلغ المرصود في عام 2010 بما يعادل 680 مليون دولار، وصولاً إلى مبلغ 5,970 مليون دولار في عام 2024، يتبين أن الدعم الموجه عبر هذا الصندوق قد انخفض بنسبة 99% خلال السنين الماضية، منذ إحداث الصندوق وحتى الآن، بل وكأن هذا الدعم أصبح شبه صفري!

فرغم حاجتنا الملحة اليوم لآليات دعم حقيقية وفعالة تساعد بالنهوض بالقطاع الزراعي الرافد الاستراتيجي للاقتصاد الوطني، نلاحظ تراجع الدعم وصولاً إلى مبالغ هزيلة، ومع ذلك تستمر الحكومة بالتباهي والتبجح بها!

فخلال السنوات الماضية واصلت الحكومة تخفيض مخصصات صندوق دعم الإنتاج الزراعي، وتزامن هذا التخفيض المباشر مع العديد من قرارات تحرير أسعار المحروقات والأسمدة، وهذا يشير بكل وضوح إلى أن السياسات الحكومية ماضية في إجهازها على القطاع الزراعي، عبر سياساتها وقراراتها وتوجهاتها التي عكست ثقل الجهود الرسمية الحثيثة للعمل على ضرب الإنتاج الزراعي المحلي، وفق منهجية لا تتمثل برفع الدعم المستمر عن القطاع الزراعي فقط، بل والعمل على خلق المزيد من الصعوبات أمام المزارع لتأمين مستلزمات إنتاجه، مع سياسات تسعير مجحفة لبعض المحاصيل الاستراتيجية، متجاهلة عن عمد أن هذا القطاع لا يزال الضمانة الحقيقية للأمن الغذائي، والرافد الأساسي للاقتصاد الوطني!

تداعيات أزمة المواصلات على مستقبل طلاب الشهادات!

بدأت امتحانات شهادات التعليم الأساسي والثانوية العامة بتاريخ 2024/5/26، وبدأت معها أوجه المعاناة المعتادة، سواء بالنسبة للطلاب أو بالنسبة لذويهم، وقد كانت مشكلة المواصلات إحدى المشكلات لهذا العام أيضاً، على الرغم من بعض المبادرات الجزئية والمحدودة لحلها، من قبل بعض الجهات الرسمية أو من خلال المجتمع الأهلي!
فالعد التنازلي لإنهاء العمليات الامتحانية بدأ، لكن شحنات القلق والتوتر والخوف كانت بدأت بالتزايد قبل ذلك بكثير، ولن تصل ذروتها إلا مع نهاية الامتحانات نفسها!

أزمة المواصلات سبب لتوتر مضاعف!

تشكل امتحانات شهادة التعليم الأساسي والثانوية العامة مرحلة مفصلية هامة في حياة الطلاب ومستقبلهم التعليمي، فعلى أساس نتيجتها يتحدد مستقبل هؤلاء، وعليه يزداد خوفهم من الامتحانات وترتفع معدلات التوتر والرهبة منها، وكذلك مستويات توتر ذويهم وخوفهم على أبنائهم كما على مستقبلهم!
لكن هذا العام التوتر مضاعف نتيجة أزمة المواصلات التي تعاني منها جميع المحافظات، وهنا يزداد توتر الطالب ومعاناته!
ففي كل صباح هناك شحنات مستجدة من التوتر والقلق المتزايد لدى الطلاب وذويهم ارتباطاً بالمقدرة على الوصول إلى المراكز الامتحانية بالموعد المحدد، وهذا مرتبط بتوفر المواصلات طبعاً!
فهل سيظفر الطالب بمقعد في وسيلة المواصلات العامة، وكم سينتظر ليحظى بهذا الامتياز؟
وهل تكفي نصف ساعة، أو ربما ثلاثة أرباع أو ساعة، للانطلاق قبل موعد الامتحان للوصول قبل بدئه؟! لا أحد يعلم!
وفي حال أنه لم يستطع الطالب تأمين نفسه بوسيلة مواصلات عامة، فهل يستطيع تحمل تكلفة سيارة أجرة ستقارب 50 ألف ليرة على أقل تقدير؟!
وهنا يعيش طالبنا حالة من المعاناة والقلق قبل امتحانه للظفر بمقعد في وسيلة النقل ليستطيع الوصول إلى المركز الامتحاني المحدد له، أما في حال تأخره فقد يحرم من التقدم لهذه المادة، مما يعني رسوبه بها، وتغير مستقبله كلياً!

الوزارة معنية بكل شيء إلا بالمواصلات!

وبصرف النظر عن أزمة المواصلات المستمرة، والتي عجزت الحكومة عن إيجاد حلول جذرية لها، فماذا فعلت وزارة التربية لتخفيف عناء الطالب وضمان وصوله المريح إلى المركز الامتحاني؟ والجواب لا شيء...!
فتصريحات وزارة التربية بما يخص الترتيبات والإجراءات المتبعة والمعممة من خلالها على المراكز الامتحانية من أجل ضمان حسن سير العملية الامتحانية كانت قد شملت مثلاً تجهيز المراكز الامتحانية، والتنسيق مع وزارة الصحة لرفد المراكز الامتحانية بكوادر صحية وبسيارات إسعاف تحسباً لأي طارئ، وكذلك التنسيق مع وزارة الاتصالات من أجل قطع الاتصالات الخليوية وشبكة الإنترنت خلال فترة الامتحانات، بالإضافة إلى العديد من الابتكارات الجديدة، مثل نظام الباركود الامتحاني لكل طالب، مع الكثير من التأكيدات على العقوبات الامتحانية وكيفية التعامل مع كل مخالفة، لكن ما غفلت عنه الوزارة هو التنسيق مع الجهات المعنية من أجل تأمين وسائل المواصلات للطلاب لضمان وصولهم إلى مراكزهم الامتحانية في الموعد المحدد!
فما فائدة الكاميرات والباركود وكل ما سبق، وطالبنا يعاني في سبيل تحصيل وسيلة نقل؟!
فهل ستراقب الكاميرا نفسها في حال عدم وصول الطلاب نتيجة أزمة المواصلات التي لا ذنب لهم بها حتى يدفعوا مستقبلهم ثمناً لها؟!
وهل من الصعب على وزارة التربية الطلب من المحافظات تشغيل المزيد من وسائل المواصلات خلال ساعات الصباح قبل الموعد الامتحاني، أو الطلب من وزارة النفط زيادة مخصصات وسائل المواصلات، أو وقف تخفيضها بالحد الأدنى خلال فترة الامتحانات؟!

مناشدات رسمية متأخرة!

خلال جلسة مجلس الشعب بتاريخ 2024/5/21 ناقش الأعضاء مضمون القرار الوزاري الصادر بخصوص تقديم طلاب الشهادات العامة امتحاناتهم في مراكز المدن بالمحافظة، معتبرين أن القرار ظالم بحق الطلاب وذويهم، لأنهم مضطرون لقطع مسافات طويلة من أجل الالتحاق بمراكز امتحاناتهم، وهذا يكبّد الأهالي تكاليف إضافية، إذ إن طلاب الضمير وجيرود مثلاً سيقدمون امتحاناتهم في القطيفة، قاطعين مسافة طويلة، وغيرهم سيقدم امتحاناته في الزبداني... وأضافوا أن توزيع المراقبين أيضاً غير عادل، ويكبدهم الكثير من المشقات والمتاعب!
وكرر مجلس الشعب يوم الخميس 2024/5/23 مطالب عدد من أعضائه بالعمل على زيادة أعداد المراكز الامتحانية المعتمدة لتقديم امتحانات شهادتي التعليم الأساسي والثانوي في أرياف المحافظات البعيدة عن مراكز المدن، وذلك لتخفيف عبء التنقل عن الطلاب وتيسير وصولهم من وإلى مراكزهم الامتحانية، إضافة إلى زيادة تعويض طبيعة العمل للعاملين في القطاع التربوي!

كل صباح هناك شحنات مستجدة من التوتر والقلق المتزايد لدى الطلاب وذويهم ارتباطاً بالمقدرة على الوصول إلى المراكز الامتحانية بالموعد المحدد وهذا مرتبط بتوفر المواصلات طبعاً!

لا شك أن المناشدات والمطالبات أعلاه لن تجد طريقها للعلاج من قبل وزارة التربية، فقد أتت متأخرة هذا العام!
لكن ذلك لا يعفي الوزارة من مسؤوليتها حيال هذه المطالبات، فهي ليست جديدة، ففي كل عام هناك مطالبات شبيهة، لكن وزارة التربية لا تأخذها على محمل الجد، بل ولم تبذل أي جهد يذكر لمعالجتها، لا بما يخص بعد المراكز الامتحانية عن سكن الطلاب والمدرسين المكلفين بالمراقبة، ولا بما يخص التعويضات!

مبادرات رسمية وأهلية لحل المشكلة جزئياً!

صرح مدير الشركة العامة للنقل الداخلي في دمشق وريفها محمد أبو أرشيد لصحيفة الوطن مطلع الأسبوع الماضي أن الباصات جميعها والمقدر عددها بـ100 جاهزة للعمل على نقل الطلاب والتلاميذ إلى مراكزهم الامتحانية، خاصة بين ريف دمشق والعاصمة، وانطلاق عمل الباصات وأول رحلة بدءاً من الخامسة صباحاً، مع تخصيص 10 باصات لنقل عدد من المراقبين والمصححين من ريف دمشق إلى المركز في العاصمة، وذلك بناء على طلب محافظة ريف دمشق.
التصريح أعلاه تعبير عن تجاوب من قبل شركة النقل الداخلي مع مطلب محافظة ريف دمشق لتخديم الطلاب والمراقبين خلال فترة الامتحانات، وذلك لا شك يحسب لمبادرة محافظة الريف وتجاوب شركة النقل الداخلي معها!
وفي طرطوس أبصرت بعض المبادرات الأهلية النور، وظهرت كالمنقذ للعديد من الطلاب من خلال تأمين وسائل نقل مجانية ذهاباً وإياباً إلى المراكز الامتحانية، وقد لاقت استحساناً من الطلاب وذويهم.
ولكن ماذا عن باقي المدن والمحافظات، بما فيها من أرياف كثيرة ومترامية؟
وهل تكفي بعض المبادرات الأهلية والجزئية لحل أزمة مستمرة وعميقة كأزمة المواصلات المعممة؟!
وأين الحكومة ودورها ومسؤولياتها وواجباتها؟!

الحكومة غير مبالية!

جزء هام من أزمة المواصلات سببه قلة المشتقات النفطية وتخفيض كمية المخصصات لكل محافظة، وهي من مسؤوليات وواجبات الحكومة مجتمعة وزارة النفط منفردة!
مقابل ذلك فإن عدد الطلاب والطالبات الذين سيتقدمون لامتحانات شهادة التعليم الثانوي لهذا العام هو 558،865 طالباً وطالبة بحسب تصريحات وزارة التربية، وأكثر من ذلك هي أعداد الطلاب والطالبات الذين سيتقدمون لامتحانات شهادة التعليم الأساسي، وهؤلاء بغالبيتهم سيعانون من مشكلة المواصلات في مدنهم وبلداتهم ومحافظاتهم، وبعضهم لا شك سيدفع ضريبة عدم وصوله إلى المركز الامتحاني بالموعد المحدد بسبب أزمة المواصلات على حساب تعبه وجهده ومستقبله!
وربما بالحد الأدنى كان يفترض بتوجيه من الحكومة، بناء على طلب من وزارة التربية أو من قبل وزارة الإدارة المحلية، الإعلان عن إعادة المخصصات وزيادتها خلال فترة الامتحانات لضمان توفر المواصلات، مع فرض عقوبات على وسائل المواصلات التي تمتنع عن العمل خلال ساعات الصباح بالحد الأدنى، مع مراقبة خطوط سير هذه الوسائل، فالإمكانية باتت متاحة لذلك، لكن حتى ذلك الحد الأدنى لم يتم على الرغم من إمكانية تحقيقه ولو بشكل نسبي في الكثير من المحافظات!

التبادل اللا متكافئ: كيف غذت

في عام 2021، نشر الباحثان مايكل روبرتس «خبير اقتصادي في لندن، وأحد رموز الحركة النقابية البريطانية»، وجوليليمو كارشيدي «أستاذ اقتصاد في جامعة أمستردام» ورقة بحثية في مجلة «المادية التاريخية» التي تصدر أربع مرات في العام، بعنوان «اقتصاديات الإمبريالية الحديثة». وركزت الورقة حصرياً على «الجوانب الاقتصادية للإمبريالية» استناداً إلى فلاديمير لينين، وقد عرفت هذه الجوانب بأنها «استحواذ الدول الرأسمالية المتقدمة ذات التكنولوجيا العالية المستمر وطويل الأمد على القيمة الزائدة من الدول المسيطر عليها ذات التكنولوجيا المنخفضة». ودرست الورقة أربعة مسارات تتدفق من خلالها القيمة الزائدة من الدول المنهوبة إلى الدول الإمبريالية، وهي: هيمنة العملة «أي الفرق بين قيمة العملة مقابل تكلفة إنتاجها»، وتدفقات الدخل من الاستثمارات الرأسمالية، والتبادل اللامتكافئ من خلال التجارة، والتغيرات في أسعار الصرف.

■ قاسيون

لم ينكر الباحثان الجوانب الأخرى للسيطرة الإمبريالية على غالبية العالم، مثل: القوة العسكرية والسيطرة السياسية على المؤسسات الدولية «الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، إلخ» وقوة «الدبلوماسية الدولية»، لكنهما ركزا على الجوانب الاقتصادية، التي شددا على أنها العامل الحاسم في دفع هذه الجوانب المهمة الأخرى كالهيمنة العسكرية والسياسية وجوانب الثقافة والأيديولوجيا.

التبادل اللامتكافئ بين الكتلة الإمبريالية والدول النامية

في هذه الورقة، أولى الباحثان اهتماماً خاصاً بدراسة التبادل اللامتكافئ، أي نقل القيمة الزائدة من الدول المنهوبة نحو الدول الإمبريالية من خلال التجارة الدولية.

واعتبرت الورقة البحثية أن دول الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وكندا وفرنسا وإيطاليا واليابان وأستراليا يمكن أن يطلق عليها اسم «الكتلة الإمبريالية»، وضمن هذا التقسيم تبرز دولتان تتمتعان بسمة «الدولة الإمبريالية ذات التكنولوجيا المتقدمة» وتفرض – نتيجة لذلك– هيمنة حتى على غيرها من دول «الكتلة الإمبريالية» وهي: الولايات المتحدة وألمانيا.

ودرست الورقة متغيرين في عملية تحليل التبادل اللا متكافئ: التركيب العضوي لرأس المال ومعدل الاستغلال، وقامت بقياس أي من هذين المتغيرين كان أكثر أهمية في المساهمة بعملية التبادل اللا متكافئ.

اتضح من ذلك أنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حصلت الكتلة الإمبريالية سنوياً على حوالي 1% من ناتجها المحلي الإجمالي من خلال نقل القيمة الزائدة من بقية الاقتصادات «النامية» الرئيسية في مجموعة العشرين، في حين فقدت الأخيرة حوالي 1% من ناتجها المحلي الإجمالي من خلال القيمة الزائدة المنقولة إلى الكتلة الإمبريالية. وكانت هذه النسب في ارتفاع دائم.

وأهم المسارات الأخرى التي تم من خلالها نقل الثروة نحو الكتلة الإمبريالية جاء من تدفق الأرباح والفوائد والإيجارات التي استحوذت عليها الكتلة الإمبريالية من استثماراتها في الأصول «سواء الملموسة أو المالية» لدى الدول المنهوبة.

الكتلة الإمبريالية تستفيد بنحو 2% إلى 3% من ناتجها المحلي الإجمالي سنوياً فقط من استغلال دول مجموعة البريكس

عودة جديدة: «السبعة الكبار» مقابل «البريكس»

في 25 نيسان الماضي، عاد مايكل روبرتس – أحد الباحثين الاثنين في الورقة المذكورة آنفاً – ليقدم ما سماها «أفكاراً إضافية حول اقتصاديات الإمبريالية» ونشرها على موقعه الإلكتروني الخاص. وجاء فيها:

في هذه المقالة، قررت تحديث هذا الجانب من الهيمنة الاقتصادية من خلال مقارنة التدفقات الإجمالية للدخل الأساسي لمجموعة «السبعة الكبار G7» – أي الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وكندا وفرنسا وإيطاليا واليابان – مع نظيرتها في اقتصادات مجموعة البريكس الأساسية – الصين وروسيا والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا. ونظرت فقط إلى سنوات القرن الواحد والعشرين، ليتبين لي أن التدفقات الإجمالية للدخل إلى مجموعة السبعة الكبار هي الآن أكبر بسبع مرات من تلك التي تلقتها اقتصادات البريكس.

ووجدت أيضاً أنه بعد حساب الخصومات «أي بعد حذف الدخل المتدفق إلى الخارج»، كانت النتيجة الصافية أكثر وضوحاً: كان التدفق الصافي السنوي للدخل إلى اقتصادات مجموعة السبعة الكبار يعادل نحو 0,5% من ناتجها المحلي الإجمالي. وقد حصلت أكبر خمس اقتصادات إمبريالية في مجموعة السبعة الكبار على نسبة صادمة بلغت 1,7% من ناتجها المحلي الإجمالي السنوي فقط من خلال هذه التدفقات الصافية. لكن في المقابل، فقدت اقتصادات مجموعة البريكس 1,2% من ناتجها المحلي الإجمالي سنوياً من خلال التدفقات الصافية المنقولة من دولها.

وإذا نظرنا إلى التدفقات الصافية للدخل لكل من مجموعة السبعة الكبار ومجموعة البريكس، فإن أكبر المستفيدين خلال العقود القليلة الماضية كان اليابان «بسبب حيازاتها الضخمة من الأصول الأجنبية» والمملكة المتحدة «كونها المركز المالي للدوائر المالية الإمبريالية». أما أكثر الدول تعرضاً لهذا النهب كانت جنوب أفريقيا وروسيا.

والآن، إذا أضفنا 1% فقط كمكاسب إضافية حققها الناتج المحلي الإجمالي عبر استغلال الدخل المتدفق من الدول المنهوبة، فإن مجموعة السبعة الكبار التي بإمكاننا تسميتها «الكتلة الإمبريالية» تستفيد بنحو 2% إلى 3% من ناتجها المحلي الإجمالي سنوياً فقط من استغلال دول مجموعة البريكس «وهي تشكل الاقتصادات الرئيسية فيما يسمى بدول الجنوب العالمي»، وهذه النسبة تعادل تقريباً معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي لدول الكتلة الإمبريالية في القرن الواحد والعشرين.

النادي الإمبريالي مغلق تقريباً منذ أيام لينين!

ثمة عامل آخر ينبغي أخذه في الاعتبار أيضاً، وهو ما يسمى بـ«العائد الزائد» وهو العائد الذي تحصل عليه الكتلة الإمبريالية من الأصول المحتفظ بها في الخارج، بما في ذلك الثروات المخفية في الملاذات الضريبية والدخل الرأسمالي المتراكم منها. وهنا نجد أن الأصول

دماؤنا شرايين الكتلة الإمبريالية؟

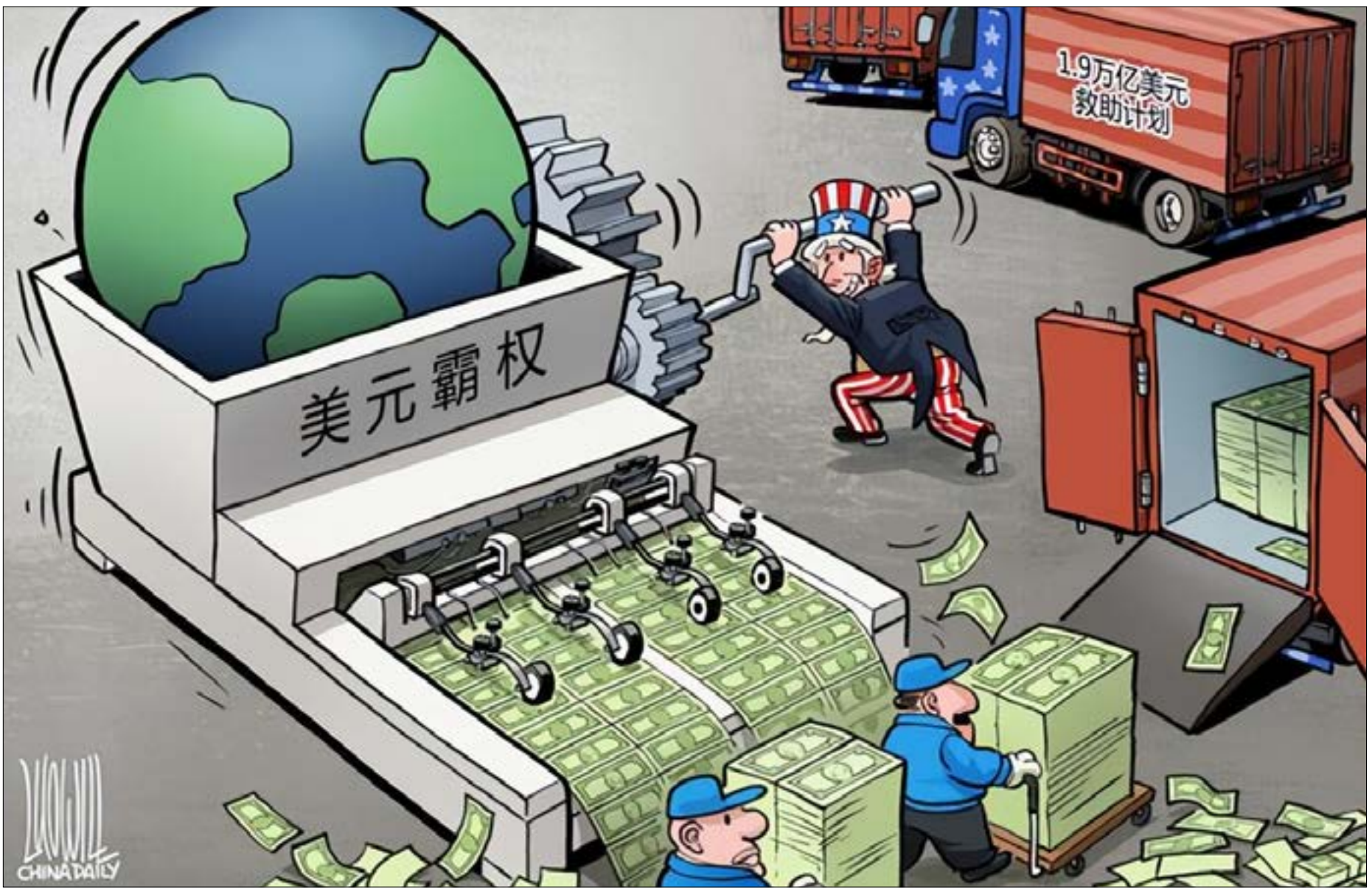

الأجنبية الإجمالية أصبحت أكبر من أي وقت مضى، وخاصة في الدول الغنية، ووصل حجم الثروات الأجنبية المحتفظ بها في الخارج إلى حوالي ضعف حجم الناتج المحلي الإجمالي العالمي السنوي، وحوالي خمس الثروة العالمية. وبطبيعة الحال، تتحكم الكتلة الإمبريالية «مجموعة الدول التي أشرنا إليها سابقاً» في معظم هذه الثروة الخارجية، حيث تستحوذ أعلى 20% من الدول الأغنى على أكثر من 90% من الثروة الأجنبية الإجمالية.

ويمكن تعريف «العائد الزائد» بأنه «الفارق بين عوائد الأصول الأجنبية والعوائد على الالتزامات الأجنبية». وهذا العائد زاد بشكل كبير بالنسبة لأعلى 20% من الدول الأغنى منذ عام 2000. والتحويلات الصافية للثروة من الدول الأفقر إلى الدول الأغنى تعادل الآن 1% من الناتج المحلي الإجمالي لأعلى 20% من الدول «و2% من الناتج المحلي الإجمالي لأعلى 10% من الدول»، بينما تنخفض بنحو 2% إلى 3% من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لأدنى 80% من الدول.

الأمر الذي كان لافتاً لنا في ورقتنا البحثية هو أن الكتلة الإمبريالية من الدول كما عرّفناها في عام 2021 كانت تقريباً هي ذاتها تلك الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة التي حددها لينين كمجموعة إمبريالية في عام 1915. حيث لم تكن هناك أي إضافات حقيقية تقريباً للنادي الإمبريالي الذي كان مغلقاً بإحكام أمام الأعضاء الجدد.

وكانت الاقتصادات الناشئة في القرن الماضي محكومة بالهيمنة من جانب الكتلة الإمبريالية. وتؤكد البيانات ذلك: على مدار الأعوام الـ50 الماضية، لم تتغير الكتلة الإمبريالية إلا من ناحية واحدة، هي أنها زادت معدلات نقل الثروة من بقية الدول المنهوبة، ويشمل ذلك بشكل أساسي دولاً مثل: الصين وروسيا والهند والبرازيل. وبهذا المعنى، فإنه لا يمكننا أن نقول: إن دول مجموعة بريكس ليست دولاً إمبريالية فحسب، بل إنه ليس بالإمكان اعتبارها دولاً شبه إمبريالية أيضاً.

محاولات للالتفاف على محددات لينين للإمبريالية

هنالك محاولات محمومة تجري اليوم للتلاعب على المحددات التي وضعها لينين للإمبريالية، وهي محاولات ليست في سياق التطوير الإيجابي للنظرية الماركسية اللينينية، بل لها هدف آخر سنوضحه لاحقاً.

إحدى هذه المحاولات هي استثارة قضية «الاستغلال الفائق للعمل»، ويمكن تعريف هذا الاستغلال بأنه الحالة التي تكون فيها الأجور منخفضة جداً بحيث تكون أقل من قيمة قوة العمل، أي أقل من القيمة اللازمة للحفاظ على قوة العمل وتجديدها بشكل كاف للاستمرار بالعمل.

اليوم، يحاول البعض أن يقول: أن هذه هي «السمة الرئيسية» للاستغلال الإمبريالي للجنوب العالمي، حيث الأجور منخفضة جداً لدرجة أنها أقل من قيمة قوة العمل. وبناءً على هذا، يسمح الاستغلال الفائق للعمل الذي تقوم به الشركات الإمبريالية متعددة الجنسيات لها بتحقيق أرباحها الفائقة.

فهل كان «الاستغلال الفائق للعمل» – الذي لا نشك في وجوده فعلاً – هو بالضرورة المحرك الرئيسي لنقل القيمة الزائدة من الدول الفقيرة إلى الغنية؟ في رأينا، كانت آلية الاستغلال الإمبريالي ونقل القيمة الزائدة كما درسها لينين تقوم بهذه المهمة دون الحاجة إلى الاستغلال الفائق للعمل كسبب رئيسي.

هل يمكننا قياس ما إذا كان نقل القيمة يعود إلى «الاستغلال الفائق للعمل» أم لا؟ إحدى الطرق الممكنة هي أن يتم النظر إلى مستويات الحد الأدنى للأجور على المستوى الوطني، وهي مستويات تختلف بشكل حاد بين الدول الغنية والفقيرة. النقطة هنا، هي أنه إذا نظرنا إلى ذلك فسنخرج باستنتاج أن هناك أيضاً عمالاً في الاقتصادات الإمبريالية يتم «استغلالهم بشكل فائق» وفقاً لهذا المعيار. وفي المقابل، هناك العديد من العمال في الدول الفقيرة الذين يكسبون فوق مستويات الحد الأدنى للأجور: بحسب البيانات، فإن أكثر من 70% من عمال دول مجموعة بريكس يكسبون أعلى من قيمة قوة عملهم على أساس الحد الأدنى الوطني للأجور، ونسبة هؤلاء في مجموعة السبعة الكبار تصل إلى 90%. وهذه النسبة المتقاربة تتعامى عن الفروقات المطلقة بين أجور عمال المجموعتين، حيث يكسب عمال بريكس أجراً أقل بكثير من نظرائهم في مجموعة السبعة الكبار. والأهم من ذلك، أن هذا التقارب في النسب يسهل وضع إشارة مساواة بين المجموعتين، ويُخلص مجموعة السبعة الكبار من تهمة الإمبريالية. وهنا يتضح هدف من يصرون على تجاهل محددات لينين للإمبريالية، وإقحام مؤشر «الاستغلال الفائق للعمل» كبوصلة زائفة لتحديد ماهية الدولة الإمبريالية.

هنالك محاولات محمومة تجري للتلاعب على المحددات التي وضعها لينين للإمبريالية وهي محاولات ليست في سياق التطوير الإيجابي للنظرية

«الساحل» يريد سيادته الاقتصادية وكلّ ما يُحققها

ترددت أصداء نداء La France degage!«اخرجي يا فرنسا!»، ضد الإرث المستمر للاستعمار الفرنسي في المنطقة، منذ فترة طويلة في جميع أنحاء غرب أفريقيا. لكن في السنوات الأخيرة، وصلت هذه الدعوة إلى درجة جديدة من الشدة، بدءاً من الحركات الشعبية في السنغال عام 2018 والوعد الذي أطلقه الرئيس المنتخب حديثاً باسيرو ديوماي فاي أثناء حملته الانتخابية، بتحرير بلاده من النظام النقدي الاستعماري الجديد للفرنك الأفريقي، وصولاً إلى الانقلابات العسكرية المدعومة شعبياً في عام 2018 في مالي وبوركينا فاسو والنيجر وطرد القوات العسكرية الفرنسية من هذه البلدان بين عامي 2021 و2023.

■ منظمة شعوب غرب إفريقيا
ترجمة: قاسيون

وقد اتخذت الحكومات التي تقودها المؤسسة العسكرية في دول الساحل الوسطى «مالي وبوركينا فاسو والنيجر» خطوات لانتزاع سيادتها الكاملة من الاحتكارات الغربية ـ مثل: مراجعة قوانين وعقود التعدين وطرد الجيوش الأجنبية ـ وإنشاء منصات تعاون إقليمية جديدة. في نهاية 2023، وقعت حكومات بوركينا فاسو ومالي والنيجر على ميثاق «ليبتاكو–غورما»، وهو اتفاق للدفاع المشترك أنشأ تحالف دول الساحل. هذه الشراكة الثلاثية هي رد على التهديدات بالتدخل العسكري والعقوبات الاقتصادية التي فرضتها «المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ECOWAS» على النيجر في أعقاب الانقلاب الشعبي الذي وقع في يوليو/تموز 2023 في البلاد. بعد بضعة أشهر من التوصل إلى اتفاق التعاون الدفاعي، انسحبت الدول الثلاث من الكتلة الإقليمية للإيكواس. لكن ماذا وراء موجة المد التي تجتاح منطقة الساحل، وماذا تعني للمنطقة؟

إرث الاستعمار الفرنسي

بقيت المشاعر المناهضة للإمبريالية تختمر في منطقة الساحل منذ سنوات. لننظر إلى حالة النيجر، التي ترمز إلى موجة المقاومة في المنطقة، خلال انقلاب يوليو/ تموز 2023، خرج الناس إلى الشوارع ضد مخلفات الاستعمار الفرنسي الذي سهّل تفشي الفساد الهيكلي وحرمان قطاعات كبيرة من الشعب من حقوقها.

وقد حدث قدر كبير من هذا الفساد في قطاع التعدين في النيجر، الذي يمثّل واحداً من أكبر رواسب اليورانيوم عالي الجودة في العالم. على سبيل المثال: في عام 2014، قبل الانقلاب، قام الرئيس النيجيري آنذاك محمد إيسوفو بتخفيض الضرائب على أنشطة التعدين التي أفادت الاحتكارات الفرنسية بشكل مباشر، وحصل على مدفوعات غير مباشرة في المقابل. وفي الوقت نفسه، عمل الجيش الفرنسي في النيجر كدركي لشركات التعدين، وضدّ أولئك الذين يسعون للهجرة إلى أوروبا.

تعد شركة المناجم «سومير Somaïr»، والتي يُفترض أنّها «مشروع مشترك» بين النيجر وفرنسا في صناعة اليورانيوم، مثالاً آخر على النفوذ الفرنسي المستمر في المنطقة وفي القارة. في حين تمتلك هيئة الطاقة الذرية الفرنسية وشركتان فرنسيتان 85% من الشركة، فإن حكومة النيجر تمتلك 15% فقط. ورغم أنّ ما يقرب من نصف سكان النيجر يعيشون تحت خط الفقر، ويعيش 90% منهم بدون كهرباء، فمنذ عام 2013، يقوم اليورانيوم النيجري بتشغيل واحد من كل ثلاثة مصابيح كهربائية في فرنسا. بعد كلّ هذا، لا ينبغي أن يكون من المستغرب قيام مواطنين نيجريين بعد وقت قصير من الانقلاب بالاستيلاء على السفارة الفرنسية والقاعدة العسكرية في العاصمة نيامي، والتي سحبت فرنسا قواتها منها بعد فترة وجيزة.

السيادة والأمن والإرهاب

لا يمكن للاقتصاد أن ينمو في ظلّ انعدام السيادة والتبعية، وفي ظلّ أوضاع يغيب فيها الأمن ويسود الإرهاب. في 16 مارس/ آذار 2024، ألغت الحكومة النيجرية اتفاقية عسكرية عمرها عشر سنوات مع الولايات المتحدة، بعد يومين فقط من اجتماع وفد أمريكي مع السلطات المحلية لإثارة المخاوف بشأن شراكات البلاد مع روسيا وإيران. وفي بيان عام، أدانت حكومة النيجر «بقوة الموقف المتعالي، المصحوب بالتهديد بالانتقام، من جانب رئيس الوفد الأمريكي تجاه حكومة وشعب النيجر». وأضاف البيان: إن «النيجر تأسف لنيّة الوفد الأمريكي حرمان شعب النيجر ذو السيادة من حق اختيار شركائه، وأنواع الشراكات القادرة على مساعدته حقاً في مكافحة الإرهاب». كما أشارت الحكومة إلى الأسباب التالية لإلغاء الاتفاقية مع الولايات المتحدة: التكلفة التي ألحقتها بدافعي الضرائب النيجريين، وانعدام التواصل حول العمليات المحلية وأنشطة القواعد العسكرية الأمريكية، وتحركات الطائرات غير المصرح بها، وعدم فعالية ما يسمى بـ أعمال مكافحة الإرهاب.

أنشأت الولايات المتحدة أكبر وجود عسكري أجنبي منفرد في القارة الأفريقية، بدءاً من مبادرة عموم الساحل عام 2002، والتي أعقبها إنشاء القيادة الأمريكية في أفريقيا «أفريكوم» في عام 2007، التي أنشأت شبكة كبيرة من القواعد العسكرية الأمريكية في أنحاء القارة، والتي توجد تسع منها في النيجر وحدها، بالإضافة إلى اثنتين في مالي وواحدة في بوركينا فاسو.

في أعقاب حرب الناتو على ليبيا بقيادة فرنسا والولايات المتحدة، انخرطت منطقة الساحل في صراعات، وكان العديد منها مدفوعاً بأشكال ناشئة من الأنشطة الجهادية المسلحة، والقرصنة، والتهريب. وقد استخدمت فرنسا والولايات المتحدة هذه الصراعات كذريعة لزيادة تدخلاتهما العسكرية في جميع أنحاء المنطقة. في عام 2014، أنشأت فرنسا مجموعة الساحل الخمس «ترتيب عسكري شمل بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر». في 2019، بدأت الولايات المتحدة في تنفيذ ضربات بطائرات بدون طيار ومراقبة جوية عبر منطقة الساحل والصحراء الكبرى من قاعدتها الجوية 201.

ووجد «مؤشر الإرهاب العالمي» أن منطقة الساحل كانت الأكثر تأثراً بالإرهاب في عام 2023، حيث تمثل ما يقرب من نصف جميع الوفيات المرتبطة بالإرهاب و26% من الحوادث الإرهابية في جميع أنحاء العالم. وقد تم تصنيف كل من بوركينا فاسو ومالي والنيجر بين الدول العشر الأكثر تأثراً بالإرهاب، وهي الحقيقة التي غالباً ما تثيرها الحكومات الجديدة التي يقودها الجيش. إنّ هذا الواقع سبق قيام انقلابات 2021–2023، ويظهر تأثير التدخل العسكري الأمريكي والفرنسي. بين عامي 2011 و2021 ، ارتفعت بوركينا فاسو ومالي والنيجر من المراكز 114، و40، و50 على التوالي. على مؤشر الدول الأكثر تأثراً بالإرهاب إلى المراتب 4، و7، و8. ومن الواضح، أن الحرب التي شنتها الولايات المتحدة وفرنسا ضد الإرهاب، لم تفعل إلا أقل القليل لتحسين الأمن في المنطقة، بل كانت في واقع الأمر ذات تأثير معاكس.

يمثل تحالف دول الساحل محاولة لدعم مطالب السيادة والحق في تقرير المصير وهي الأجندة التي نزلت شعوب النيجر وبوركينا فاسو ومالي إلى الشوارع لدعمها

البحث عن شركاء ومسارات جديدة

لقد أصيبت شعوب الساحل بخيبة أمل ليس فقط إزاء الاستراتيجيات العسكرية التي ينتهجها الغرب، كما يتضح من اتفاقيات التعاون الأمني المتزايدة مع بلدان أخرى، بل وأيضاً إزاء السياسات الاقتصادية الغربية التي لم تسفر إلّا عن قدر ضئيل من التنمية الاجتماعية. وعلى الرغم من موارد الطاقة الوفيرة في المنطقة، فإن منطقة الساحل لديها بعض من أدنى مستويات توليد الطاقة والوصول إليها في العالم، حيث لا يستطيع 51% على الأقل من السكان الوصول إلى الكهرباء.

على الرغم من أن تحالف دول الساحل بدأ كميثاق دفاعي، إلّا أن الحكم السياسي والتنمية الاقتصادية هما محور التركيز الأساسي. يشمل ذلك، على سبيل المثال: متابعة مشاريع الطاقة المشتركة، واستكشاف إمكانية إنشاء مبادرات إقليمية للطاقة النووية المدنية. وقد وقعت بوركينا فاسو بالفعل اتفاقيات مع شركة روساتوم، وهي شركة روسية مملوكة للدولة، لبناء محطات جديدة للطاقة، في حين تعمل مالي على تطوير تطبيقاتها للطاقة الذرية من خلال البرنامج النووي الوطني، الذي تشرف عليه الوكالة المالية للحماية من الإشعاع.

وفي نهاية المطاف، يمثل تحالف دول الساحل محاولة لدعم مطالب السيادة والحق في تقرير المصير ـ وهي الأجندة التي نزلت شعوب النيجر وبوركينا فاسو ومالي إلى الشوارع لدعمها.

التوجه الرسمي تجاه الصناعيين «صحيح لا تقسم ومقسوم لا تاكل»!

فقد طالب عدد من الصناعيين، عبر اتحاد غرف الصناعة بتاريخ 2024/5/15، ممن لم يفقدوا الأمل من الحكومة والرسميين بعد، بإعفاء مستوردات المنشآت الصناعية الراغبة بتركيب منظومات طاقة شمسية من رسم الضميمة على مستوردات ألواح الطاقة الشمسية الذي فرضته الحكومة في الآونة الأخيرة، بهدف تخفيف جزء من الأعباء المادية عنهم وتمكينهم من الاستمرار بالعمل، ولكن قوبل الطلب بالرفض الحكومي!

تواصل الحكومة نهج الضغط والتضييق على الصناعيين بوتيرة مستمرة وأشدُ وطأة بنتائجها الكارثية على الصناعة والإنتاج الصناعي!

تشجيع خلبي!

فبعد الإصرار على رفضها التام لمطالب القطاع الصناعي المُحقة والمُلحة بدعم الإنتاج الصناعي والمنشآت الصناعية والصناعيين، عبر توفير مستلزمات الإنتاج وخاصة حوامل الطاقة وتخفيض أسعار الكهرباء، رفضت الحكومة إعفاءهم من «الضميمة» المفروضة أخيراً على مستوردات ألواح الطاقة الشمسية، التي لجأوا إليها كحلّ بديل بعد نفاذ جعبتهم، ويأسهم من التجاوب الحكومي مع مطالبهم، وخاصة الطاقوية!

فالحكومة ماضية بتنفيذ سياساتها وتوجهاتها الكارثية، غير آبهة بالصناعة الوطنية أو بالاقتصاد الوطني!

مع الأخذ بعين الاعتبار بأن الحكومة هي من شجع على ضرورة توجه المستثمرين والصناعيين إلى مشروعات الطاقة البديلة لتأمين احتياج منشآتهم من حوامل الطاقة، وبعد رفضها لمطالب خفض أسعار الطاقة الكهربائية على المنشآت الصناعية كان يفترض منها أن تترجم ذلك من خلال منح هؤلاء بعض المشجعات والمزايا، وبالحد الأدنى التجاوب مع المطلب المستجد أعلاه بما يخص الضميمة المفروضة، لكن أياً من ذلك لم يتم!

تعامٍ مستمر ومقصود!

للتذكير فقد التقى وفد حكومي، ضم وزراء الاقتصاد والمالية والصناعة، بالصناعيين في حلب بتاريخ 17–2024/1/18، وخرج بحزمة من الوعود التي لم تثمر على أرض الواقع!

وبعد مطالبات الصناعيين بتخفيض أسعار الطاقة الكهربائية أصدرت وزارة الصناعة بتاريخ 2024/4/9 بياناً تجاهلت فيه مطالب الصناعيين المُحقة، وقزمت مشاكلهم، وتحت مسمى التعاون طلبت منهم الصمت والاستكانة بشكل غير مباشر، بياناً تحللت خلاله من مسؤولياتها ومن واجبات الحكومة تجاه الصناعة والصناعيين والعملية الإنتاجية!

لم يستكن الصناعيون، بل عقدوا اجتماعاً موسعاً بتاريخ 2024/4/20، ضم أكثر من 300 صناعي يمثلون قطاعات الإنتاج الصناعي في البلاد على اختلافها، مع غياب أي تمثيل أو مشاركة رسمية، ومن جديد قرع الصناعيون خلال اجتماعهم ناقوس الخطر، لكن الحكومة لم تولِ مطالباتهم أي اهتمام يذكر!

فقد سطرت اللجنة الاقتصادية كتاباً موجهاً إلى اتحاد غرف الصناعة بتاريخ 2024/4/30 يتضمن بوضوح عدم إمكانية تخفيض أسعار الطاقة الكهربائية، مع تجيير الكثير من النقاط المطروحة من قبل الصناعيين كمطالب للبحث والتنسيق مع بعض الوزارات حسب الاختصاص بهدف المماطلة والتمييع!

وأخيراً تقدم الصناعيون بمطلب الإعفاء من رسم الضميمة الجديد على ألواح الطاقة الشمسية المستوردة، لكن الحكومة رفضت مطلبهم واضعةً المزيد من العراقيل أمام الصناعة الوطنية، فحتى هذا الطلب الجزئي لم توافق عليه الحكومة!

فلماذا تستمر الحكومة بوضع العثرات في طريق الصناعيين؟

وما الهدف من تضيق السُبل أمام الصناعات الوطنية؟!

ولمَن تُصاغ القرارات والتوجهات الرسمية، وعلى حساب مَن؟!

صندوق «دعم» مسحوب الدسم!

وبهذا السياق أفاد رئيس اتحاد غرف الصناعة غزوان المصري مطلع الأسبوع الماضي بأن الحكومة «تعمل على إنشاء صندوق من إيرادات الضميمة بهدف منح قروض مدعومة للصناعيين الراغبين بإقامة مشروعات طاقة بديلة لتخديم منشآتهم».

فهل الصناعيون بحاجة لقروض «مدعومة» من الصندوق المزمع إحداثه؟!

وهل سيتم العمل مع هذا الصندوق بالآلية المتبعة نفسها بقروض التشجيع على تركيب منظومات الطاقة الشمسية للمواطنين، عبر بعض الشركات الموردة المعتمدة من الصندوق دون غيرها؟!

وهل الصناعيون بحاجة لهذا الشكل من الدعم المشروط والمكلف؟!

تقدم الصناعيون بطلب الإعفاء من رسم الضميمة على ألواح الطاقة الشمسية لكن الحكومة رفضت مطلبهم فحتى هذا الطلب الجزئي لم توافق عليه

فالحديث عن فسح المجال أمام الصناعيين لتأمين مستلزمات وتجهيزات توليد الطاقات البديلة يصبح مسحوب الدسم من خلال الضرائب والرسوم المفروضة على مستوردات هذه التجهيزات، والتي أضيف إليها رسم الضميمة البالغ 25 دولاراً على كل لوح طاقة شمسية مستورد من قبل الصناعيين، وهي تكلفة كبيرة مضافة على حسابات الجدوى الاقتصادية لمنظومات الطاقة البديلة بالنتيجة، بغض النظر عن انعكاساتها على تكاليف الإنتاج نفسها بالمحصلة!

واللجوء إلى الصندوق المزمع لن يقلل تكلفة بالنسبة للصناعيين، وخاصة مع فارق النوعية والمواصفة والجودة والمصدر والكفاءة والعمر الافتراضي، سواء بالنسبة لألواح الطاقة الشمسية، أو لغيرها من المستلزمات والتجهيزات الأخرى التي تتطلبها منظومات الطاقة البديلة!

انتقائية الدعم!

فرضت الحكومة أخيراً الضميمة على السكّر المستورد وعلى ألواح الطاقة الشمسية المستوردة، وذلك بذريعة دعم الإنتاج والصناعة الوطنية الخاصة بهذه السلع، وهو أمر إيجابي بالعموم ضمن استراتيجية تقليص المستوردات وإحلال بدائلها من الإنتاج المحلي بحسب ما هو مفترض.

لكن ماذا عن دعم بقية القطاعات الإنتاجية ومنشآتها الصناعية المحلية، التي تنتج الكثير من السلع والمواد، سواء للاستهلاك المحلي أو للتصدير؟!

فهل الدعم الحكومي معمم على قطاع الإنتاج الصناعي الوطني «عام وخاص»، أم هو دعم انتقائي للبعض المحظي من الصناعيين والمستوردين بالنتيجة؟!

فالا مبالاة الرسمية تجاه مطالب الصناعيين وتجاهلها والضرب بها بعرض الحائط مراراً وتكراراً، وتجاه صعوبات ومعيقات عمل قطاع الإنتاج الوطني «الزراعي والصناعي– العام والخاص»، يكرس النهج التدميري لكل ما هو منتج في البلاد!

واقع خطِر وملء جيوب البعض محط الاهتمام الرسمي!

واقع خطِر تعيشه الصناعة السورية، فلا دعم حقيقي، ولا اهتمام جدي للنهوض بقطاع الإنتاج الصناعي، فمجمل الخطوات التي تتخذها الحكومة بالواقع العملي تهدف إلى تقويض الصناعة في القطاعين العام والخاص، وخلق المزيد من العراقيل والصعوبات أمامه، مع المزيد من الأعباء والكلف المالية، التي تنعكس سلباً على الإنتاج والعملية الإنتاجية، وعلى أسعار المنتجات والسلع، وعلى القدرة الشرائية للمستهلك المحلي، وعلى أسواق التصدير وعائداتها، وعلى مجمل الاقتصاد الوطني بالمحصلة!

فما يشغل بال الرسميين واهتماماتهم يقتصر على ملء جيوب بعض كبار حيتان النهب والفساد في البلد، وما يشغل بال الحكومة بتوجهاتها وآليات عملها يقتصر على فرض المزيد من الرسوم والضرائب كآلية جباية سهلة متاحة بين أيديها، مع المزيد من إجراءات تخفيض الإنفاق العام والسير نحو إنهاء الدعم كلياً، وطبعاً كل ذلك على حساب القطاعات الإنتاجية بشكل خاص، كما على حساب لقمة عيش المواطن والمصلحة الوطنية!

قانون العنصر الأبطأ في التطوّر الاجتماعي

عندما كنّا تلاميذَ في المدرسة الثانويّة، درَسْنا قانوناً في كتاب الكيمياء مفادُه أنّ سرعةَ إنجاز سلسلةٍ مترابطةٍ من التفاعلات الكيميائيةً تحدِّدُها سرعةُ التفاعل الأبطأ في هذه السلسلة. ويبدو أنّ ما يشبه هذا القانون ينطبق بشكلٍ أكثر عمومية، ليس على الظواهر الطبيعية فحسب بل وكذلك على تطوّر المجتمعات والبلدان وحتى البشرية جمعاء، وفي مختلف المجالات بما فيها الاقتصاد والسياسة.

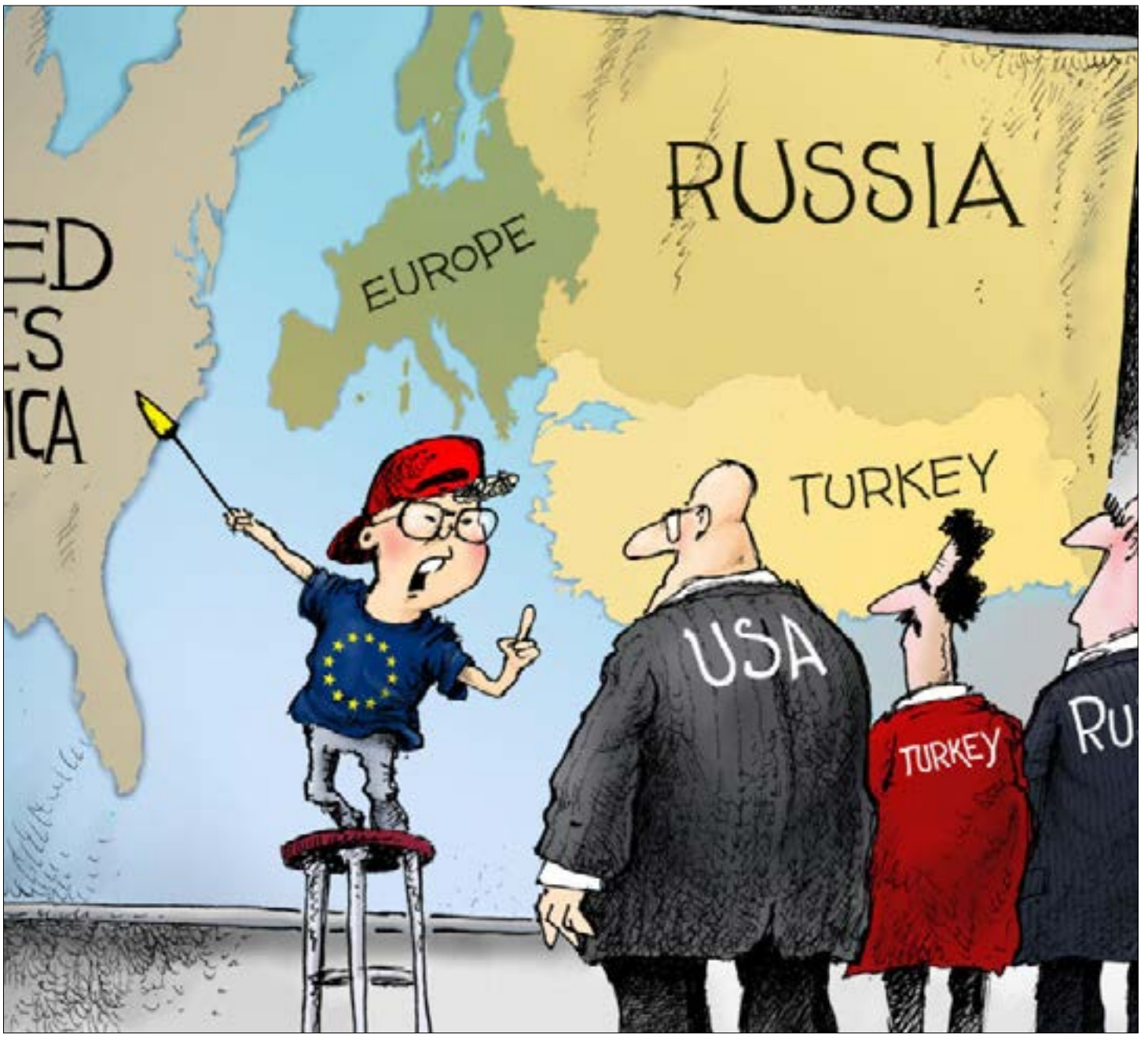

■ د. اسامة دليقان

في البداية يمكن توضيح القانون بأمثلة بسيطة من حياتنا اليومية. مثلاً، في طوابير الانتظار يكفي لتأخير الجميع أن تستغرق عملية حصول أحد الأفراد على السلعة أو الخدمة المُنتَظَرة وقتاً أطول من المعتاد. وهذا بدوره قد يكون سببه أحياناً بطء ذلك الفرد في إنجاز العملية، مثل شخص مرتبك أو لا يعرف جيداً خطوات سحب راتبه من كوّة الصرّاف الآلي، أو يكون السبب غالباً أنّ «العنصر الأبطأ» والأكثر تخلّفاً ودُنْباً في المسؤولية عن عرقلة الجميع هو ليس الفرد بحد ذاته ولا الناس في الطابور، بل التعقيدات المفروضة من منظومة الفساد الكبير والبيروقراطية، التي أدّت إلى اضطرار كلّ الأفراد في كلّ الطوابير إلى استغراق وقت مضاعَف لسحب رواتبهم على دفعتين، لأن حجم سياسة التضخّم في العملة الوطنية أكبر بكثير من الأبعاد الفيزيائية لفتحة إخراج الأوراق النقدية من ماكينة الصرّاف الآلي.

من هذا المثال البسيط وغيره مئات الأمثلة الملموسة، يتبيّن أنّ لقانون العُنصر الأبطأ أهمّيةً سياسية واقتصادية كبيرة نظراً لتأثيره على تطوّر المجتمع والبلاد.

التفسير لأجل التغيير

معرفة قوانين الطبيعة والمجتمع يجب ألّا تكون لمجرّد المعرفة بل «للتفسير من أجل التغيير» والتحكّم الواعي بالعمليات لحلّ الأزمات، ووضع الأمور على سكة التقدّم اللاحق بالسرعة المطلوبة.

لذلك يجب أن نحدّد في كلّ عمليّة اجتماعية واقتصادية–سياسية مَن هو العنصر الأساسي الأبطأ، لمعرفة المسؤول الأساسي عن التخلّف والتعامل معه بالطريقة المناسبة التي تحقق إزالة العقبة الكأداء أمام تطوّر الأغلبية العظمى من الناس. ويجب الانتباه إلى أنّ مصطلح «الأبطأ» وفق هذا القانون هو مفهومٌ نسبيّ ويحتاج إلى تعريفه الملموس بحسب نوع العملية المدروسة ومكانها والمرحلة التاريخية الملموسة.

على سبيل المثال، السياسة الاقتصادية النيوليبرالية التي تُعتَبَر «سريعة» و«متسارعة» و«تسابق الزمن» و«تحرق المراحل» على مقياس الإذعان لإجراءات صندوق النقد والبنك الدوليَّين، هي في الحقيقة، على مقياس وقانون التقدّم الاجتماعي والإنساني ومقارنةً بالتغيرات الدّولية والعالمية المعاصرة، ليست «العنصر الأبطأ» فقط في تطوّر سورية، بل هي العنصر الأكثر رجعيّة وتدميراً بالمعنى الحرفي هنا لكلمة «الرجوع» من سيّئ إلى أسوأ: التطوُّر العكسي إلى الوراء وما تحت الصفر «على القسم السالب من مستقيم الأعداد».

تناقض التحوّل شرقاً

على مستوى التطوّر العالمي أيضاً، ينطبق قانون العُنصر الأبطأ في «التفاعلات» الدولية، ويمكن لهذا القانون أنْ يفسّر الاستعصاءات المرحليّة في العمليّة التي باتت تعرف باسم «التحوّل شرقاً»، أيْ العملية المزدوجة التي تعني ابتعاد دول العالم عن المركز الإمبريالي الأمريكي وعملته الدولار والاقتراب من البدائل لدى القطب الدولي النقيض الصاعد «بقيادة روسيا والصين». فلنتذكّر هنا أنّ قانون «العنصر الأبطأ» يؤثّر على الظواهر المؤلّفة من سلسلة مترابطة، وعملية كبرى مثل «التحوّل شرقاً» هي تفاعُلٌ متسلسل بالفعل، أي أنّها حتّى تقطع شوطاً كافياً لإحداث حسمٍ كاف لميزان القوى الدولي الجديد، تحتاج إلى «كتلة حرجة» كافية من الحلقات «البلدان» للانضمام إليها، ليس بالمعنى العددي الكمّي فقط بل وبمستوى الإجراءات النوعية لعمق التحوّل شرقاً. فقانون «العنصر الأبطأ» كما هو حال بقية القوانين الطبيعية لا يعمل منفرداً بل مع جملة من القوانين بما فيها قوانين الديالكتيك الأكثر عمومية؛ كتحوّل التغيّرات الكمّية إلى نوعية وبالعكس.

فلنأخذ مثلاً التوسّع الذي حدث في كتلة بريكس مؤخّراً، فحتى حلقات «بريكس بلس» الجديدة نفسها لا تسير بسرعة التطوّر نفسها من حيث مدى وعمق وجدّية «التحول شرقاً»، فإذا كانت روسيا والصين نظراً لحجمهما كقوى عظمى وخصوصية تاريخهما وصراعهما مع المركز الإمبريالي قادرتان على السير أسرع من الجميع في عملية «نزع الدولرة»، فإنّ دولاً أخرى في بريكس لا تستطيع حتى الآن مجاراتهما بالسرعة نفسها، لأسباب معقّدة داخلية وخارجية ومع ثقل تركة الهيمنة المزمنة للدولار وممانعة منظومات الفساد المرتبطة به، وبالتالي تبقى هناك «عناصر أبطأ» في التكتل تؤثّر على سرعة التطوّر الإجمالي للجميع، ولو أنّها لن تؤثر على اتجاهه التاريخي العام الذي سيصل ليس فقط إلى الهزيمة النهائية لإمبراطورية الدولار بل ولجميع تلك القوى والأنظمة التي سيجمعها قاسم مشترك محدّد من وجهة نظر القانون الطبيعي–الاجتماعي الذي نتحدث عنه هنا: ألا وهو أنّها ستكون تلك العناصر الأبطأ في اللحاق بركب التحوّل، هذا إذا تسنّت لها أصلاً فرصة لتبدأ بذلك في حال غيّرت قرارها واستيقظت من أوهامها قبل أن تُدهَس تحت عجلات التاريخ عقاباً لها على حماقة الرّهان على الجانب الخاطئ منه.

يمكن النظر إلى قانون «العنصر الأبطأ» في السلسلة من وجهَتَي نظر طبقيَّتَين متناقضتَين

مأساة «التفوُّق» على أغلبية «كسولة»!

لعلّ من الجوانب التربويّة الاجتماعية والتنظيمية المهمّة بما يخصّ قانون العنصر الأبطأ، هو الموقف تجاهه من وجهتَي نظر متناقضتين لأنهما طبقيّتان: فوجهة النظر البرجوازية، وخاصّةً الفردانية الليبرالية، تميل إلى الاحتفاء والتمجيد بالنجاح الفرديّ؛ بالـ«سوبرمان» المتفوّق؛ بـ«رجل الأعمال» الناجح الذي «صنع نفسه بنفسه» واغتنى بسرعة قياسية بينما الملايين من مواطنيه يعانون الجوع وسوء التغذية، أو الاحتفاء ببضعة طلّاب حصلوا على «العلامة التامّة» أو تفوّقوا في امتحان شهادة أو بمسابقة خارج البلاد، بينما الملايين من مواطنيهم محرومون من إكمال التعليم أو غارقون في الجهل...إلخ. أمّا المستوى الاقتصادي والثقافي ودرجة الارتقاء الحضاري لمن تبقّى «لأغلبية الشعب» فهذا ليس همّاً يشغل البرجوازيَّ ضيّقَ الأفق، وهذا الموقف ينسجم تماماً مع مصلحته كفرد من «الأقلية» الطبقية، ويصبح أكثر تطرّفاً في هذا الموقف كلّما انتمى إلى نخبة أصغر وأعلى في هرم الثروة والفساد.

بالمقابل فإنّ الموقف التقدّمي «وجهة النظر البروليتاريّة الواعية» يقيّم ظاهرة «التفوّق» الفردي بحسب مدى وجوانب فائدتها لمصلحة الأغلبية الطبقية: حسناً، مَرحى للمتفوّق وهنيئاً له، ولكن من جهة، يجب ألّا يغيب عن البال أنّ كلّ ناجح متميّز في مجال عمله أياً كان يجب اعتباره متفوّقاً. ومن جهة ثانية أهمّ؛ ماذا سيقدّم المتفوّق لتحسين أحوال بقية الناس في دائرته الاجتماعية، هل يساعد زملاءه مثلاً في أن يدرسوا وينجحوا أو حتى يرتقوا إلى مستوى التفوق مثله؟ هل يقدّم إبداعاً عملياً أو نظرياً جديداً مفيداً لمصلحة أغلبية شعبه وبلده عموماً وليس شيئاً شكلياً للتباهي الفارغ؟ أم أنه – وهذا الأسوأ – يستخدم تفوّقه ونجاحه لخدمة الأقلية الناهبة والفاسدة ضدّ الجماهير الواسعة من شعبه؟ والأهم من كلّ هذا: كيف ينبغي العمل من أجل الارتقاء بأغلبية الناس وتحسين أحوالهم ومستواهم لدفع تطوّر المجتمع والبلد بأكمله للأمام وليس للمصلحة الضيقة لشريحة أو أفراد معدودين؟ وهذه الفكرة على صلة وثيقة بالمفهوم الماركسي حول «الطليعيّة» و«القيادة»؛ وهذا هو المعنى الإيجابي التقدّمي لـ«التفوق»، وجوهر فعالية الحزب الشيوعي بوصفه الطليعة الأكثر تفوّقاً في الوعي والتنظيم للطبقة العاملة وسائر الكادحين.

إنّ قانون تأثير «العنصر الأبطأ» على تطوّر سلسلة العناصر المترابطة في المجموعة يجب أن تدفع الموقف التقدّمي للتفكير على النحو التالي: يجب أن نجد الطرق التي تمكّن أكبر عدد ممكن من الناس «الأبطأ» و«الأكسل» تطوّراً في المجتمع من تحسين أحوالهم وتطوير أنفسهم بشكل أسرع وبما يعود بالفائدة عليهم وعلى المجموع كلّه، فمن دون هذا لا يمكن تسريع التطوّر الإجمالي للمجتمع. هذه هي القناعة المستخلصة من التجربة والتي نجد التعبير عنها في النظرية الماركسية بصياغة مَفادها أنّ: القانون الأساسي للاشتراكية يُعنَى بالسعي الدائم لتلبية الحاجات المادية والروحية المتزايدة لأغلبية المجتمع.

النتائج معاكسة لأهداف الاستراتيجية الأمريكية - الصهيونية

مع كلِّ أسبوع جديد يتضح اتجاه الرياح أكثر، فإن كانت كفّة «إسرائيل» والولايات المتحدة الأمريكية رجحت لعقود، فالوضع اليوم يختلف جذرياً إذ تتعقّد الخيارات أمام الكيان الصهيوني والولايات المتحدة بينما يبدو المشهد أكثر وضوحاً بالنسبة لخصومهم، ما يجعل الإحاطة بالتطورات كلها مسألة شاقة، فمن لاهاي إلى النرويج وإسبانيا وإيرلندا ثم إلى الواقع الملتهب في الأراضي المحتلة، صورة متشابكة لكنها واضحة في الوقت نفسه!

■ علاء ابوفرّاج

شغلت تطورات ملف القضية في محكمة العدل الدولية اهتمام الكثيرين، فأصدرت المحكمة قراراً يطالب «إسرائيل» بالوقف الفوري لهجومها على رفح، وضرورة فتح المعبر للمساعدات، وغير ذلك من التفاصيل. وبالرغم من أنَّ المحكمة لن تكون قادرة على فرض تنفيذ قرارها على أرض الواقع، إلا أن تطوراً بهذا الحجم مع إعلان المدعي العام في المحكمة الدولية إصدار مذكرات توقيف في حق نتنياهو وغالانت يزيد من عزلة الكيان على الساحة الدولية، ويعقّد الوضع بالنسبة للدول الداعمة له، التي ستجد نفسها عاجلاً أم آجلاً مضطرةً لاتخاذ إجراءات بغير مصلحة الكيان.

حول ملف المحكمة

التقدم الذي تم إحرازه لا يلغي حجم الضغوط الذي تتعرض له هذه المؤسسة التي استُخدمت أداةً بيد الغرب لترهيب خصومه، لكن التوازنات داخلها، كغيرها من المؤسسات الدولية، بدأت تعطي مؤشرات على تغييرات محسوسة، فمع أن مذكرات التوقيف شملت قيادات في حماس، إلا أن ذلك كان متوقعاً في ظل الضغوط الهائلة التي تحدّث عنها صراحة المدعي العام كريم خان، ومع ذلك استطاعت المحكمة توجيه اتهامات للكيان بشكل واضح.

من جهة ثانية، يبدو أن مذكرات التوقيف الصادرة بحق رئيس الوزراء الصهيوني ووزير حربه يمكن أن تتحول إلى ذريعة جديدة داخل الدول الغربية للهجوم على نتنياهو وحكومته، واعتباره «المسؤول الوحيد عمّا يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة» في الوقت الذي لا يمكن فصل سياسة نتنياهو عن تاريخ سياسة الكيان اتجاه الفلسطينيين والقضية الفلسطينية.

هل تتجدد المفاوضات؟

بعد أنباء قادمة من تل أبيب وواشنطن عن اقتراب بدء جولات جديدة من المفاوضات، أعلن القيادي أسامة حمدان من حركة حماس، أنه لن تكون هناك عودة للمفاوضات، قبل وقف العدوان وسحب قوات الاحتلال وعودة النازحين والالتزام بقرارت محكمة العدل. الإعلان هذا جاء بعد تأكيد الحركة أنّها تدرس استراتيجية تفاوضية جديدة بالتشاور مع الفصائل الفلسطينية الأخرى، وعلى هذا الأساس يبدو الموقف واضحاً، إذ ترى الفصائل حسب ما يمكن قراءته في تصريحات حمدان، أنّهم وافقوا على المقترح الذي قدّمه الوسطاء، وعلى هذا الأساس يجب أن تكون الخطوة التالية تنفيذ بنوده لا العودة إلى مفاوضات مفرغة.

محاولات لإدارة الأزمة داخل الكيان

الإعلان المشار إليه من جانب الكيان عن اقتراب بدء جولات المفاوضات جاء فيما يبدو كمحاولة للتخفيف من حدّة التوتر في الشارع، إذ شهدت «إسرائيل» احتجاجات يوم السبت 25 أيار الجاري شارك فيها الآلاف، وظهر وضوحاً أن الشارع بات أكثر استعداداً للتحرك، وخصوصاً بعد الكشف عن مصير عددٍ جديد من المحتجزين داخل القطاع.

المشهد السياسي الداخلي عالقٌ في دوامة قاسية، فالخلافات في الحكومة ستصل إلى مستويات جديدة وخصوصاً مع اقتراب الدورة الصيفية للكنيست، فالائتلاف الهش يمكن أن ينهار، وخصوصاً إذا ما انسحب الوزير بيني غانتس منه، وأن الأخير أمهل نتنياهو حتى 8 حزيران القادم، موضّحاً أن على رئيس الحكومة الاختيار «بين الفرقة والوحدة وبين النصر والكارثة».

منذ الأيام الأولى كان واضحاً أن الهدف الأساسي للكيان والولايات المتحدة هو استمرار الحرب لأطول مدّة ممكنة، وإعاقة أي مسعى جدي للوصول إلى وقف إطلاقٍ للنار، لكن استراتيجية كهذه كانت محفوفة بالمخاطر، فالضغط الذي ولّدته هذه الحرب لم يكن من السهل إدارته على المستوى العالمي، وخصوصاً أنّها لم تعط الثمار التي سعت إليها واشنطن، واليوم يمكننا القول: إننا ندخل مرحلة جديدة ترسم في الواقع صورة أشمل من نقطة نهاية الحرب، إذ سيدرك صناع القرار في واشنطن أن المشكلة تجاوزت استحالة تحقيق أهداف الحرب، ووصلت إلى درجة أن الحرب نفسها باتت تعطي نتائج عكسية، وتحديداً على مستوى الفرز والاصطفافات، والأمثلة على ذلك كثيرة حقًّا.

ملف المفاوضات الذي استخدمت فيه واشنطن وسطاء من الدول العربية يتحوّل تدريجياً إلى عبءٍ على هذه الدول، وتحديداً مع توضيح الجوهر المخادع لهذه المفاوضات، ما يمكن أن يدفع هذه الأطراف للبحث عن مخارج أخرى بعيداً عن الولايات المتحدة. ومن جهة ثانية، وصلت مبادرات التطبيع مع الدول العربية إلى طريق مسدود، بل بات الظرف الحالي يهدد استقرار الاتفاقيات السابقة، هذا بالإضافة إلى أن سلسلة الاعترافات الأخيرة بالدولة الفلسطينية على حدود 7691 تعني أننا ندخل فعلاً مستوى أعلى بدا بعيداً قبل سنوات قليلة.

قضايا الشرق

دولة فلسطين ترعبهم حقّاً!

لم يكن مستهجناً في منطقتنا ظهور أصوات رافضة لفكرة قيام دولة فلسطين على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، متذرّعين أن قبول أمر كهذا يعدُ «تنازلاً وتفريطاً في القضية»، وإنْ كُنّا لسنا في صدد إعادة سرد السياق التاريخي والسياسي لتطور المسألة، وتحديداً حول «حل الدولتين» نجد نفسنا أمام مسألة أخرى: لماذا رفض الغرب قيام هذه الدولة؟

ترتبط فكرة التقسيم بأذهان البعض بالمشروع الصهيوني، متناسين أن هذا المشروع لم يكن يطمح للتقسيم يوماً، بل كان هدفه التاريخي احتلال الأرض كُلّها وطرد سكّانها منها، ومن المسائل المثيرة للانتباه حقاً، أنَّ الدول الغربية الأساسية ظلّت حتى اللحظة رافضةً لفكرة الاعتراف بدولة فلسطين على أساس قرار مجلس الأمن 242.

إذ تعترف الآن حوالي 144 دولة من بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والبالغ عددها 193 بدولة بدولة فلسطين، تشمل كلَّ دول الجنوب الأساسية، وفي مقابل هذا الإجماع على هذا الاعتراف هناك رفضٌ من قبل الكتلة الغربية الأساسية، وتحديداً في الولايات المتحدة وألمانيا وإيطاليا وفرنسا وكندا وغيرهم.

على هذا الأساس يبدو موضوع الاعتراف بفلسطين، ما عدا بعض الاستثناءات البسيطة، مثالاً واضحاً على خطوط الانقسام في العالم اليوم، وجبّهة من جبهات الاشتباك العالمي. ورغم أن محالات تفسير ظاهرة كهذه من زاوية «الحق» أو «العدل» تبدو منطقية في نظر البعض، إلا أنّها تبسّط الصورة السياسية.

«إسرائيل» كانت أحدُ أعمدة المشروع الغربي في هذه المنطقة الاستراتيجية، بل يمكننا القول: إنّها كانت حجر الأساس في المشروع الاستعماري الغربي منذ تراجع جيوش إبراهيم باشا في سورية بضغط من الأوروبيين، وتحوّلت بعدها هذهً «الفكرة» إلى واقع في القرن 20. وبعد الحرب العالمية الثانية، ظلّت واشنطن حريصة على فرض «إسرائيل» على كلّ من يريد تقديم صكوك الطاعة للأمريكان.

من هذه الزاوية تحديداً يمكن فهم حدود الانقسام العالمي على مسألة الاعتراف، فعملية بناء عالمٍ أكثر عدلاً تشترط حتماً تفكيك كلّ أدوات المشروع المقابل والمشروع الصهيوني ضمناً.

في داخل الكيان، ترفض القوى المؤثرة اليوم فكرة قيام الدولة الفلسطينية، وترى في هذا المشروع «تهديداً للأمن القومي» وفي الوقت الذي يبدو خطاب بعض القوى الأخرى «معتدلاً» يظهر أنّهم في الواقع يريدون إعلان «موقف مؤيد» بغية المماطلة وعرقلة قيام الدولةً، ورهن هذه المسألة بمفاوضات غير منتهية تجري بين «الإسرائيليين» والفلسطينيين أو يقصدون قيام دولة منقوصة الأركان لا تتمتع بالسيادة.

الصهاينة يعتبرون أن اعتراف العالم بفلسطين لا يعني على الإطلاق قيام الدولة، فهذا الأخير يرتبط حصراً بالنسبة لهم بموافقة «إسرائيل» على ذلك، لكنّهم يتجاهلون أن قيام دولة فلسطين خاضعٌ بلا شك لتوازن القوى عالمياً، واليوم تخسر الصهيونية ويتقدّم خصومها، وهذا أكبر ضمانة لقيام دولة فلسطين.

الكونغو الديموقراطية ... محاولات أمريكية واضحة للتوتير

أعلن جيش الكونغو الديمقراطية يوم الأحد 19 أيار إحباط محاولة انقلاب واستيلاء على السلطة بالقوة، وألقى القبض على المتآمرين حيث قال المتحدث باسم الجيش الكونغولي، الجنرال سيلفان إيكينجي، في مؤتمر صحفي: إن قوات الدفاع والأمن أحبطت محاولة انقلاب في مهدها، مضيفاً أن هذه المحاولة شارك فيها أجانب وكونغوليون، وقد تم تحييدهم جميعاً بمن فيهم زعيمهم.

■ كنان دويعر

الكونغو ثاني أكبر دولة أفريقية بعد الجزائر، وتحتوي على أكبر غابة مطرية في القارة، وتعتبر رئة العالم الثانية بعد غابات الأمازون، وإلى جانب الزراعة، تصدّر المعادن النادرة، وتعد أكبر منتج للكوبالت في العالم وثاني أكبر منتج للألماس، وثالث أكبر منتج للنحاس بـ 2،5 مليون طن، بالإضافة إلى قدرات عالية في توليد الطاقة الكهرومائية من الأنهار الكثيرة، والتي يمكن أن تلبي احتياجات القارة إذا ما تم استثمارها فعلاً رغم أنّها لا تلبي سوى حاجة 15% من السكان حالياً!

من الواضح، أن حالة الكونغو الديمقراطية كحال معظم دول أفريقيا فهي غنية بالثروات المتنوعة التي دفعت القوى الاستعمارية للسيطرة عليها بشكل مباشر أو غير مباشر، ما سبب حالة عدم الاستقرار بسبب الانقلابات المتكررة والحروب الأهلية القائمة على تغذية الصراعات الإثنية والدينية والقبلية، في داخل الكونغو أو مع دور الجوار، مثل: حالة الحرب شبه الدائمة مع رواندا.

تفاصيل محاولة الانقلاب

تعرض مقر إقامة نائب رئيس الوزراء فيتال كاميرهي في جمهورية الكونغو الديمقراطية لهجوم مسلح ليلة 18 أيار بقيادة كريستيان مالانغا، أسفر عن مقتل اثنين من حراسه. ثم تطوّر الأمر لاحقاً إذ اتجّه المسلحون نحو القصر الرئاسي، واحتلوا مؤقتاً المكتب الرئاسي في «قصر الأمة». ورفع الإنقلابيون علم زائير، معلنين «نهاية جمهورية الكونغو الديموقراطية»، وهو ما أكده مالانغا في بث مباشر على فيسبوك.

لكن سرعان ما تم القضاء على كريستيان مالانغا وعدد من المجموعة المسلحة بالإضافة لاعتقال ابنه وعدد من عملاء وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

من هو كريستان مالانغا

كريستيان مالانغا، هو ضابط عسكري سابق من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومقيم في الولايات المتحدة مع عائلته، يترأس حزب الكونغو المتحد «PCU»، وهو حزب أسسه بعد مشاركته في الانتخابات البرلمانية عام 2011. وأعلن مالانغا من بروكسل في 17 أيار 2017 عن إنشاء «حكومة زائير الجديدة» في المنفى.

رغم نفي الولايات المتحدة الأمريكية تورطها بمحاولة الانقلاب أو دعمها لمالانغا، إلا أن وجود عملاء للمخابرات الأمريكية وتحرك مالانغا نفسه من الولايات المتحدة وعودته إلى الكونغو لا يمكن أن تتم دون علم ودعم من الإدارة الأمريكية، رغم أن البعض يدعم الرواية الأمريكية بحجة أن الانقلاب لم يجهز جيداً، ولم يكن بمستوى التنظيم الكافي. بمعنى أن الولايات المتحدة الأمريكية لو رغبت في دعم انقلاب لكان انقلاباً ناجحاً»! متجاهلين بذلك مجموعة كبيرة من المتغيرات العالمية، إذ أن الولايات المتحدة لم تعد «الآمر الناهي» في العالم وفي أفريقيا تحديداً، التي تشهد حركة متسارعة من الانفكاك عن الغرب عبر توطيد علاقاتها مع القوى الصاعدة وهو ما شهدناه في النيجر ومالي وبوركينا فاسو.

فشل الانقلاب بشكل سريع لا يبرئ الأمريكان الذين يسعون بوضوح لإثارة النزاعات وتغذيتها، خاصة تلك التوترات الجاهزة للانفجار، وخصوصاً مع رواندا، المتهمة رسمياً بالتورط بالأحداث الأخيرة.

قد يكون الهدف الأمريكي بعيداً عن الإطاحة بالسلطة الحالية، وتنصيب سلطة جديدة موالية تماماً للغرب، فخطوة كهذه يمكن أن تزيد من التوتر في الإقليم، ما يمكن أن يفجّر المنطقة بأكملها، وهو المطلوب أمريكياً أيضاً.

تتعرض الثروة الباطنية في الكونغو إلى سرقة موصوفة من قبل الغرب، حيث وجهت الحكومة اتهاماً لشركة آبل باستخدام معادن تستخرج بطريقة غير قانونية شرقي البلاد، حيث تدور صراعات عنيفة للسيطرة على المناجم، كان آخرها هجوم في مطلع شهر أيار من قبل حركة «إم 23» المدعومة من راوندا، وبنتيجة هذا الهجوم تمت السيطرة على مدينة روبايا الغنية بمناجم معدن الكولتان الاستراتيجي لصناعة الإلكترونيات.

وفي مثال آخر، تمتلك شركة الملياردير الصهيوني دان جيرتلر أكبر منجمين للألماس في الكونغو. ينتمي جيرتلر إلى عائلة تستخرج الألماس من أفريقيا، وكان تورّط تاريخياً في دعم عدة فصائل مسلحة لحماية استثماراته ومناجمه، وتأجيج وتعقيد الصراعات بشكل دائم للتغطية على الأنشطة غير القانونية لشركته.

عن التداعيات الأولية للانتخابات البريطانية المبكرة

أعلن رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك عن موعد الانتخابات العامة البريطانية بتاريخ مبكر عما كان متوقعاً، لتجري المملكة المتحدة انتخاباتها بعد 5 سنوات تخللها 3 رؤساء حكومة.

■ ملاذ سعد

قال سوناك: إن الانتخابات العامة ستجري في الـ 4 تموز. وكان الإعلان المبكر لها مستغرباً من معظم البريطانيين، ذلك أنّه والمحافظين عموماً قد تراجع جمهورهم وتراجعت وشعبيتهم عموماً خلال الفترة الأخيرة.

فاستطلاعات الرأي من قبل الإعلان تُدل أن حزب العمال البريطاني بات يحظى بقبول ودعم أوسع من قبل البريطانيين في معظم مناطق المملكة المتحدة. أما السياسيون الأبرز في التنافس على رئاسة الوزراء هما ريشي سوناك عن حزب المحافظين وكير ستارمر عن حزب العمال.

تروّج وسائل الإعلام البريطانية والغربية على أن التباين ما بين سوناك وستارمر، المحافظين والعمال، ينطوي بالدرجة الأولى على أولوية المحافظين بمعالجة مسألة الهجرة غير الشرعية للمملكة المتحدة، وأولوية العمال بمعالجة مشاكل الأجور والمعيشة. وكلاً منهما يهدف لحل مسائل التضخم وتباطؤ النمو وارتفاع معدل الفقر في البلاد.

إلا أن المتابعين للظرف البريطاني، داخلياً أو خارجياً، يتلمسون مشاكل أكثر حساسية تجاه الانتخابات، مرتبطة بطبيعة الحال بالظرف الاقتصادي أولاً، التي بدأت تبعاتها تظهر بشكل أكبر وتسارعت منذ خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، وصولاً إلى خلافات بين الأقاليم البريطانية، التي بلغت في بعض الأحيان حد الحديث عن استقلالها كـ اسكوتلندا، أو المشاكل التي نشأت ما بين إقليم إيرلندا الشمالية ودولة إيرلندا مما دفع للحديث عن ماضي هذه الأزمة.

من جهة أخرى، لا تختلف ضرورات السياسة الداخلية عن الخارجية بتحديد الانتخابات المقبلة، عبر الموقف من المسائل الدولية المشتعلة، وعلى رأسها الملفين الروسي- الأوكراني، والفلسطيني، وبالعموم التباين ما بين أولوية المصلحة الأوروبية، أو البريطانية على المستوى الداخلي، أو الأمريكية في إطار التحالفات الخارجية، والانغلوساكسون.

من كلّ ذلك، تشهد المملكة المتحدة بنخبتها السياسية انقساماً سياسياً، كان من أبسط تعبيراته ومفرداته تغيير رئاسة الوزراء 3 مرات خلال الأعوام الـ 5 الماضية لأسباب مختلفة، تتخذ شكلياً طابع «الفضائح» في بعض الأحيان.

وفي الإجابة عن سبب تقديم موعد الانتخابات البريطانية المتوقع أواخر العام الجاري، يرى البعض أن ذلك يهدف لعدم التداخل مع الانتخابات الأمريكية من جهة، وبالتالي تأثيرها على البريطانية والعكس، تأثير الأخيرة على الأمريكية، وإدارة الانغلوساكسون للعمليتين الانتخابيتين كل على حدة، ومن جهة أخرى محاولة لعدم منح منافسي حزب المحافظين وقتاً أطول بالتحضير للانتخابات، فإذا ما كانت شعبية المحافظين قد تراجعت خلال الفترة الأخيرة بشكل مطرد، فالمؤشرات تدل على أن هذا التراجع مستمر.

بجميع الأحوال، فإن الفترة المقبلة وصولاً للانتخابات العامة سوف تضيء على عموم المشاكل والأزمات البريطانية التي تراكمت خلال السنوات الـ 5 الماضية على الأقل، وتظهرها بشكل أكثر وضوحاً، اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وخارجياً، وستكشف عن التناقضات الجارية في إطار الانقسام داخل النخبة السياسية الحاكمة، ومن ذلك بطبيعة الحال لا يمكن رؤية الانتخابات البريطانية بمعزل عن التحديات الكبرى التي يشهدها العالم، وخصوصاً أن المملكة تعتبر مركزاً غربياً أساسياً يعاني كغيره من أزمات داخلية وضغوط مرتبطة بالتطورات العالمية المتسارعة، التي بدأت تتضح مع بدء الحرب في أوكرانيا.

من «السيف المشترك» إلى البرلمان: تايوان على صفيح ساخن!

في خضم الأمواج السياسية المتلاطمة في المحيط الهادئ، تبرز تايوان كبؤرة ساخنة تتعالى منها أصداء التوترات الخارجية، الإقليمية والدولية. وبالتوازي مع هذا، يبدو أن المشهد الداخلي في تايوان بدأ بالدخول في مرحلة جديدة أشد احتداماً ما بعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي جرت خلال العام الجاري 2024.

■ أحمد علي

«السيف المشترك»

أنهت الصين قبل يومين مناوراتها العسكريّة الجديدة التي حملت اسم «السيف المشترك – 2024». استمرت المناورات يومين متتاليين، وبحسب المتحدث باسم وزارة الدفاع الصينية فقد شملت المناورات تدريبات على دوريّات مشتركة للتأهّب القتالي البحري والجوّي، والسيطرة على ساحة المعركة، وتوجيه ضربات دقيقة مشتركة على أهداف رئيسية.

تأتي هذه المناورات على خلفية تصريحات تصعيديّة واستفزازيّة صدرت عن رئيس تايوان الجديد لاي تشينغ – تي بعد تنصيبه، حيث دعا «تي» الصين إلى وقف ما أسماه بالـ «الترهيب السياسي والعسكري» حيال الجزيرة المتمتعة بحكم ذاتي، مشيراً إلى «توسّع وتعمّق الشراكة المتجذّرة في القيم الديمقراطية ما بين تايوان والولايات المتحدة الأمريكيّة».

الصين تُعاقب أمريكا

اعتبرت الصين أنّ رئيس تايوان الجديد يدفع الجزيرة إلى الحرب، ودعت أمريكا إلى وقف تسليحها، وفرضت عقوبات على عدّة شركات أمريكيّة بسبب مبيعات أسلحة لتايوان.

وفي تعليقها على الوضع في تايوان، دعت واشنطن بكين إلى «ضبط النفس»، قائلة: إنّ «الصين يجب ألّا تستخدم الانتقال السياسي في تايوان ذريعة أو سبباً لاتّخاذ إجراءات استفزازيّة وقسريّة». لكن لاحقاً، أعلن البنتاغون، أنّ وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن سيلتقي نظيره الصيني دونغ جون في حوار شانغريلا في سنغافورة، وهي قمّة سنويّة لمسؤولي الدفاع من كلّ أنحاء العالم.

صراع الداخل يحتدم

وفي الداخل التايواني، وقبل أيام فقط من تنصيب الرئيس الجديد، احتدم الصراع داخل البرلمان ووصل حدّ التشاجر وسط خلاف حول إصلاحات المجلس. ووثّق مقطع فيديو واقعة غريبة داخل البرلمان، إذْ أظهر نائباً وهو يسرق أوراق – قيل إنها أوراق تصويت– خلال إحدى الجلسات ويهرب بها، في محاولة لمنع تمرير مشروع أحد القوانين التي كان يجري مناقشتها.

ووفق ما تحدّثت به وسائل الإعلام، فإنّ أصل الخلاف يعود إلى أن حزب الكومينتانغ المعارض في تايوان، إلى جانب حزب الشعب التايواني، يريدان أن يمارس البرلمان قدراً أكبر من التدقيق على الحكومة، لكن الحزب الديمقراطي التقدمي الحاكم يعتبر تصرفات حزب الكومينتانغ بأنها «إساءة واستخدام للسلطة بشكل غير دستوري».

تيار في تايوان

بعيداً عن هذه التفاصيل، فإن الصراع في تايوان بشكله العام هو بين تياريّن، الأول: يدعم مبدأ الصين الواحدة، ويتعامل مع تايوان بوصفها جزءاً من الصين، والثاني: يدعو إلى استقلال تايوان عن الصين بشكل كامل، ويمكن فهم مجمل المعارك السياسية بما فيها المعركة السابقة في البرلمان من خلال هذا الإطار. فإن ما يسعى إليه حزب الكومينتانغ عملياً هو وزن إضافي يسمح له بفرض نفسه كقوّة أكثر تأثيراً في سياسات تايوان وقراراتها، وهو حزب يملك مقومات لا بأس بها للعب هذا الدور كما يبدو.

حزب الكومينتانغ «KMT» هو أحد الأحزاب الرئيسية في تايوان، ويمثل العمود الفقري لما يعرف بالتحالف «الأزرق» المؤيد للتقارب مع الصين. وعلى الرغم من أن الحزب حقق بعض النجاحات الانتخابية المحلية، إلّا أنه لم يستطع الفوز بالأغلبية في الانتخابات التشريعية لعام 2024. لكن يبدو أن الحزب يحاول تجاوز هذا عبر بناء تحالفات مع قوى وأحزاب أخرى تتفق معه على مبدأ الصين الواحدة، كحزب الشعب التايواني أو ما يسمى أحياناً بالحزب الجديد «NP» «شريكه في معركة البرلمان آنفة الذكر» أو حزب الشعب الأول «PFP».

حزب الشعب الأول، والحزب الجديد، اللذان كانا في السابق جزءاً من «التحالف الأزرق»، فقدا الكثير من نفوذهما في السنوات الأخيرة. إذ لم يحقق الأول نجاحاً كبيراً في الانتخابات منذ سنوات، و«الجديد» يعتبر فعلياً غير موجود على الساحة السياسية بعد فشله في الفوز بمقاعد منذ عام 2004. لكن يحتفظ حزب الكومينتانغ ببعض القوة السياسية، ويواصل لعب دور مهم في السياسة التايوانية، وهو المنافس الرئيسي للحزب التقدمي الديمقراطي الحاكم «DPP» في الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

لِمن المستقبل السياسي في تايوان؟

إذا ما أخذ المرء بعين الاعتبار الوضوح والصرامة الصينية في رفض استقلال الجزيرة تحت أي ظرف من الظروف، مع الصراع الجاري في الداخل التايواني بشكله العامّ، يصل إلى استنتاج أوّلي مفاده أن مستقبل القوى السياسية في الصين والتحالفات الحالية والمستقبلية التي من الممكن أن تنشأ، مرتبط أشدّ الارتباط بفكرة الصين الواحدة. أي أن المستقبل لأولئك الذين يدعمون هذا المبدأ. ومن غير المستبعد إطلاقاً أن تلعب الصين دوراً في دعم هذه القوى وإيصالها إلى وضع تغيّر فيه المشهد السياسي الحالي، بحيث تميل الكفة لصالح هؤلاء، خصوصاً أن لهذه القوى، وعلى رأسها حزب الكومينتانغ، وزناً سياسياً واجتماعياً مهماً ومؤثراً ويمكن الاستناد إليه.

زيلينسكي... حتى آخر جندي أوكراني

تحظى أوكرانيا بدعم هائل من الأوروبيين والأمريكيين، وصل حد المغامرة بموقع البنوك الغربية والثقة بها بعد قرار استخدام الأموال الروسية، مع سعي للحفاظ على زيلينسكي كرئيس للبلاد رغم انتهاء فترة ولايته والتحايل على هذا الأمر.

■ حمزة طحان

قرر الاتحاد الأوروبي استخدام أرباح الأموال الروسية المجمدة في البنوك الأوروبية لتمويل أوكرانيا، 90% منها عسكرياً، و10% اقتصادياً، يُعد هذا القرار سابقة، وسينعكس سلباً على ثقة المجتمع الدولي بالبنوك الأوروبية عموماً، أما من الناحية السياسية، فإنه يعكس حاجة الغرب إلى إيجاد مصادر لتمويل ودعم أوكرانيا بشكل مستدام، وهو ما دفعهم لاتخاذ مثل هذا الإجراء التصعيدي.

وتمهد الولايات المتحدة أيضاً للقيام بخطوة مماثلة، حيث قالت وزيرة الخزانة جانيت يلين خلال كلمة لها يوم الثلاثاء: «من الضروري والعاجل أن نجد بشكل جماعي طريقة للمضي قدماً لإطلاق قيمة الأصول السيادية الروسية المجمدة في ولاياتنا القضائية لصالح أوكرانيا».

رداً على ذلك تقوم روسيا بخطوات جوابية، حيث أصدر الرئيس بوتين مرسوماً يقضي بمصادرة أصول أمريكية، وفي الحقيقة فإن مثل هذه الخطوة لها بعد آخر يتجاوز الجانب المالي وحده، نحو الإضرار بمصالح الولايات المتحدة ومن يدور بفلكها من رجال أعمال عوّلت عليهم واشنطن للضغط على البنية السياسية القائمة في روسيا.

ومن جهة أخرى، تركّز موسكو على مسألة انتهاء ولاية زيلينسكي قدر الإمكان، ليشير بوتين إلى أن استمرار زيلينسكي بهذا الشكل، أو ترشحه للرئاسة، يخالف الدستور الأوكراني، بصرف النظر عن «حالة الحرب».

تزيد هذه المسألة بطبيعتها من حدة الخلافات والتناقضات والانقسامات الجارية داخل كييف، وتحديداً مع تعاظم الخسائر التي تتعرض لها أوكرانيا على كافة الأصعدة، وخصوصاً من الناحية البشرية.

وبصرف النظر عن ذلك، لا يمكن رؤية هذه المسألة دون أخذ مصلحة الولايات المتحدة وتكتيكها بعين الاعتبار، فتغيير زيلينسكي يفرض من جهة ضمان وصول «فتى مطيع» آخر، ومن جهة أخرى فإن أدنى تغيير بأمرٍ كهذا سيفتح واسعاً، باب التناقضات الموجودة في كييف ويفجرها، ومن جهة ثالثة والأهم بالنسبة لواشنطن، أن تغيير زيلينسكي سيعني بشكل ما في إطار الرأي العام والسياسي أن مرحلة جديدة قد بدأت، وأي مرحلة جديدة لا تنطوي على المفاوضات وحل الأزمة، ستؤدي لرد فعل وتأثيرات داخل الولايات المتحدة نفسها، وعليه يبدو أن أفضل خيارات واشنطن هو ما تفعله أساساً: الحفاظ على الوضع القائم قدر الإمكان والإطالة به لأبعد حد ممكن، فيبقى زيلينسكي رئيساً، ويجري تمويل القوات الأوكرانية بأي وسيلة ممكنة رسمية أو غير رسمية، مقبولة أو استثنائية لهذه الغاية حتى استنزاف آخر جندي أوكراني، تأجيلاً لإعلان الهزيمة، وعدم المغامرة بأي خطوة قد تسرّع منها.

الملياردِيرية والسلطة يتواطؤون ضدّ الطلاّب

لقد مرت أسابيع منذ القمع الوحشي الذي قامت به الدولة البوليسية الأمريكية، والعنف اليميني، الذي أُطلق عنانه ضد بعض أبرز مخيمات التضامن مع غزة، بما في ذلك المخيمات في جامعة كاليفورنيا– لوس أنجلوس وجامعة كولومبيا. منذ ذلك الحين، كشفت التقارير المستقلة عن روابط متزيدة للقلق بين المتظاهرين اليمينيين المتطرفين والمتبرعين المليارديرات، فضلاً عن التواطؤ بين مسؤولي المدينة والشرطة الذين يمارسون القمع العنيف. إنّ ما يحدث يُبرز اتحاد اليمين المتطرف مع الصهاينة لمهاجمة الطلاب.

■ ناتالي ماركيز
ترجمة: قاسيون

في جامعة كاليفورنيا، أطلق المشاغبون الصهاينة المضادون للمحتجين ضدّ الحرب عدة جولات من الهجمات ضد مخيم التضامن في غزة. أفاد منظمو الطلاب أنّ المتظاهرين المعارضين أطلقوا أكياساً من الفئران المحقونة بمادة غير معروفة، بالإضافة إلى الصراصير، داخل المخيم. كما أطلق المشاغبون المناهضون الألعاب النارية على المعسكر. قام المراسلون في Left Coast Right Watch بتجميع جدول زمني مفصل لجهود المتظاهرين المناهضين لتعذيب الطلاب.

ويبدو أن بعض الجماعات الصهيونية المناهضة للاحتجاج كانت لها علاقات بالنازيين الجدد أو قوى يمينية متطرفة أخرى. أحد الوجوه البارزة في الاحتجاجات المضادة كان ناريك بايلان، المرتبط بمجموعة «براود بويز Proud Boys»، وحركات متطرفة أخرى. يُعرف عن بايلان مشاركته صوراً نازيّة ومعادية للسامية عبر الإنترنت، ومع ذلك فقد شوهد خارج مخيم التضامن في غزة، وهو يحتج ضدّهم ويمارس الشغب ضدّهم بالنيابة عن الصهاينة.

حشد من الغوغاء يهاجمون الطلاب ولا يواجهون أي تداعيات

وقد داهمت الشرطة مخيم التضامن التابع لجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس في الأول من أيار، حيث تعاملت الشرطة بوحشية مع الطلاب بالرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع والقنابل اليدوية. وتم اعتقال 132 متظاهراً مؤيداً لفلسطين.

ومع ذلك، في الليلة السابقة، أطلق المشاغبون الصهاينة المضادون لاحتجاجات وقف الحرب في غزة، العنان لهجومهم العنيف ضد المعسكر، والأمر مستمرّ حتى الآن، والذي بدا أنه تم التخطيط له مسبقاً. في وقت سابق من يوم 30 نيسان، تم تصوير المشاغب المضاد «نوري مهدي زاده» وهو يُظهر للطلاب رسالة تهديد ساخرة على هاتفه تقول «استمتعوا بما سيحدث الليلة».

الأمر الآخر أنّ المشاغبين الصهاينة يشرعون في تعذيب الطلاب باستخدام آلات تصدر أصواتاً عالية مستمرة، بما في ذلك صفارات الإنذار للغارات الجوية، واستخدام الألقاب العنصرية، وتشغيل أصوات طفل ينتحب. وقد تصاعد الهجوم إلى حدّ أن المشاغبين المضادين أطلقوا عدداً كبيراً من الألعاب النارية مباشرة على المعسكر. استغرق وصول الشرطة ساعات، وعندما وصلت، لم يتم القبض على أي مشاغب مضاد.

المانحون فاحشو الثراء يموّلون الاحتجاجات المضادة

بالنسبة للمسيرة الصهيونيّة المضادّة يوم الأحد 28 نيسان، يبدو أن مطوراً عقارياً يُدعى ناثان موغافيم بدأ حملة GoFundMe للمظاهرة، والتي تمكنت من جمع ما لا يقل عن 97000 دولار أمريكي. ومن بين المتبرعين، جيسيكا ساينفيلد، زوجة الممثل الكوميدي الصهيوني الشهير جيري ساينفيلد، الذي دعم جهراً الجيش «الإسرائيلي» والإبادة الجماعية المستمرة التي ترتكبها «إسرائيل» بحقّ الفلسطينيين، حيث تبرعت بمبلغ 5000 دولار أمريكي . قام منظم GoFundMe لاحقاً بالحصول على تبرعات مجهولة المصدر أيضاً. كما تبرّع بيل أكمان، الملياردير الممول لصناديق التحوط، بمبلغ 10,000 دولار أمريكي إلى GoFundMe لعرض لقطات مسيئة لحماس تنظمها حملة Hamas Go Pro على الجانب الآخر من مخيم التضامن مع غزة في جامعة جورج واشنطن في واشنطن العاصمة. كما تبرع بمبلغ 10 آلاف دولار للأخوية في جامعة نورث كارولينا– تشابل هيل، بعد أن قاموا بإنزال العلم الفلسطيني الذي رفعه المعتصمون.

كتب أكمان على منصّة X في أوائل شهر أيار، «لقد رأيت عدداً من المنشورات على منصّة X تدّعي أنني قمت بتمويل احتجاجات مضادة في حرم جامعة كاليفورنيا أو غير ذلك. هذا غير صحيح تماماً. أنا لا أقوم بتمويل الاحتجاجات. لقد قمت بدعم شباب أخوية UNC والمجموعة التي قامت بإعداد عروض فيديو كبيرة ولقطات لحملة Hamas Go Pro في الحرم الجامعي. لقد دعمت الأولاد لأن وطنيتهم في حماية علمنا قد ألهمتني. لقد دعمت عرض لقطات Hamas Go Pro حتى يكون لدى الطلاب المتظاهرين الذين يدعمون حماس فهم أفضل للإرهابيين الذين يهتفون لهم. لم أقم أبداً بتمويل أي احتجاج ولا أدعم أعمال العنف التي يرتكبها المتظاهرون على أي جانب من أي قضية».

أكمان معروف أيضاً لدى منظمي الطلاب المؤيدين لفلسطين في جامعة هارفارد بجهوده التي يعود تاريخها إلى أكتوبر/تشرين الأول العام الماضي. في 8 أكتوبر/تشرين الأول 2023، اجتمعت المنظمات الطلابية في جامعة هارفارد لكتابة بيان بشأن هجوم المقاومة الفلسطينية في 7 أكتوبر/تشرين الأول، جاء فيه أن «نظام الفصل العنصري هو المسؤول الوحيد».

وجاء في الرسالة: «من الاستيلاء الممنهج على الأراضي إلى الغارات الجوية الروتينية، والاعتقالات التعسفية إلى نقاط التفتيش العسكرية، والفصل الأسري القسري إلى عمليات القتل المستهدف، أُجبر الفلسطينيون على العيش في حالة موت، بطيء ومفاجئ... اليوم، تدخل المحنة الفلسطينية إلى منطقة مجهولة. والأيام المقبلة ستتطلب موقفاً حازما ضد الانتقام الاستعماري».

بعد أيام قليلة فقط من اتفاق الأثرياء أطلق آدامز بالفعل العنان للشرطة على المتظاهرين في حرم جامعة كولومبيا مترجم عن:

حشد أكمان بسرعة للرد. كتب في تغريدة بتاريخ 10 أكتوبر/تشرين الأول: «لقد طلبتُ من عدد من الرؤساء التنفيذيين إجابتي عما إذا كانت جامعة هارفارد ستصدر قائمة بأسماء أعضاء كل شخص من منظمات هارفارد الذين أصدروا الرسالة التي تحمّل المسؤولية الوحيدة عن أعمال حماس الشنيعة «لإسرائيل»، وذلك لضمان عدم حدوث أي من هذه الأعمال... نحن نقوم عن غير قصد بالسماح بتعيين هؤلاء الأعضاء».

أثرياء وسلطات نيويورك يتواطؤون ضدّ الطلاب

في مدينة نيويورك، تسبب العمدة إريك آدامز في فضيحة أخرى بعد أن تم الكشف عن أن المديرين التنفيذيين لصناديق التحوط، ومطوري العقارات، وغيرهم من الملياردِيرات حثّوا عمدة المدينة بشكل خاص على استخدام الشرطة لقمع مخيم التضامن مع غزة في جامعة كولومبيا. وفي مجموعة خاصة منفصلة على تطبيق واتساب، تبادل هؤلاء الممولون الأفكار حول أفضل السبل لإقناع آدامز ببدء حملة القمع الوحشية، بما في ذلك التبرعات السياسية، وكيفية التأكّد من نجاح الضغط بشكل أفضل على رئيسة جامعة كولومبيا ومجلس أمنائها.

الأمر الأكثر إثارة للقلق من ثأر الممول ضد الطلاب هو أنه بعد أيام قليلة فقط من اتفاق هؤلاء الأثرياء، أطلق آدامز بالفعل العنان للشرطة على المتظاهرين في حرم جامعة كولومبيا. في ليلة 30 نيسان، داهمت شرطة نيويورك بعنف طلاب جامعة كولومبيا المؤيدين لفلسطين الذي كانوا قد نظموا احتجاجات في حرمهم الجامعي، بما في ذلك احتلال القاعدة التي أعادوا تسميتها من «هاملتون» إلى «هند» تيمناً بأحد ضحايا العدوان. سرعان ما أصبحت مداهمة الشرطة هذه عنيفة، حيث أطلق أحد الضباط النار من مسدسه داخل قاعة هند، وأصيب الطلاب بجروح بما في ذلك كسور في العظام، وارتجاجات، والتواء في الكاحل، وإصابة في الرسغين والأيدي، وتمزّق الأربطة.

أوروبا تخشى دفع فاتورة «إسرائيل» الدبلوماسية

قد يكون الاتحاد الأوروبي منقسماً بشكل كبير عندما يتعلق الأمر بالشرق الأوسط، ولكن في بعض الأحيان تكون هذه الانقسامات نعمة. على سبيل المثال، اتخذت إيرلندا وإسبانيا، والنرويج المقرّبة من الاتحاد الأوروبي على الرغم أنها غير عضوة فيه، هذا الأسبوع خطوة، بطريقة منسقة، للاعتراف بالدولة الفلسطينية. وفي غياب موقف موحد للاتحاد الأوروبي بشأن هذه المسألة، فإن المضي قدماً على مستوى الدول الأعضاء الفردية ربما يكون الطريقة الوحيدة القابلة للتطبيق للتقدم نحو هذه القضية. ومع ذلك، بعيداً عن الرمزية، ليس من الواضح التأثير الذي ستحدثه هذه الخطوة.

■ إلدار ماميدوف
ترجمة: قاسيون

كانت السويد أول دولة عضو في الاتحاد الأوروبي تعترف بدولة فلسطين في عام 2014. واعترفت قبرص ومالطا وعدد قليل من دول أوروبا الوسطى بفلسطين قبل انضمامهم إلى الاتحاد الأوروبي. وفي بيان بتاريخ أيار شرح فيه هذه الخطوة، قال رئيس الوزراء النرويجي يوناس جار ستور «إنه لا يمكن أن يكون هناك سلام في الشرق الأوسط إذا لم يكن هناك اعتراف». ولكنّه أوضح أيضاً شارحاً بحيث يزيل اللبس عن قرار دولته، بأنّ «الإرهاب» ارتكبته حماس والجماعات المسلحة التي لا تؤيد حل الدولتين». وأعلن نظيره الإسباني بيدرو سانشيز أن مجلس وزراء بلاده سيعترف بفلسطين في مايو، «مردداً إرادة غالبية الشعب الإسباني».

وكما كان متوقعاً، ردّت «إسرائيل» بقسوة، وقامت باستدعاء سفراء إيرلندا والنرويج، والتهديد بفعل الشيء نفسه مع إسبانيا إذا مضت قدماً في الاعتراف الرسمي في غضون أيام قليلة. وانتقد وزير الخارجية «الإسرائيلي» كاتس، الثلاثي الأوروبي بقوله إن خطوتهم تبعث برسالة مفادها أن «الإرهاب يؤتي ثماره» و«يكافئ حماس وإيران في ضوء هجوم حماس المروع على «إسرائيل» في 7 أكتوبر 2023».

وعلى النقيض من ذلك، فقد لقيت هذه الخطوة ترحيباً واسع النطاق في الشرق الأوسط، حيث أصدر شركاء مقربون من الاتحاد الأوروبي مثل تركيا وقطر والأردن، فضلاً عن المسؤولين الفلسطينيين في الضفة الغربية، بيانات داعمة بقوة. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى بيان المملكة العربية السعودية ، الذي دعت فيه المملكة المزيد من الدول إلى «السرعة باتخاذ الموقف نفسه، ممّا يُسهم في إيجاد مسار موثوق ولا رجعة فيه لتحقيق سلام عادل ودائم يلبي حقوق الشعب الفلسطيني». واستغلّت الرياض مناسبة أخرى لتقول إن المسار الموثوق لإقامة دولة فلسطينية غير قابل للتفاوض، حتى في الوقت الذي يُشاع فيه في وسائل الإعلام الغربية وجود مباحثات مع السعودية تؤدي إلى التوصل إلى اتفاق تطبيع مع «إسرائيل»، تحت رعاية الولايات المتحدة.

ومع ذلك، لم تنضم كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بعد. ويقول هيو لوفات من «المركز الأوروبي للعلاقات الخارجية» إن دولاً مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا، والمملكة المتحدة من خارج الاتحاد الأوروبي، من غير المرجح أن تحذو حذو النرويج وإسبانيا وإيرلندا، لأنها تقول إن مثل هذه الخطوة من شأنها أن تقوّض عملية أوسلو. ومع ذلك، يعتقد لوفات أنّ «ربط حق الفلسطينيين في تقرير المصير بعملية سياسية معيبة بشكل قاتل كان دائماً نهجاً خاطئاً– ولكنه أصبح أكثر من ذلك اليوم في غياب أي احتمال واقعي لمفاوضات ناجحة».

لم تعد الدول الأوروبية مثل إسبانيا وإيرلندا والنرويج ترغب في دفع ثمن دبلوماسي في علاقاتها مع العالم العربي والإسلامي

نمط متكرر من الآراء الأوروبية

يأتي اعتراف إيرلندا والنرويج وإسبانيا بفلسطين بعد أيام قليلة من الطلب الذي تقدم به المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لإصدار أوامر اعتقال ضد قادة «إسرائيل» وحماس. تكشف ردود الفعل الأوروبية، مرة أخرى، عن نمط مألوف من الانقسامات على طول الخطوط التي يمكن التنبؤ بها، فقد تعهدت بلجيكا وسلوفينيا وإيرلندا وإسبانيا، وجميعها من المؤيدين الأقوياء لحل الدولتين، بتقديم الدعم الكامل للمحكمة وشددت على أنّ المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في «إسرائيل» وفلسطين منذ 7 أكتوبر 2023 على الأقل، يجب إخضاعهم للمحاكمة. وعلى المنوال ذاته، ذكر الممثّل الأعلى للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل أن «جميع الدول التي صدّقت على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية مُلزمة بتنفيذ قرارات المحكمة». والجدير بالذكر أن جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي هم أطراف في نظام روما الأساسي الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية.

وعلى الجانب الآخر من الطيف، هناك المشتبه بهم المعتادون– أقرب حلفاء «إسرائيل» في الاتحاد الأوروبي. بدرجات متفاوتة من الشدة، نددت جمهورية التشيك والمجر وإيطاليا والنمسا بإصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرة اعتقال بحق ممثلين عن دولة «ديمقراطية» مثل «إسرائيل»، وجمعهم مع منظمة «إرهابية» مثل حماس.

وفي مكان ما في الوسط المُعلن، تقف الدول ذات الوزن الثقيل في الاتحاد الأوروبي، فقد انتقدت ألمانيا «المعنى الضمني غير الصحيح للمكافأة» بين «إسرائيل» وحماس في طلب التوقيف الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية، لكنّها أعلنت في الوقت ذاته عن دعمها العام للمحكمة. ورفضت فرنسا بالمثل أي تساوٍ بين المطلوبين، لكنها شددت على «احترامٍ استقلال العدالة الدولية».

ورغم أنّ الاعتراف أحادي الجانب بالدولة الفلسطينية يشكل خطوة رمزية إلى حد كبير، إلى جانب التحرك الذي اتخذته المحكمة الجنائية الدولية، بدعم من عدد من حلفاء «إسرائيل» في الاتحاد الأوروبي، إلا أنّه يشير إلى تآكل خطير لمكانة «إسرائيل» في الغرب. وقد تختار المزيد من الدول أن تحذو حذوها في المستقبل القريب، حيث من المتوقع أن تكون بلجيكا وسلوفينيا من المرشحين الرئيسيين. وحتى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لم يعد قادراً على تجاهل مثل هذه الخطوة.

وقد تتعارض مثل هذه التحركات مع مواقف الولايات المتحدة، لكنّها تكشف في الحقيقة عن الإحباط المتزايد في أوروبا بشأن عدم جدوى التمسك بصيغة الحل التفاوضي الذي يبدو بعيد المنال على نحو متزايد في ظل تحول «إسرائيل» نحو مواقف أكثر تصلباً، وعدم ردّها حتّى على إعلانات رمزية.

في الوقت نفسه– وهذا الأمر شديد الأهمية في هذا السياق– لم تعد الدول الأوروبية مثل إسبانيا وإيرلندا والنرويج، وربما دول أخرى، ترغب في دفع ثمن دبلوماسي في علاقاتها مع العالم العربي والإسلامي، وفي الواقع مع معظم دول الجنوب العالمي، من خلال رفض دعم إقامة دولة فلسطين والالتزام بحلّ الدولتين، أو حتّى التغاضي عن عدم احترام «إسرائيل» للقانون الدولي وحقوق الإنسان. وإذا حكمنا من خلال ردود الفعل في الشرق الأوسط، فإن اعتراف الدول الثلاثة بفلسطين كان رهاناً صحيحاً.

الحرب الفكرية الأيديولوجية المتعاظمة وتجاوز الرأسمالية

مجدداً، وعلى الرغم من تعقيد المرحلة وغنى «مادتها»، بل بسبب ذلك بالتحديد، فإنّ سمة كونها تكشف عن جوهر حركة المجتمع نفسه في ضرورته وتجريدها النظري، تساعد وتسمح بـ«تجاوز» هذا التعقيد لصالح الوضوح و«التبسيط». وهنا نظرة في ازدياد الوضوح في المادة التاريخية في ميدان الخطاب السياسي.

■ د. محمد العموش

في الموقع النظري ومنهجيته

إن الخط التاريخي العام وضرورة المرحلة التي تحكمه كانا واضحين للقلّة منذ سنوات، ولكن وقتها، كان الغالبية يسيرون ضمن الخط المهيمن السابق لرؤية العالَم. وما كان غيرَ مقبول ويُعتبَر جنوناً منذ عقد من الزمن، صار اليومَ مسلَّماً به. وهذا التحولَ في النظرة جاء نتيجةَ تطوّر الظروف التي تعبّر عن الضرورة التاريخية لمرحلة تراجع الإمبريالية، وضرورة تجاوزها، بالمعنى التجريبي. فالحكم الذي كان منذ عقد من الزمن يتطلب خلفيةً نظرية مادية تاريخيّة قابضة على قوانين التطور التاريخي، هو اليوم محكومٌ بمادة تجريبية تاريخية ملموسة غنيّة وفاقعة وعنيدة تعوِّض نسبياً ذلك الموقعَ النظري. وهذا يسمح بالقول بأنّ ما يبدو مستحيلاً اليوم سيبدو ضرورياً غداً، ولكن حسب تسارع أكبر من السنين السابقة. فما هو هذا «المستحيل» الذي يتكلم عنه القلة اليوم والذي سيكون ضرورة مستَحقّة غداً؟

بين «المستحيل» و«الممكن»

بينما كان يُعتَبَرُ ذلك مستحيلاً منذ سنوات، بات من المسلَّم اليوم أنّ عالَم الهيمنة الغربيّة انتهى، وهو ما يظهر على لسان الناطقين باسم هذا العالَم أنفسهم، وتحديداً في حلقته الأضعف اليوم، أيْ أوروبا وخطاب «قادتها السياسيين» والانقسام الحاصل بين مكوّناتها والذي يتصاعد يوماً بعد يوم. ولكنّ الجديد «المستحيل» بالنسبة للغالبية هو أنّ انتهاء عصر هيمنة الإمبريالية يحمل معه انتهاء عصر المجتمع الطبقيّ بشكل عام، أي تجاوزَ الانقسام الطبقي ككلٍّ وحلَّ تناقضات هذا الانقسام، وتجاوزَ ذروة هذا الانقسام المتمثلة بالإنتاج الرأسمالي البضاعي نفسه، تَشيِيْء الإنسان واغترابه، أي انقسام فرد–مجتمع، وإنسان–طبيعة. وكما حاولنا أن نظهر في المواد السابقة، هذا «المستحيل الجديد» بدأ يتمظهر سابقاً في العلوم والفلسفة كونها ميادين نشاط إنساني عالية التجريد وبالتالي تُوفّر اختباراً تاريخياً مبكراً لما يتطور لاحقاً في ميادين نشاط أخرى، ونقصد ميدان الاقتصاد السياسي والمجتمع. فالحاجة لتجاوز الانقسام التاريخي ضمن المجتمع الطبقي تتّضح في ميادين العلوم والفلسفة منذ عقود. فهل يمكن اليوم، وانطلاقاً من الموقع ذاته النظريّ والمنهجيّ، تلمّس تمظهر هذه الحاجة –أي تجاوز الانقسام الطبقي– في الميادين «الملموسة»؟

الجواب بالتأكيد هو «نعم»، ويمكن هنا الاستعانة بميدان الخطاب السياسي. فالسياسة، التي هي بالنهاية تكثيف للاقتصاد، هي ميدان يحافظ على مستوى تجريد عال، ولكنّها على ارتباط وثيق بالمادة التاريخيّة الشاملة الملموسة ولها طابعٌ ممارَسيٌّ اجتماعيٌّ مباشر، لا يملك هامش مناورة كبيراً كما العلوم والفلسفة. وهذا ما يسمح للسياسة بأن تشكل ميدان اختبارٍ لفرضيات مبنية على حقل العلوم والفلسفة التي هي الميادين الأعلى تجريداً وتكثّفاً للمادة التاريخية.

في نماذج الخطاب السياسي المتناقضة

إذا أخذنا نماذج الخطاب السياسي المتصارعة على الساحة عالمياً، لا يجب الاستعانة فقط بواحد من الأقطاب السياسية المتصارعة عالمياً، بل يجب أن نأخذهما معاً. فالضرورة التاريخية لا تظهر إلّا من خلال الحركة الشاملة العالمية في صراع النقيضَين من خلال تمظهرهما في الحقول الاجتماعية المختلفة، كالسياسة والعلوم وغيرها.

وإذا أخذنا نقطة منهجية أساسية ألا وهي أن تجاوز الانقسام الطبقي في التاريخ يتخطى الانقسام العالمي الحالي بين الأقطاب المتصارعة، ليطال بنية المجتمعات كلها، وضمناً تلك الصاعدة منها، فيصبح واضحاً أنّ تلمُّس «المستحيل الجديد»، أيْ تجاوز إحداثيات المجتمع الطبقي في التاريخ، يتطلّب تتبّعَ تفاعل الأقطاب المتصارعة للكشف عن التناقض الداخلي المحرِّك لصراع الأقطاب «عملياً هناك قطبان اليوم» بين قطب يحاول الحفاظ على هيمنة الإمبريالية، وقطب يحاول تجاوز تلك الهيمنة. فالتناقض الداخلي هذا هو قاعدة «المستحيل الجديد» الذي هو الممكن–الضروري، أيْ تجاوز الرأسمالية ومعها تجاوز المجتمع الطبقي ككل، الذي يتمظهر جزئياً من خلال الصراع حول تجاوز الإمبريالية ليتطور لاحقاً لكي يصير صراعاً لتجاوز الرأسمالية.

وإذا ما أخذنا تفاعل قطبَي الصراع عالمياً في إطار تجاوز الإمبريالية، نسمع اليوم في وسائل الإعلام الغربي وتحليلات بعض الأصوات الغربية عن «العجز الأيديولوجي» في سردية الغرب، على عكس قوة سردية الطرف الصاعد، أي الصين وروسيا بشكل خاص. وعن تهديد «داخلي»، نابع من عجز في إعادة إنتاج إحداثيات الهيمنة نفسها وتبريرها الذي يتمظهر أكثر ما يتمظهر في أزمة «الديمقراطية» «المقصود هنا نموذجها «الرأسمالي» في وجه «الشمولية»» وما يهدّد انفكاك الحلف الغربي ككل، ويهدّد حتى النظام السياسي داخل الولايات المتحدة نفسها كـ«قلعة» الرأسمالية. وهذا التهديد الأيديولوجي مضافٌ على التهديد النابع من التفوق التقني والعسكري والاقتصادي والطاقيّ للقوى الصاعدة. والمواد حول هذه القضية عديدة، ولكن على سبيل المثال، فإن مراجعة مادَّتين في صحيفة «ذا هيل» «The Hill» في 21 و24 من الشهر الحالي «أيار، 2024» في صفحة «الأمن القومي» تشيران بوضوح إلى هذا الواقع المختلّ. [يمكن للقارئ الوصول إلى روابط التقريرين المذكورين في النسخة الإلكترونية من هذه المادة]. واحدٌ من التقارير يستعين بتقرير صادر عن دائرة الأمن الداخلي «Department of Homeland Security–DHS» الذي يقرّ بأن الخطر الرئيسي «القاتل» ينبع من تيار التفوق الأبيض العرقي المتطرف الذي بدأ بالتصاعد وسيستمر في تأثيره في السنوات القادمة حسب التقرير، والذي يتجاوز خطره «المجموعات الإرهابية الأجنبية»، في ظل دور مؤثّر لروسيا في صراع المعلومات والتضليل على مستوى الداخل الأمريكي حسب التقرير. وعلى الرغم من أنّ هذه المواد تعكس حجم التوتر داخل دول المركز الغربي والصراع بين تياراتها، إلّا أنّ ما يهمنا هو العناوين التي تحملها ومؤشراتها. وما هذه التقارير إلا أمثلة عن آلاف غيرها في الصحافة اليومية.

المحور الصاعد نفسه يحتاج للخوض في نقاشٍ حول أزمة النموذج الغربي الليبرالي أعمق من النقاش الجاري اليوم بشأنه

الديمقراطية والشمولية
التفوق والمساواة

أنْ تجري اليوم، وعلى مستوى الصحف اليومية وليس في الكتب النظرية والمواد المرجعية الكلاسيكية الأكاديمية فقط – أنْ تجري عنونةُ الصراع في العالَم تحت شعارات أزمة الديمقراطية الغربية وتهديد تيار التفوق العرقي الأبيض، لَهِيَ تعبيراتٌ عن أزمة في النموذج السياسي الرأسمالي في مرحلة أزمة الإمبريالية، والعجز عن التوجه نحو نموذج فاشيٍّ صريحٍ ومحقَّق عالمياً نتيجةَ توازن القوى العالمي. فالعجز عن الحفاظ على عمل النظام الديمقراطي الغربي هو مؤشّر ليس على ضرورة طرح تعريف الديمقراطية من جديد فقط، بل وتعريف نقيضها أيضاً «حسب العقل الغربي الليبرالي»، أيْ «الشمولية». وصيرورة الغرب، في كونه يشكّل «النموذج التاريخي» لليبرالية الديمقراطية البورجوازية، في أنْ يظهر التعفّن في هذا النموذج من الحكم السياسي، يعني فيما يعنيه بأنّ نقاشاً حول «النظام السياسي عالمياً» صار مطروحاً على الطاولة ليس في الغرب فقط بل وعلى مستوى العالم. فإذا كان الطرف الصاعد متمثلاً في روسيا والصين يخوض نقاشاً داخلياً علنياً حيث للمستوى الاقتصادي والاجتماعي وزنٌ أكبر، أي الجانب الاقتصادي من ضرورة تجاوز الانقسام الطبقي، فإنّ الغربيّ يطرح داخلياً الجانب السياسي، إذا ما أخذنا أنّ النهب الاقتصادي يحصل من الأطراف لمصلحة هذا الغرب، الذي له دور الهيمنة والقرار السياسي. فالاقتصاد السياسي وتقسيم العمل العالمي يرفع من وزن الطابع الاقتصادي–الاجتماعي للأطراف، بينما يرفع من وزن الأزمة السياسية في المركز الغربي، خصوصاً أن المحور الصاعد ما زال يحمل آليّات عمل سياسي «فوقية» نقيضة لليبرالية الغربية، وبالتالي أقلّ أزمة على هذا المستوى.

خلاصة عامة

على الرغم من أنّ هذا البحث يحتاج لاستفاضة وتوسّع كبيرَين، إلّا أنّه يمكن القول إنّ المحور الصاعد نفسه يحتاج للخوض في نقاش حول أزمة النموذج الغربي الليبرالي أعمق من النقاش الجاري اليوم بشأنه. وذلك في ظل الاقتصاد السياسي للعالَم، مأخوذاً بشموليته، أيْ بكلّ أطرافه المتصارعة. خصوصاً أنّ الطرف الصاعد متاحةٌ فيه مَصادرُ للعقلانية أكثرُ ممّا لدى العقل المهيمن في الغرب، مما يرشّح الأوّل إلى لعب دور هَيمنيّ بديل فكريّ وأيديولوجيّ إذا ما تعاظم تيار اللاعَقلانية والتدمير بالغرب. وهذا يقتضي نقاشاً في الاقتصاد السياسي ككل، فالليبرالية السياسية، ومعها نمط حياتها الفرداني–الاستهلاكي، هي تعبير عن الاقتصاد والإنتاج الرأسمالي نفسه، أبعد من نقاش آليات الإمبريالية. فالصراع الفكري ما زال في بداية تطوره عالمياً، وما يحصل اليوم هو بوادره السياسية التجريبية المبكرة فقط.

الشعب المعجزة!!

يصف كثيرون الشعب الفلسطيني بالشعب المعجزة وهم محقون في ذلك، فقدرته على إبهار الجميع فاقت كل وصف، وما زالت على الرغم من كل ما يعانيه. فهو إذ يعيد إنتاج المعاني في سياقات متعددة خارجة عن المألوف وغير متوقعة ومختلفة عن النسق الكلاسيكية، ضمن التحولات التي تشهدها البشرية اليوم، يفرض استجابة فريدة في نفوس الناس.

■ إيمان الأحمد

تشكل مصداقية المقاومة وصمود الشعب قوامها الأساسي ومضمونها، فالمصداقية تكاد تكون رمزاً لهوية الفلسطيني الجديدة. يؤكد تشي غيفارا في كتابه «مبادئ حرب الغوار»: «إنّ الظفر المسلح الذي أحرزه الشعب لم يكن لينحصر فقط في النصر الملحمي الذي سجله المراقبون في العالم أجمع، بل كان ذلك انقلاباً في العقائد القديمة حول سلوك الجماهير الشعبية». ويضيف بعد ذلك عدة استنتاجات أولها: تستطيع القوى الشعبية أن تكسب حرباً ضد الجيش النظامي. ثانياً: لا ينبغي الانتظار دوماً حتى تجتمع الظروف كافة للقيام بالثورة، إذ يمكن للبؤرة الثورية أن تفجر هذه الظروف الثورية».

قدمت المقاومة الفلسطينية نموذجاً فريداً من خلال الإجراءات التي تؤثر عميقاً في الوجدان الإنساني. فأن تخبر القوى الشعبية عدوها المُستعمِر إنها ستقصف المنطقة الفلانيةَ في الساعة الخامسة، ثم تؤكد على ذلك بإرسالها رسائل على هواتف المستوطنين تخبرهم فيها أن يخلوا منازلهم وتعيد التوكيد على الموعد، هو فعل أخلاقي أعاد الفلسطينيون من خلاله، إلى العالم كلّه، الروح لمفاهيم جرى انتهاكها على يد من روجها واستخدمها للتعدي على الآخرين، بينما يقصف جيش هائل للاحتلال غزة دون سابق إنذار ويدمر بيوتها ويقتل سكانها.

إنهم إذ يدافعون عن أنفسهم لا يسمحون لعدوهم باستخدام أي مستمسك ضدهم، رغم حدة الصدمة الإنسانية جرّاء الحرب عليهم. فبالنسبة لهم يشكل الوضوح لطبيعة الصراع القائم واستراتيجيته الركيزة الأولى في المواجهة. في مقابل الرغبة الصهيونية المتجددة في العنف الوحشي المفتوح على الانتقام، التي تزيد من كثافة العوائق التي يراكمها الصهاينة أمام مشروعهم، إن «إسرائيل إذ تخاف على نفسها من السقوط تعجل به، وقلما ينتصر الخائف المتعجل» كما يؤكد الشاعر الفلسطيني تميم البرغوثي «إذا لم نيأس رغم كل هذا القتل، ستيأس «إسرائيل» وداعموها من تحقيق النكبة الثانية التي لا يستقيم بقاؤها إلا بها، إذا كان كل هذا القتل لم يهزمنا ولم يؤمنها فلن يهزمنا شيء ولن يؤمنها شيء».

كان نتيجة تراكم المقاومة الشعبية أن زاد من تحصين إيمان الفلسطينيين ويقينهم بانتصار قضيتهم رغم عمق جراحهم ودمويتها، إضافة إلى تعرية خيبات المنكسرين والمتخاذلين والمطبعين.

أخبار ثقافية

إعلان جائزة غسان كنفاني للرواية العربية عن القائمة الطويلة

أعلنت «جائزة غسّان كنفاني للرواية العربية» بدورتها الثالثة للعام 2024، عن أسماء الروايات التي وصلت إلى القائمة الطويلة. وأكدت وزارة الثقافة الفلسطينية التي تنظم هذه الجائزة الأدبية السنوية أن القائمة ضمت 14 رواية من فلسطين و10 دول عربية أخرى من بينها مصر والسودان والمغرب وتونس واليمن والكويت والعراق. وكانت وزارة الثقافة الفلسطينية قد أطلقت الجائزة لمناسبة مرور 50 عاماً على استشهاد الأديب غسان كنفاني، وأكدت الوزارة أن لجنة تحكيم الجائزة ستعلن عن القائمة القصيرة بعد عيد الأضحى خلال شهر حزيران المقبل.

وتأتي أهمية الجائزة لما يمثّله أدب غسان كنفاني ونضاله في الوجدان العربي والفلسطيني، ولإسهاماته في الحركة الوطنية الفلسطينية والاشتباك الثقافي لصالح الهوية العربية والفلسطينية.

وتسعى الجائزة إلى تشجيع الكتابة الروائية وتقدير المساهمات التي تعزز التوجهات الجمالية والحضارية وتشارك في تعميق الوعي، وتثبيت القيم التي مثّلتها حياة غسان كنفاني ونضاله من أجل حرية شعبه وما قدم من أفكار ورؤى في كتاباته.

مقاطعة مهرجان «الهروب العظيم»

شهد مهرجان «الهروب العظيم» الموسيقي الذي يقام سنوياً في شهر أيار في برايتون في المملكة المتحدة انسحاب العديد من الفرق الموسيقية بعد حملة قادها مناهضون للفصل العنصري وبسبب حركة مقاطعة «إسرائيل»، والتي استهدفت هذه المرة رعاية بنك باركليز للحدث، والذي أكد القائمون فيه على حملة المقاطعة أنه زاد من استثماراته في شركات الأسلحة التي تتاجر مع دولة الاحتلال.

وقالت مجموعة «مقاطعة باركليز»، وهي المجموعة التي تقف وراء الحملة، إن البنك «يبيض سمعته» من خلال الشراكة مع المهرجان الموسيقي.

ولم يكن المهرجان أول حدث ثقافي يتأثر بما يجري اليوم في غزة وفلسطين. ففي آذار الماضي، تراجعت مؤسسة باربيكان عن استضافة سلسلة محاضرات «لندن ريفيو أوف بوكس»، لأنها تضمنت محاضرة للكاتب بانكاج ميشرا بعنوان «المحرقة بعد غزة». وأدى قرار التراجع إلى سحب العديد من الفنانين أعمالهم، تاركين ثغرات كبيرة في معرض كبير، وكانت هناك احتجاجات ومظاهرات خارج مسرح إيفرمان في شمال لندن في الوقت نفسه الذي أقيم فيه المهرجان.

كانوا وكنا

إضراب اتحاد عمال دمشق عام 1955

حدود حريتنا...

توالت في السنوات الأخيرة عدة مؤشّرات اجتماعية تدلّ على سقوط النظام الرأسمالي. هي في بعضها تدلّ على التطور أو على الانتقال، وفي بعضها الآخر تدل على محاولة التشبّث بحبل النجاة.

■ مروة صعب

الحركات النسوية

عندما تولد فتاةٌ تتربّى على أنّ محورَ حياتها هو إرضاءُ غيرها، لهذا وُضعَت «من قبل غيرها» ووَضعتْ نفسَها «عبرَ توريث الأفكار نفسها» في أسفل الهرم الاجتماعي. ولهذا يكون مظهرُ المرأة هو الأهمّ في جميع المناسبات الاجتماعية، فدورُها الاجتماعيّ هو أنْ تكونَ «جميلة» و«أنيقة» و«زوجة صالحة» و«مربية» و«مضحّية»، وأيّ شيء يرضي غيرها. ولهذا تتعرّض المرأة لعدّة أشكال من التّهميش والعنف في المجتمعات كافةً. هذه التربية هي نتيجةً أولاً للتحوّل المتزايد لملكية وسائل الإنتاج من جماعية إلى خاصّة «اعتباراً ممّا بعد المشاعية البدائية»، وثانياً لسيطرة النظام الرأسمالي الذي عمّق انعدام المساواة طبقيّاً وبين الأفراد. قامت الرأسمالية على سيطرة حفنة صغيرة من الأفراد على مقدّرات الشعوب، وانعكس هذا بتهميش الأغلبية المسيطَر عليها. نشأ عن هذا تغيُّرٌ في الأدوار الاجتماعية وبروز هرم اجتماعي من الأعلى المسيطِر إلى الأسفل المسيطَر عليه.

ولفترة طويلة من تاريخ المجتمع الطبقي، أدّى تحوُّل ملكية وسائل الإنتاج من جماعية إلى خاصّة إلى تغيير دورِ المرأة الإنتاجي والاجتماعي من عنصر أساسي في المجتمع إلى عنصر تابع، قبل أن تؤدي الثورة الصناعية الرأسمالية نفسُها إلى تحوُّل ثوريٍّ في طابع قوى الإنتاج لتصبح جماعيّةً ومؤتمتةً أيضاً، وتُفسح موضوعياً لإمكانية انخراط أوسع فأوسع للنساء في أعمالٍ كانت حكراً على الرجال، ومع ذلك ظلّت أغلبيّة النساء يعانينَ من ظُلمٍ مزدوَجٍ طَبقيّ وجنسيّ. ونظراً لاستمرار وتعمّق التناقض الأساسيّ في الرأسمالية –بين ثوريّة هذا الطابع الجماعي لقوى الإنتاج من جهة، ورجعيّة الملكية الخاصة الرأسمالية لوسائل الإنتاج من جهة أخرى– فإنّ أزمات هذا النظام تستمر وتتفاقم، ومع أنه يضطرّ إلى أن يعطي دوراً أكبر للمرأة في المجتمع، ولكن طالما بقي ذلك يدور في دوّامة الرأسمالية فلن يكون أيّ دورٍ كهذا كافياً، لا لتحرّر المرأة خاصّةً ولا لتحرُّر الإنسانية عامّةً بالشّكل الحقيقي المنشود.

ولذلك يعمد النظام الرأسمالي، كما يعمد دائماً، إلى إيهام البشر بأنهم أحرار في حياتهم؛ فبرزت الحركات النسوية المتطرّفة التي تَعتبر أنّ جُلَّ المشكلة هو الرجل، كلّ رجل على هذه الأرض إلّا الذي يتحدّث بتطرف مثلهن. وتَعتبر هذه الحركات النسوية نفسَها متقدّمةً عن باقي المجتمع «المتخلّف»، وهذا ليس في بلدان الشرق فقط بل وفي الغرب أيضاً، وتَعتَبر أنها حلّت شيفرة العنف والتهميش والسيطرة بإلقاء اللوم على الرجل وبـ«التحرّر» من جميع قيود المجتمع. والتحرّر بالنسبة لهن مرتبطٌ بالمظهر والملبس والجنس، ولا يتطرّقُ إلى أيٍّ من الأزمات التي تعيشُها المرأة اليوم، غيرَ مرتبط بالمجازر التي تحصل والعنف الذي تتعرَّضُ له النساء. حلولهن هذه التي تتمحور حول «تمكين» المرأة في المجتمع عبر «طاولات حوار» تعود بعدها المرأة لتمارس الدورَ نفسَهُ الذي كانت تمارسه من قبل – حلولهنّ هذه تدلُّ على تهاوي المجتمع الذي لم يستطع إيجاد حلٍّ لمشكلة التهميش فأسقَط المشكلةَ بقالبٍ آخَرَ ما أنتجَ وسينتج مشاكل أخرى وأكبر.

استخدمت الرأسمالية الحرية للتعبير عن موقعها في العالم وعن موقع مَن ضدَّها ولتبرّر همجيّتها وسلبَها لمقدَّرات الشعوب

وسائل التواصل الاجتماعي

وسائل التواصل الاجتماعي هي مؤشر آخَر على سقوط النظام الرأسمالي. فهي تعكس الانحطاط الأخلاقي والقيميّ الذي وصل إليه المجتمع وبالتالي النظام الذي يحمله. هو عبارة عن كائنات تبحث عن قيمة لنفسها بأيّ شكل من الأشكال، تتسابق دوماً للحصول على اعتراف الآخرين بها، وخاصةً أنّ «الحياة» التي تُصوَّر على وسائل التواصل الاجتماعي تُعبِّرُ عن الثراء السريع، وعن الشهرة، وتعبر عن ذاتية عالية. وقد زادت الأزمة الرأسمالية من ارتفاع نسبة الابتذال على وسائل التواصل الاجتماعي، التي مع تعمقها تزيد من أزمة البشر الاقتصادية والوجودية والنفسية والاجتماعية. انتقل ملعب الابتذال والاستعراض الاجتماعي الذي كنا نعيشه قبل انتشار هذه الوسائل من الواقع إلى العالَم الافتراضي، الذي أعطى هامش مناورة أكبر لأنه افتراضي. فانتقلت معه جميع التشكيلات والانحرافات التي نتجت عن الرأسمالية، فأيّ شيء أصبح ممكناً وأصبح على العلن لأنه يوهم أصحابه أنهم ذوو قيمة أكبر من حقيقتهم وأنهم سيجنون الأموال بمقابلها. بالطبع لا ننفي أنّ لوسائل التواصل الاجتماعي أو للإنترنت بالعموم ميزات إيجابية عديدة، ولكن سلبيته في طرقٍ معيَّنة لاستخدامه، وفي عدم إيجاد الحد الفاصل بين الواقعي وغير الواقعي، والأخلاقي وغير الأخلاقي.

حدود حريتنا

على عكس ما روّجت له الرأسمالية، الحرّية لا تعني الأنانية والذاتية وهي ليست مطلقة. لأننا بحاجة للعيش في مجتمعات من أجل بقائنا، حريّتنا مرتبطة بهذه المجتمعات وبالذين يعيشون معنا. استخدمت الرأسمالية الحرية للتعبير عن موقعها في العالم وعن موقع مَن ضدَّها ولتبرّر همجيّتها وسلبَها لمقدَّرات الشعوب. مثلما تستخدم الحركاتُ النسوية المتطرّفة والبعضُ على وسائل التواصل الاجتماعي حريتَهم للقيام بأيّ فعل والتعبير بأيّ شكل. ما يَفوت هؤلاء أننا سنظلّ كلنا أسرى لهذا النظام، ولن نكون أحراراً إذا بقينا بلا بديل حقيقي عن الرأسمالية، يعطي الشعوبَ قيمةً حقيقيّة وغير افتراضيّة.